سوسن الجيار

هم.. والإخوان



هلا للنشر والتوزيع

هم.. والإخوان

سوسن الجيار



اسم الكتاب : هم والإخوان
تأليف : سوسن الجيار
الناشر : هلا للنشر والتوزيع
6 شارع الدكتور حجازى الصحفيين - الجيزة
تليفون : 3041421 فاكس : 3449139
البريد الإلكترونى : www.halapublishing.com
hala@halapublishing.com
رقم الإيداع : 2006/10081
الترقيم الدولى : 4 - 198 - 356 - 977
تصميم الغلاف : كامل جرافيك
طباعة : هلا للنشر والتوزيع
الطبعة الأولى
1428 هـ 2007 م

بطاقة فهرسة

الجيار ، سوسن .
هم والإخوان / سوسن الجيار
ط١ . - الجيزة - دار هلا للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦
١٦٨ص ؛ ١٧ × ٢٤سم
تدمك ٤ ١٩٨ ٣٥٦ ٩٧٧
١- مصر - احوال سياسية
٢- مصر - احزاب سياسية
٣- الإخوان المسلمون
٣٢٠,٩٦٢

الإهداء

إلى أحفادي

أحمد.. وملك

أملا في مستقبل مشرق

مقدمة

خمسـون عامًا هى عمر المسافة الزمنية بين انطفاء جـذوة الإخوان المسلمين وبين عودتهم مـرة أخرى إلى الحياة السيـاسية فى مصـر والذى أكدته الانتخابات البـرلمانية الأخـيرة ، وهى العـودة التى أثارت مـزيداً من علامـات الاسـتفـهـام حول الجـماعـة المحظورة وأهدافها ومغـزى مشاركتها فى العمليـة الديمقراطية رغم التناقض الواضح بين مبـادئ الجمـاعة وبين تداول السلطة على أسـاس النظام الديمقراطى التـعددى فى مجتمع مختلط الأديان كالمجتمع المصرى .

خلال تلك الفتـرة الزمنية لم أسمع عن الإخوان إلا من خـلال المؤلفات سواء التى تتناول أفكـار الإخـوان المسلمين وتؤيدهـا أو التى تثـيـر الرعـب من وعـود الإخـوان وأخطار ظهورهم فى الساحة السياسية مرة أخرى .

ولكن حـالفنى الحظ لأقـتـرب من «الأخوة» فى مطـلع عام ٢٠٠٠ بالتـحـديد مع عودتهم للبرلمان المصرى تحت مسمى المجموعة ١٧ وهم يمثلون النواب الذين يعتنقون الفكر الإخوانى، والذين خاضـوا الانتخابات البرلمانيـة فى ذلك الوقت وخلال خمس سنوات هى عمر الفصل التشريعى الماضى، اقتربت منهم ومن أفكارهم وأسلوبهم فى التفكير وفى الحركة والمناورة .

والحقيـقة أننى رسمت لهم صورة مخـتلفة عما صورها البـعض من خلال وسائل إعلامـية بأنهم ذو لحيـة كبيرة وطويلة ويرتدون الجـلباب ويرددون شعارات لا أكـثر ، ولكن فوجئت بعكس ما يقال وما صوره ذهنى عنهم ، رأيت مـجموعة متأنقة الملابس والأفكار والأسلوب والدرجـة العالية من الثـقافـة والهدوء ، رأيت مجـموعـة تسعى للاتصـال بكافة النواب من الاتجـاهات المخـتـلفة وتحـاول فى كل جلسة التـأكيـد على التمـدين والقدرة على التـحاور وإقامـة علاقات الزمـالة حتى ولو كانـت مع النائبات سـواء كن مسلمـات أم مسيحـيـات كمـا حدث مع النائبـة جورجيت قلينى المعـينة بالمجلس ، التى أظهر نواب المجـموعة ١٧ الاهتمـام بكل ما تقولـه تحت قـبة المجلس بالتـصفيق لـها فى مناورة مـخططة جيـداً تستـهدف التشـكيك فـيما يروى من ناحـية

التعصب تجاه الدين أو المرأة وبما يثبت أن نواب الجماعة لديهم القدرة على التخطيط رغم أن ما طرح منهم من أسئلة واستجوابات ليست على المستوى الذى كنت أظنه ، حيث اهتموا بطرح أسئلة تدور حول ممارسات أهل الفن ، الأمر الذى دعا بعض الصحف والمجلات لمهاجمتهم، وقد شاركت فى تلك الحملات على المجموعة ١٧ فى مجلة روزاليوسف فى محاولة لكشف مخططاتهم الخفية ولكنهم كانوا يختارون بعض النقاط التى لايختلف معهم فيها الحس الشعبى . فإذا حارب نواب الإخوان تحت القبة نانسى عجرم وبوسى سمير وروبى .. فمن منا لا يرفض رؤية ما يحدث فى كليباتهم ..!!

وقد أسفرت نتائج الانتخابات الأخيرة (٢٠٠٥) عن تأكيد القدرة التنظيمية للجماعة المحظورة كما كشفت حقيقة الأحزاب فى الشارع السياسى عن الحجم الحقيقى لنواب الحزب الوطنى الذى عانى الشعب المصرى من فضائح معظمهم بداية من نواب التأشيرات إلى نواب سميحة..

وإذا جاز لنا التعبير بأن فكر الإخوان فكر متطرف ، فنقول أن الفكر المتطرف ليس نبتًا شيطانيًا ظهر فى حياتنا بغير مبرر وبلا مناسبة ولكنه ابن شرعى لما هو قائم ، وحاصل جمع أسباب موجودة فى الشارع المصرى ، ومن الخطأ أن نفصل ذلك الفكر عن مجمل الظروف التى أفرزته أو أن يكون مدخلنا للتعامل معه هو ما يحدث من بعض وسائل الإعلام التى تعالج مشكلة تسلل الجماعة المحظورة إلى الساحة السياسية بالتحذير منها، وإثارة الخوف والرعب من مخططاتها؛ متجاهلين أن هذا المنهج ينطوى على سذاجه لا تفيد أمام قدرة الشعب على الاختيار عندما تكون لديه الفرصة الحقيقية للاختيار وخاصة أنه لا يوجد بديل مدنى للحزب الوطنى على الساحة السياسية ، بالإضافة إلى وجود عامل مهم وخطير وهو أن قدرة المواطن على الصبر على حرمانه من قوت يومه لا تكون إلا بتخدير فمه «بالدين» ، والإخوان استطاعوا قراءة الشارع المصرى جيداً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وابتكروا وسائل الاختراق التى تناسبهم، فما يحدث فى الشارع السياسى من مظاهر غير حقيقية للتحول نحو الجماعة ما هو فى الواقع إلا رفض لكل الرموز التى جثمت على قلب

الشعب لسنوات طويـلة غير مكتـرثة برفض الشعب لها واحـتجاجـه عليها وانتـقاداته المريرة لها ، كأنهم لا يسمعون ولا يبصرون . وعلى صعيد آخر هناك تحذير يستند إلى تاريخ الإخـوان لا أسـتطيع بحق أن أقـبله أو أرفـضـه دون تمحيص ، وفـحـوى هذا التحذير أنهم قادمون ومـعهم أفكار وتوجهات رجعية ، ولهذا أستعـير جزءاً من مقالة الأستاذ عادل حمودة فى جريدة الفجر حول هذا المعنى إذ يقول:

«والحقيقة .. أن فاشية الإخوان هي الوجه الآخر لديكتاتورية الحزب الوطنى.. فهم فولة وانقسمت نصفين .. وجهان لعملة واحدة .. لا يفل الحديد إلا الحديد .. لقد سد الحزب الوطـنى كل الطرق أمام المعـارضة السيـاسيـة المدنية.. قص ريشـها .. وكـسر أجنحتها .. رفضها .. خنقها .. سـحلها .. سخر منها .. وفى الوقت نفسه لم ينتبه إلى قوى الإخـوان التحتيـة التى تتسرب مـثل النمل فى عروق المجتـمع المصرى، مستغلة مشاعره الدينية ، مستغلة انشغال الحزب الحاكم بصراعاته الداخلية والأهلية بين حرس قديم مـصر على خنق التـغيير وحرس جديد يريد نصـيبه من الثـروة والسلطة ، وفى الوقت نفسه كـانت كتل أصحاب المصالـح ترشو وتخرب وتفسد وتدمـر العلاقة بين الشـعب المصرى ورئاسـة البـلاد .. وفى ظل مناخ اقتـصادى عـفن ومناخ اجـتمـاعى مـضطرب ، كان شـعار الإسـلام هو الحل شعـاراً مغـريًا لمساحـة شاسـعة من السـواد الأعظم .. وبتنظيم سـرى هائل ودقيق يتسـم بمرونة يعكسها تصلـب الحزب الوطنى ، كـان من السـهل على الإخوان أن يـصلوا إلى ما وصـلوا إليه .. إن الشـعب المصـاب بسـرطان الحـزب الوطنى لن يؤلمه أن يـصاب بـسرطـان آخر أشـد اسـمـه «الإخـوان المسلمين».

وكان هذا السؤال حافزاً للبحث عن حقيقة .. هم وهؤلاء..

ولهذا شـرعت فى التفكير بمـوضوع هذا الكتاب لمعـرفة كل ما قـيل عن «الإخوان المسلمين» منذ ظهورهم وتطور حركتهم وإعادة تدوير الجـماعة من خلال محاولاتهم المستـمـرة فى خـوض التجـربة البـرلمانية، وقـد مكنتنى ظروف عـملى فى الصحافة كمحررة برلمانية وسياسية بمجلة روزاليوسف من متابعة أعمال الإخوان البرلمانية اتضح لى أنهم يمثلون أكـبـر وأقوى مـعارضـة برلمانيـة فى التـاريخ النيابى المصـرى ،

وكانت محاولاتهم مـستمرة بدءاً من مؤسس الجماعـة «حسن البنا» حتى عام ٢٠٠٥، وخلالها لم يتوقف الإخـوان المسلمون عن المطالبة بتقنين الشريعـة الإسلامية ولـم يثق بهم غالبـية الشعب أبـداً، فلم يصلوا ولا مرة إلى نصاب تشكـيل حكومة فى عهـد ما قبل ثورة ٢٣ يوليو الذى يتغنى البعض به عهد ديمقراطى ليبرالى .

ومع انتـخابات عـام ٢٠٠٥ ووصول ٨٨ نائبًـا من جمـاعة الإخـوان المسلمين إلى كراسى البـرلمان طرح نفسه سؤال اسـتمر تجاهـله خمسين عامًـا .. هل يمكن للإخوان المسلمين أن يكونوا جـزءاً من نسـيج الدولة الرسـمى يعـبر عن نفسـه كاتجـاه فكرى أوسياسى أم تظل الجماعة المحظورة تلهث وراء سراب الاستيلاء على الحكم فى لحظة يغفل فيهـا الجميع عن متابعة قصتـهم الشهيرة مع الحكومات المتعاقـبة قبل ثورة يوليو ٥٢ وبعدها ؟!!

سوسن الجيار

١/ ١/ ٢٠٠٦

الباب الأول

الإخــــــوان ...؟!

- هل علينا أن نكره الإخوان؟
- هل يجب أن نشـعـر بالرعب من دخـول الإخوان إلى الـساحـة السياسية ؟
- جوقـة كاملة من الإعـلاميين تدعو إلى كـراهية الإخـوان ولهذا نتساءل عن هذه الكراهية ..؟

الفصل الأول

التنظيم العالمى للإخوان

متى نشأ التنظيم ؟

حسب التـقرير الاستـراتيجى العربى الصـادر عن مؤسسـة الأهرام فى ١٩٩٠ فإن التنظيم الدولى نشـأ فى عهد مـؤسس الإخوان الأول حسن الـبنا دون أن يأخذ إطارًا رسميًـا حيث مر بثلاث مراحل رئيسـية الأولى فى ١٩٣٧ وهي نواة التنظيم الدولى، وتكونت المرحلة الأولى من طلاب البعـثات للدول العربية والإسلامـية الذين توافدوا على القاهرة فى الثلاثينيات والتحقـوا بالأزهر الشريف والتقطهم حسن البنا الذى كان يضع قـواعـد وأركـان دعـوته فى القطـر المصـرى ونصب عـينيـه هدف الجـمـاعـة الاستـراتيجى؛ وهو إقـامة الخـلافة الرشيـدة التى تعنى العديد من الـدول على غرار الخلافـة العثمـانية من حيـث الشكل دون المضمون لذلك أوكل إلى المـقربين منه ومن لديهم قـدرة نقل أفكاره للعمل وسط طلاب البـعثات، واقـتنع العشـرات منهم بفكر الإخوان وأعلنوا انضمامهم للجمـاعة فى القاهرة وتعهدوا بنقل أفكارها لدولهم عندما يعودون مـثل د. مصطفى السبـاعى من سوريا، والشيخ الصـواف من العراق، وأمين الحسينى مفتى فلسطين .

وبدأت عمليات إنشاء حلقات فرعية لجمـاعة الإخوان المسلمين خارج مصر لاسيما فى سـوريا ولبنان على يد د. مصطفى الـسبـاعى الذى التقى البنا فى القـاهرة أوائل الثلاثينيات.

وكثف البنا فى هذه المرحلة نشاطه وقام بفتح عـدد من الفروع فى الدول الإسلامية ترتبط مباشرة بالمركز الرئيسي فى القاهرة ويتولى شـئونها ستة اتحادات إقليمية، ولكن فى تلك الفترة لم تكن الخبرات ولا التكوين التنظيمى كافيين لخلق تنظيم عالمى . .

ومع الصدام الذى حـدث بين الإخوان وجمـال عبد الناصـر فى عام ١٩٥٤ بدأت المرحلة الثانية بهجـرة عشرات الإخوان من مصر إلى الدول العربيـة واستمرت ظاهرة

الهـروب فى الخمسـينيات والـستينـيات وضمت الـقائمة أسـماء بارزة، وبدأ تـواجد «الإخوان المسلمين» فى أوروبا فى عـام ١٩٥٤ مع هروب سعيد رمضـان زوج السيدة وفاء ابنة حسن البنا الذى خرج بداية إلى سوريا واستقر بها وغادرها إلى أوروبا ليستقر فى سويسرا ويصنع نجومـيته هناك؛ حيث حصل على الجنسية وأسس مـركزًا إسلاميًا وصار عضواً فى نادى المليارديرات وانضم إليه إبراهيم صلاح وهو من القيادات القريبة من الجهاز السرى، وكان له دور فى تأسيس مركـز ميونخ الإسلامى . . كما اتجه إلى إنجلترا محمد فتحى عثمان وهو كاتب معروف وسط الإخوان ، وتشير تحقيقات تنظيم ١٩٦٥ إلى أنه كـان الرجل الثانى بعـد سيد قـطب ولعب دوراً فى توجيـه السيـاسة الإعلامـية للجماعـة من خلال رئاستـه تحرير جريدة «المسلمـون» عام ١٩٥٤ ثم عين رئيسًا لتحرير مجلة (أرابيا) فى لندن .

بعد الخروج من السـجون لأول مرة فى ١٩٥٦ اتجهت مجمـوعة من الإخوان إلى أمريكا ومنهم د. مجـدى زهـدى وعـثـمان تنشـين وسمير سـعد الديـن وعبد العزيز شرارة وكان مدرسًـا ابتدائيًا من الشرقية ، ودرس الهندسـة وحصل على الدكتوراة فى أمريكا ، وأضاف إليها دكتوراة أخـرى من ألمانيا ويدرس فى جامعة أوكلاهوما ، ومن الفريق الـذى استقـر فـى أمريكـا لفترة ، الكـاتب عبد العال الجابرى والـشيخ محمد الغزالى الذى فُصل مـن الجماعة فى فتنة ١٩٥٣ وعـاد من أمريكا ليستـقر فى الجزائر ويكون مسـئولاً عن الصحوة الإسـلامية فى بلد الثقـافة الفرنسيـة، وذهب أيضًا إلى أمريكا الشيخ سيـد سابق صاحب (فقه السنة) لكنه تركها واتجـه إلى السعودية ليدرس هناك .

ليبيـا أيضًا كان لها نصيب من هجـرة الإخوان ، واحتضنت مليارديرات الجـماعة الكبار ، وأولهم د. محمود أبو السعود أستاذ الاقتصاد الإسلامى المتخصص ، وعمل مستشاراً لشركات النفط فى ليبيا ، وشكـل شبكة واسعة من العلاقات وخرج من ليبيا ليؤسس أول بنك إسـلامى فى باكسـتان ، يعتـبر أبو السعود المؤسس الأول للـقاعدة الاقتصادية للجماعـة وقد مهد الطريق لرفقائه وتلاميذه ليصـبحوا من كبار رجال المال فى العالم، على عشماوى قيادى الإخـوان المنشق عن الجماعة قال : إنه سلَّم للدكتور

أبو السعود ورقة من المرشد الهضيبى عبـارة عن قرار يكون بموجبه مسئولاً عن الحركة الإسلامية فى العالم، ومـن خـلال إمبراطـورية أبـو السعود انطلـق تلاميذه الثلاثة من ليبـيا وهـم : عز الدين إبراهيم الذى سـافر بعدها إلى الخليج وأصـبح مستـشاراً فى الإمـارات، وكـان الرجل الـثـانى المسـؤول عن دائرة إخـوان الخلـيج ، ويوسف ندا الملياردير الإخوانى المعـروف الذى غادر ليبيا إلى أوروبا وكون شبـكة علاقات دولية، وهو مؤســس بنك التقـوى فى جزر البهـاما الذى يرجح بـأنه المصدر الأول لتـمويل نشاطات التنظيم العـالمى ، ونفوذ ندا مكنه من الحصول على عقـد بتوريد السكر إلى إحـدى دول الخليج عام ١٩٧٥ ، وتلمـيـذ د. أبو السعـود الثـالث هو يوسف على يوسف الذى فضل بدوره الاستقرار فى أوروبا .

أما منطقـة الخليج بشكل عام فـقد كانت مـقصداً للجـانب الأعظم من الإخوان، وتهيـأت لهم الفرص من خلال التدريس فى جـامعاته الإسلامـية ، وكان فى مقـدمة المهاجرين حسبما يذكر المستشار مأمون الهضيبى نائب المرشد العام المهندس أحمد فريد ، وعبـد العظيم لقمة ، د. مـحمد عـيدة وكان من الفـدائيين فى فلسطين ١٩٤٨ ، والشيخ حسن أيوب وعمل إماماً وخطيـباً ، والسيد نزيلى ، وهو من قدامى الإخوان وصاحب حادث قرية كرداسة عام ١٩٦٥ التى تعرضت لتفتيش أمنى وحصار وتعذيب للمواطنين بسبب الاعتداء عـلى ضابط، والشيخ مناع القطان توفي قبل ثلاث سنوات ، وهو مدرس سـابق من المنوفية وأصبح مـسئولاً عن دائرة إخـوان الخليج، وحصل على إحدى الجنسـيات الخليجيـة ومعه صالح غـانم ومحمد صلاح الدين الـصحافى وحصل بدوره على الجنسـية ويملك دار نشر وصـحيفة تصـدر من لندن بحسب رواية على عشمـاوى والشيخ فتحى الخولى، والوكـيل عبد الستار فتح الله كـان أستاذاً فى كلية أصول الديـن بمصر واشتغل بالتدريس فى جـامعة أم القرى وعـاد إلى مصر فى ١٩٩٨ ، ود. على أبو جريشة حـيث تولى التدريس فى الجامعة الإسلامـية، وانتقل بعدها للتدريس فى معهـد الدعاة وخرج ليستقر فى ألمانيا فـترة ليدير المركز الإسلامى فى ميونخ وأطلق عليـه اللواء فؤاد علام - كان نائباً لمدير مـباحث أمن الدولة المصرى - لقب المرشد الخفى ، وعـاد د. أبو جريشة أخيراً إلى مصر ، واسـتقر فى الخليج.

من قيــادات الإخوان أيضًــا د. توفيق الشاوى وحـصل على جنسيـتهـا وهو صاحب مدارس «المنارات» ويشتـغل أيضًا بالمحاماة ويتنقل ما بين الـقاهرة والخليج سنوياً وكان معه الشيخ صبرى عرفة الكومى مدير مدارس المنارات فى الدمام ، وعوض عبد العال وهو من إخوان مدينة المنصورة التابعة لمحافظة الدقهلية بدلتا مصر ، وعاد لبلده ليفتتح مدرسة خاصة تشمل القائمة أيضًا الشيخ محمد قطب شقيق سيد قطب ، وقيل : إن الأوساط العلمية فى الخليج دعته للسفر بعد إعدام شقيقه . وكان هناك أيضًا مصطفى العالم المسئـول عن إمداد الإخوان بالسلاح حسب رواية على عشـماوى وتوفي العالم فى أوائل التسـعينيات ، والشيخ محـمد مهدى عـاكف قضى عشرين عامًـا بالسجن وخرج إلى الخليج واشتـغل فى مدارس المنارات وتركها ليسافر إلى ألمـانيا ليتولى إدارة المركز الإسلامى فى ميونيخ خلفًا للدكتور على أبو جريشة ، ويعود إلى مصر بعد ربع قرن فى ١٩٩٥ ليتم اتهـامه فى قضية حـزب الوسط ويدخل السجن لمدة ٣ سنوات ، ويخرج فى نهـاية ١٩٩٩ ، وفى القائمة عـشماوى سليمـان عضو الجهـاز الخاص ، وعلى فودة نيل وأحمد عـبد المجيد عبد السميع من قـيادات تنظيم ١٩٦٥ الذى سافر أولاً للنمسا ومنها إلى إحدى الدول الخليجية ليستقر بها .

سيناريو هروب إخوان مصـر تكرر مع إخوان سوريا فى فترات متـلاحقة، وخرج عصـام العطار وكان مـراقب إخوان سوريا إلى لبـنان ومنها إلى ألمانيا لـيرأس المكتب التنفيذى لقادة إخـوان البلاد العربية ، وعبد الفتـاح أبو رغدة خرج إلى إحدى الدول الخليجيـة وهو الإخوانى الوحيد الذى عـاد إلى سوريا فى عهد الرئـيس حافظ الأسد وسمح بدفن جثـمانه فى بلدته ، وعلى صدر البيانونى المراقب الحـالى لإخوان سوريا خرج فى أبريل ١٩٧٩ لزيارة فرنسـا وتلقى اتصالاً هاتفيًا من زمـلائه بسوريا يحذرونه من العودة فمكث فى فرنسا ٤ شهور وعاد إلى الأردن مع زوجته وأولاده وهناك وجد مئات من إخوان سوريا خرجوا لتوهم من دمشق فرارًا من الملاحقات الأمنية ، وافتتح البيانونى مكتبـة وداراً للنشر وكان مع البيانونى فى الأردن محمد حـمدان السيد - أبو زياد - وهو من قيـادات الجماعة فى سوريـا ، وحمدان صحافى وأديب لـه أكثر من مجموعة قصصية .

من زعماء الإخوان أيضًا الهاربين عـدنان سعد الدين وحسن هويدى الذى تولى موقع نائب المرشـد العام للتنظيـم الدولى، وغالب همت الذى أسس مـركزًا إسـلاميًـا فى ألمانيا.

وتكون تنظيم الإخـوان المسلمين فى أمريكا مع بـدايات عام ١٩٥٦ حيـث اتجهت مجموعـة منهم وتضم قائمة الإخوان الفارين من مـصر وسوريا أسماء كثـيرة، حيث تؤكد المصادر أنهم استطاعوا تكوين ثروات طائلة فى البـلاد التى استقروا فيها؛ لأنهم توزعوا ما بين التدريس فى الجامعات لا سيـما فى منطقة الخليج أو امتهان التجارة من مقاولات وعن طريق ذلك أسسوا قاعدة اقتصادية ضخمة ، وشبكة علاقات متعددة . مما ساعد على خـروج فكرة التنظيم العالمى إلى حيز الوجـود الرسمى فى بدايات مايو ١٩٨٧ ومنذ هذا التـاريخ حتى ٢٩ يولـيو عـام ١٩٨٢ ظلت خلافـات حول تحـديد اللائحة الـتى تعد دستـور التنظيم حيـث أراد إخوان مصـر الالتزام بقـانون الجمـاعة الأساسى الذى وضعـه الإمام حسن البنا بالإضافة إلى مطالبـتهم بمزيد من الإجراءات التى تتيح لهم السيطرة على أوضاع التنظيم .

ورغم الخلافات الحـادة بين القيادات الإخوانية إلا أن الموقف انتـهى بإقرار اللائحة التى تحتوى على ٤٧ مادة فى إطار خمسة أبواب[1] .

الأول للتعريف بالجماعـة والتأكيد على شموليتها وعـالمية الدعوة ، والثانى خاص بالأهداف والوسـائل ، والثـالث عن الأعضـاء وشـروط العضـوية ، والرابع خـاص بالهيئـات الإدارية الرئيسية للإخوان ، والبـاب الخامس نظم العلاقة بين القيـادة العامة «التنظيم العالمى» وقيادات الأقطار . وحدد الإخوان أهدافهم فى ٧ بنود ووسائل تحقيق الأهداف فى ٥ بنود، وترجـمت الأهداف فى المطالبة بتـحرير الوطن الإسـلامى بكل أجزائه من كل سلطان غيـر إسلامى ، والسعي إلى تجميع المسلمين حتـى يصيروا أمة واحدة «مادة ٢ بند هـ» والدعوة إلى قيام الدولة الإسلامية «٢- و» دون تعريف محدد للوطن الإسلامى أو حدود الدولة الإسلامية .

(١) ورقة د عبد الله النفيسى فى كـتاب «الحركة الإسلامية - رؤية مستقبلية» و «التقـرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٠ الصادر عن مؤسسة الأهرام القاهرية».

اختيار زعيم التنظيم :

المرشد العام هو مسئول الجماعة ، ويرأس مكتب الإرشاد العام ويقوم بالمهمات التالية «بحسب البنود أ،ب،ج من المادة ٩»:

- الإشراف على كل إدارات الجماعة وتوجيهها ومراقبة القائمين على التنفيذ ومحاسبتهم على كل تقصير وفق نظام الجماعة .
- تمثيل الجماعة فى كل الشئون والتحدث باسمها .
- تكليف من يراه من الإخوان للقيام بمهام يحدد نطاقها له - «مشهور كلف وفدًا من قيادات الإخوان للوساطة بين الترابى والرئيس السودانى" .
- دعوة المراقبين العالميين الممثلين للأقطار للاجتماع عند الحاجة .

تناولت المادة ١١ إجراءات اختيار المرشد العام «زعيم التنظيم العالمى» وتبدأ بقيام مكتب الإرشاد العام للتنظيم العالمى بعد استشارة المكاتب التنفيذية فى الأقطار بترشيح أكثر اثنين قبولاً لدى هذه المكاتب إن لم يتم الإجماع على واحد ، يلى ذلك قيام نائب المرشد العام بدعوة مجلس الشورى العام لاجتماع مدته أسبوع كحد أقصى يخصص لانتخاب المرشد العام الجديد ، ويحدد فى الدعوة الزمان والمكان والموضوع والنصاب ، وينعقد مجلس الشورى العام برئاسة نائب المرشد فإذا كان هو المرشح لمنصب المرشد العام فأكبر الأعضاء سنًا وبحضور أربعة أخماس أعضاء المجلس «٣١ من ٣٨ عضواً» على الأقل ، فإذا لم يحضر العدد القانونى خلال أسبوع أجل الاجتماع لموعد آخر لا يقل عن شهر ولا يزيد على شهرين من تاريخ الاجتماع الأول، ويجب أن يتوافر فى الاجتماع الثانى أكثرية ثلاثة أرباع المجلس (٢٧ من ٣٨ عضواً على الأقل) وإذا لم يحضر العدد القانونى أجل الاجتماع بالشروط السابقة وفى هذه الحالة يصح الاجتماع بالأغلبية المطلقة للحاضرين (٢٠ من ٣٨ عضواً) وذلك حسب نص المادة «١١ بند ج» ، إذا كان هناك مرشح واحد لمنصب المرشد العام فيجب أن ينال ثلاثة أرباع أصوات الحاضرين على الأقل ، ويمكن إعادة التصويت مرة واحدة ، وألا يدعى المجلس لاجتماع آخر ويرشح مكتب الإرشاد أخًا آخر ، فإذا لم ينل الأصوات المطلوبة يعاد الاقتراع بين المرشحين ويصبح مرشداً عامًا من ينال أكثرية الأصوات شرط ألا تقل عن نصف أعضاء مجلس الشورى .

وتنص مادة ١٢ : عندما يتم اخـتيار المرشد العام يؤدى العهد الـتالى أمام مجلس الشورى العام :

«أعاهد الله تعـالى على التمسك بكتـاب الله تعالى وسنة رسـوله صلى الله عليه وسلم مـا استطعت إلى ذلك سـبيـلاً، والالتزام بمنهـاج الإخوان المسلمين ونظامـهم الأساسى منفـذًا لقرارات الجمـاعة المناطة بى ولو خالفت رأيي ، والله على مـا أقول شهيد» ، ثم يجدد أعـضاء مجلس الشورى العهد أمام المرشد العام مسـتشعرين أركان البيعة العشرة :

«أعاهد الله العظيم على التمسك بأحكام الإسلام والجهاد فى سبيله والقيام بشروط عضوية مجلس الشـورى العام للإخوان المسلمين وواجباتها والسـمع والطاعة لقيادتهم فى المنشط والمكره فى غير معصيـة ما استطعت إلى ذلك سبيلاً وأبايع على ذلك والله على ما أقول شهيد».

تنتهى ولاية المرشد العام بحسب المادة ١٦ فى الحالات التالية :

- إذا أخل بواجباته، أو فـقد الأهلية اللازمة ، (لم يعمـل بهذا النص رغم الحالة المرضية التى كان عليها المرشد السابق محمد حامد أبو النصر).
- إذا قدم المرشـد استقـالته وأصـر عليها يدعـو مكتب الإرشاد مـجلس الشورى لدراسة أسبابها ويتم قبولها بالأكـثرية المطلقة لأعضاء المجلس «ليس هناك سابقة فى هذا الشأن».
- إذا توفى المرشد العام يتولى نائبه صلاحياته كلها ويتم انتخاب مرشد جديد وفقًا للائحة .

أعضاء مكتب الإرشاد العام :

أما مـكتب الإرشاد العـام فهو الـقيادة التـنفيذيـة العليا للتنظيم الدولى لـلإخوان والمشرف على سيـر الدعوة والموجه لسياسـتها وإدارتها ، ويتألف من ١٣ عـضواً عدا المرشد العام ويتم اختيارهم وفق الأسس التالية :

- ٨ أعضاء ينتخبهم مجلس الشورى من بين أعضائه من المصريين ، الإقليم الذى يقيم فيه المرشد العام .
- ٥ ينتخـبهم مـجلس الشورى من بين أعـضائه ويراعى فى اخـتيـارهم التمـثيل الإقليمى .
- يختـار المرشـد من بين أعضـاء مكتـب الإرشاد أمـينًا للسـر وأمـينًا للمـاليـة «الصندوق»، (مادة ١٨ و ١٩ بند أ،ب،ج).

مدة ولاية مكـتب الإرشاد العام بحـسب المادة (٢٢) ٤ سنوات هجـرية ، ويجوز اختيار العـضو لأكثر من مرة ، وإذا خلا مكان أحد الأعضـاء قبل مضي المدة المحددة حل محله الذى يليه فى عدد الأصوات فى انتـخابات المكتب ، وإذا كان أحد أعضاء المكتب مراقبًا عامًا فى قطره فعلى القطر أن يختار مراقبًا بدله .

ومن واجبات عضـو مكتب الإرشاد العام الحرص على مصلحة الجـماعة والمواظبة على حضـور الجلسات والحـفاظ على سرية المداولات واحـترام القـرارات ولو كانت مخالفة لرأيه الخاص وليس له نقدها أو الاعتراض عليها متى صدرت بصورة قانونية ، والقيام بالمهمات التى يكلف بإنجازها على أكمل وجه .

٧ مهام يقوم بها مكتب الإرشاد العام الواردة بالمادة ٢٤ وهي :

- تحديد مـواقف الجماعـة الفكرية والسياسـية من الأحداث كلهـا فى ضوء الخطة العامة التى يضعها مجلس الشورى .
- الإشراف على سير الدعوة وتوجيه سياستها .
- رسم الخطوات اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الشورى العام فى جميع الأقطار .
- تكوين اللجان والأقسام المتخصصة .
- وضع الخطة العامة وعرضها على مجلس الشورى العام لاعتمادها .
- إعداد التقـرير السنوى العام عن أعمـال القيادة وأحوال الجمـاعة والوضع المالى لعرضه على مجلس الشورى العام .

● اختيار مراجع للحسابات من بين أعضائه .

اجتماعات مكتب الإرشاد العام دورية ، ويمكن للمرشد العام أو من يقوم مقامه أن يدعو المكتب لاجـتماع طارئ ، وفى حالة غيـاب المرشد أو نائبه يترأس الجلســة أكبر الأعضــاء سنًا ، وتصدر القــرارات بالأغلبيــة المطلقة ، وإذا تسـاوت الأصوات رجح جانب رئـيس الجلسة ، ويمثل مكتب الإرشــاد فى المعامــلات كلها أمين الســر وعلى الأخير مــهمة متـابعة وتنفيذ قـرارات مكتب الإرشاد ، ويكون من مهمـة أمين المالية ضبط أموال الجماعة وحصر ما يــرد منها وما يصرف ومراقبة كل نواحى النشاط المالى والحسابى .

مجلس الشورى العام :

الهيـئة الإدارية الرئيـسيـة الثالثـة فى تشكيل قيـادة التنظيم العالمى هي : مـجلس الشورى العــام وخصص له ١٢ مادة فى اللائحة ، وهــو السلطة التشريعيــة للإخوان وقراراته ملزمة ومدة ولايته ٤ سنوات هجرية (مادة ٣٠).

يتـألف مـجلس الشــورى العام من (٣٠ عـضـوًا) على الأقل يمثلون التنظـيمـات الإخوانية المعتمــدة فى مختلف الأقطار ويتم اعتماد التنظيم الجديد بتـزكية تنظيمين فى عضــوية مجلس الشورى ويتم اخـتيار الأعـضاء من مجـالس الشورى فى الأقطار ، ويجوز ضم ثلاثة أعـضاء يختارهم مكتب الإرشــاد لمجلس الشورى يكونون من أهل الخبرة والاختصاص (المادة ٣١ بنود أ،ب،ج).

يشـترط فـيمن يخـتار لمجلس الشــورى العام أن يكون من الأعـضاء فى مـجلس الشورى فى أقطارهــم ، وأن يكون مضى على اتصاله بالــدعوة ٥ سنوات ، وألا تقل سنه عن ٣٠ سنة هلالية ، ولا تكون صدرت بحقه عقوبة التوقيف خلال ٥ سنوات.

يقوم مجلس الشورى العام بمهام :

● انتخاب المرشد العام ومكتب الإرشاد .
● إقرار الأهداف والسياسات العامة للإخوان .
● إقرار الخطة العامة والوسائل التنفيذية اللازمة .

● تعديل اللائحـة بناء على اقتراح المرشـد العام أو مكتب الإرشاد العام أو ثمـانية من أعضاء مجلس الشورى (مادة ٣٣ بنود من أ إلى ز).

يعقـد مجلس الشورى العام اجـتماعًـا دوريًا كل ٦ أشهر ، كمـا يمكن دعوته إلى اجتمـاع طارئ بناء على طلب المرشد العام أو مكتب الإرشاد أو ثلث أعـضاء مجلس الشورى نفسه ، وفى حالة تعذر اجتمـاع مجلس الشورى يقوم مكتب الإرشاد بجميع صلاحياته فيما عدا تعديل اللائحة أو إعفاء المرشد .

علاقة القيادة العالمية بقادة الأقطار:

أما البـاب الخامس من اللائحة فـخصص لتنظيم العـلاقة بين قيادة الـتنظيم العالمى وقيـادات الأقطار ، وبحسب المادة ٤٣ تتـحدد العلاقـة وفقًا لثـلاثة مستـويات ضمن الدوائر التالية :

الدائرة الأولى: تلتزم فيها قيادات الأقطار بقرارات القـيادة العامة متمثلة فى المرشد العام ومكتب الإرشاد العام ومجلس الشورى وتشمل ما يلى :

١- الالتزام بـالمبادئ الأساسـية الواردة فى هذه الـلائحة . عند صـياغة الـلائحة الخاصة بكل قطر .

٢- الالتزام بفهم الجـماعة للإسلام المستمـد من الكتاب والسنة والمبين فى الأصول العشرين والتقيد بالنهج التربوى الذى يقره مجلس الشورى العام.

٣- الالتزام بسياســات الجماعة وموافقتـها تجاه القضايا العامة كـما يحددها مكتب الإرشاد العام ومجلس الشورى .

٤- الالتزام بالحصول على موافقـة مكتب الإرشاد العام قبل الإقدام على اتخاذ أي قرار سياسى مهم .

الدائرة الثانية : التى يجب فـيها على قيادات الأقطار التشـاور والاتفاق مع المرشد العام أو مكتب الإرشـاد العام قبل اتخـاذ القرار وتشمل جمـيع المسائل المحلية المهـمة والتى قد تؤثر فى الجماعة فى قطر آخر .

الدائرة الثالثـة : التى تتصرف فيـها قيادات الأقطار بحـرية كاملة ثم تخطر مكتب الإرشاد العام فى أول فـرصة ممكنة أو فى التقرير السنوى الذى يرفـعه المراقب العام ، وتشمل هذه الدائرة الأمور التالية :

١- كل ما يتعلق بخطة الجماعة فى القطر ونشاط أقسامها ونمو تنظيمها .

٢- المواقف السيـاسية فى القضـايا المحلية والتى لا تؤثر فى الجماعـة فى قطر آخر شريطة أن تتسق مع مواقف الإخوان العامة .

٣- الوسائل المشـروعة التى يعتمـدها القطر لتحقيق أهداف الجـماعة ومبـادئها فى ضوء أوضاعه وظروفه .

تابعت اللائحة فى المادة ٤٥ : يقدم المراقب العـام لكل قطر تقريراً سنويًا عن سير الدعوة ونشـاط الجماعة والاقـتراحات التى يراها كفـيلة بتحقـيق المصلحة فى قطره، ويقدم التقرير لمكتب الإرشاد العام .

ولم يغفل دستور الجمـاعة مصادر التمويل فقرر فى المادة ٤٦ : مـساهمة فى أعباء الدعوة يلتزم كل قطر بتـسديد اشتراك سنوى تحدد قيمـته بالاتفاق مع مكتب الإرشاد العام .

وختم الدسـتور بالمادة ٤٧ فنصت : على الإخوان الذين يغـتربون عن أوطانهم أن يخضعوا لقيادة الجماعة فى القطر الذى يقيمون فيه ، من هنا فإن إخوان مصر المقيمين بالكويت يخضعـون لقيادة إخوان الكويت ، والحال نفسـه فى قطر والإمارات واليمن والأردن.

بخلاف نصـوص الدسـتور الإخوانى فإن التـقارير الأمنيـة حاولت إضـافة أهداف أخرى أقرها التنظيم العالمى فى اجتمـاعه الأساسى لكن لم يثبت ذلك بوثائق سوى ما كشف عنه اللواء فؤاد علام ومن ذلك :

- إشعال الثورة الإسلامية فى مختلف الدول العربية والإسلامية .
- تمويل تنظيمات الإخوان فى الأقطار المختلفة .

الفصل الثانى

التطور فى البناء التنظيمى للجماعة

لـم يتـغيـر جوهر الهـيكل التنظيمى لجـماعـة الإخوان المسلمين منـذ نشأتهـا عام ١٩٢٨[١] كـثـيـرًا ، بل حافـظت الجـماعـة على شكـله العـام . ولكن منذ أواسط الثمانينيات اتجـهت الجماعة إلى إحداث بعض التعديلات فى الهـيكل التنظيمى أملتها أربعة اعتبـارات ، وقد شكلت الظروف السياسية فى المجـتمع التى نجمت عن الأخذ بالتعددية السياسية والتحول الديمقراطى الاعتبار الأول ، بينما تجسد الاعتبار الثانى فى رغبة الجماعة فـى الإسراع بعملية التغيير السياسى والاجـتماعى التى تنشدها ، وكان الاعتـبار الثـالث هو طول عمر الجـماعـة الذى أضفى عليـها طابع الثقـة فى النفس والإحساس بالقـدرة على تحقيق حلمهـا فى إقامة الدولة والمجتمع الإسـلاميين ، وأما الاعتبار الرابع فقد تركز فى صعود جيل الوسط والشباب ورغبته فى القيام بدور مؤثر فى حياة الجماعة السياسية .

وكان جـوهر التعـديلات هو اتجاه الجـماعة إلى اللامـركزية والتـخلى عن الطابع المركزى الذى اتسم به البناء التنظيمى الأساسى كـما كشف عنه المؤتمر الثالث للإخوان فى مارس ١٩٣٥ ولـهذا التحـول إلى اللامركـزية وتخفـيف دور القيـادة الكاريزمـية وإحلال القيادات الإدارية بدلاً منها . . لهذا التحول أسـاسه من حيث طبيعة الحركات الاجتـماعية والسـياسية ، والإخـوان فى الواقع لا تخرج عن كونهـا واحدة من هذه الحركات مع قدر من الاختلاف فرضة طابع الجماعة الأيديولوجى واقترابها من الناحية التنظيمـية من تركيـبة الحزب السيـاسى حتى إن كثـيرا من الباحثـين يعتبرونهـا حزبًا سياسيًا .

فكلما كانت الحركة عـمومًا أكثر رغبة فى الاهتمام بجـانب الدعوة الفكرية وتحقيق

---

(١) تقرير الحالة الدينية فى مصر (الجزء الثانى) الصادر من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام الصادر فى عام ١٩٩٥ .

التغيير على مدى زمنى أطول ، كان بناؤها التنظيمى متسمًا بالمركزية الشديدة ، وكلما كانت الحركـة أكثر ميلاً إلى الإسراع بالـتغيير ، اتسم بناؤها التنظيـمى باللامركزية ، وهو الأمر الذى ينطبق على حالة البناء التنظيمى للجماعة منذ أواسط الثمانينيات .

وارتبط بالتحول فى اتجاه الـلامركزية إفساح الطريق للقيادات العـملية التى تستطيع الاستفادة من مناخ التحول الديمقراطى لصالح انتشار الجماعة وتغلغلها فى المجتمع مع منح هذه القيـادات قدراً أوسع من حريـة الحركة فى اتخـاذ القرار، كمـا ترتب عليه إحداث تغـيير فى بعض اللجان والأقـسام بإضافة الجـديد منها للاستفـادة من العمل السياسى العلنى عبر المؤسسات السياسـية الشرعية . . ولأن تحول الجماعة بهذا الشكل يعد تطوراً جديدًا عليـها ، فإنها وجدت نفسـها فى حقيقة الأمر فى مـرحلة انتقال ، تلك المرحلة التى غـالبًا مـا تفرض تحـديات مفاجـئة على الجـماعـة وتثيـر قدراً من الاضطراب فى نشاطهـا السياسى وتزيد فـرص الانشقاقات ، وهي مـشكلات خطيرة تواجه أية حـركة مثل الإخوان اكـتسبت قـوتها فى الماضى من قوة التنظيم وغـموض الأفكار وعموميتها بينما هي اليوم مطالبة بالخروج عن هذا الرداء .

لقد حـدد المؤتمر الثالث للإخـوان عام ١٩٣٥ هيـئات الجمـاعة فى المرشـد العام، ومكتب الإرشاد ، والهيئـة التأسيسية (مجلس الشـورى العام) ومؤتمر المناطق ، وفرق الرحلات (الجوالة) ، وفرق الإخوان .

كما حـدد مراتب العضوية فى الأخ المساعـد ، والأخ المنتسب ، والأخ العامل ، والمجاهد . وفى سبتـمبر ١٩٤٥ أقرت الجماعة قانونًا مـعدلاً أطلق عليه قانون النظام الأساسى لهيئة الإخوان المسلمين ، ثم أجريت بعض التعديلات على القانون بعد ذلك بثلاث سنوات ، وبعد اختيار حسن الهضيبى مرشداً عامًا للجماعة خلفًا لحسن البنا ، أقر مكتب الإرشـاد لائحة داخلية جـديدة تفسـر القانون الأساسى ، وبمقـتضى ذلك القانون بجانب اللائحة تحدد الشكل التنظيمى للجماعة على النحو التالى :

المرشـد العـام يأتى على رأس الهـرم التنظيـمى ويرأس مكتب الإرشـاد والهـيئـة التأسيـسية ويليه نائب المرشـد ثم الوكيل ، ويعتبر مكـتب الإرشاد أعلى وحدة إدارية تختص بوضع سـياسة الجـماعة والإشـراف على هذه السياسـة ، بينما تعتـبر الهيـئة

التأسيسية بمثابة مجلس شورى الجماعة وجـمعية عمومية لمكتب الإرشاد وتجتمع سنويًا فى أول كل شهر هجرى ، وتنتخب الهيئة التأسيسية المرشد العام الذى يظل فى منصبه مدى الحـياة ، وفى حـالة وفاته أو عـجزه يقـوم بعمله وكـيله إلى أن تجتـمع الهيـئة التأسيسية خلال شهر لانتخاب مـرشد جديد ، وإذا أخل بواجبات منصبه يجوز للهيئة التأسيـسية تنحيته ، وينفذ قرارات مكتـب الإرشاد سكرتير عام تنتخبه الهـيئة ويشرف أيضًا على الجهـاز الإدارى ، ويعتبر حلقة الوصل بـين مكتب الإرشاد وباقى وحدات الجماعـة ، وهناك أمين صندوق يعد مسئولاً عن عـملياتها المالية ومـصروفات مكتب الإرشاد ، ويتبع مكتب الإرشـاد عدد من اللجان والأقسام للقيام بالعـمليات الفنية ، فمن حيث اللجان هناك اللجان المالية والسياسية والقانونية والإحصائية والخدمية ولجان الفتوى ، بينما الأقسام هي نشر الدعوة ، والعمال ، والفلاحين ، والأسرة ، والطلبة والاتصال بالعالم الإسلامى ، والتربية البـدنية ، والجوالة ، والمهن ، وقسم الصحافة والترجمـة ، كما يتبع مكتب الإرشـاد جهاز ميدانى وكـان بمثابة القناة التى يصل من خلالها صوت القيادة العليا إلى الأعضاء العاملين ، وأكبر الوحدات فى الجهاز الميدانى هو المكتب الإدارى الذى انقسم إلى مناطق حسب التقسيمات الجغرافية للبلاد ، ويتبع المناطق الشـعب والأسر ، ومن خلال الجـوالة أمكن إنشاء الـتنظيم السرى أو الجـهاز الخاص الذى أوكلت إليه مهمة القيام بأعـمال العنف وتصفية المعارضة ، وبينما يرجع البعض تاريخ الجهاز الخاص إلى السنة الأولى من الدعوة ، يرجع البعض الآخر نشأته إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ، وقـد انقسم هذا الجهاز إلى ثلاثة أجهزة فرعية هي الجهاز المدنى ، وجهاز الجيش ، وجهـاز البوليس ، وكانت القيادة المركزية المكونة من المرشد العام ومكـتب الإرشاد والهيئة التـأسيسية تلتـقى لأداء مهامهـا المختلفة فى المركز العام ومـقره القاهرة فى حي الحلمية الجـديدة وكان مكتب الإرشاد يتكون من ١٢ عضـوًا و٩ أعضاء من القـاهرة و٣ أعضاء من الأقـاليم ، ثم ازداد العدد إلى ١٥ عضوًا، بينما كان عـدد أعضاء الهيئة التأسيـسية يتكون بين ١٠٠ و١٥٠ عضوًا، ولم يحدد الهيكل التنظيمى منذ نشأة الجماعة عـددًا محددًا لأعضاء مكتب الإرشاد والهيئة التأسيسية (مجلس الشورى) .

ولعبت شخصيــة القيادة دوراً بارزاً فى البناء التنظيمى للجماعة فى الـسابق ، فقد كان حسن البنا هو مـركز السلطة الفعلية ومـحور عملية صنـع القرار ، ومنحته الجـماعة سلطة مطلقـة ، فكان هو الذى يختار القـادة ويحدد اختـصاصات الهـيئات المخـتلفة ويوافق على العضـوية ، وكانت له مقـابلات واتصالات لا يعرفهـا الآخرون ، وهو الذى أشرف مباشـرة على الجهاز الخاص ، وقد عاهده الإخـوان على السمع والطاعة فى السراء والـضراء ، وانعكس ذلك كله فى شكل اتخـاذ القرارات بالإجـماع وليس بالأغلبيـة ، وكانت سيطرته على أعـضاء الحركـة تبدو كأنهـا بلا حدود ، وهو الذى رفض اعتبار الشورى ملزمة للقائد ، بل هي اختيارية يأخذ بها أو لا ، أي أن الجماعة اتسمت بنـمط قيادى يتـصف بالشخصـية والفـردية وتركيز السلـطة فى يد واحدة ، وانعكس هذا المفهوم فى رباط تنظيمى قوى بين العضـو والجماعة يقوم على الانخراط فى التنظيم والثقة فى قـياداته وطاعتها ، ولأن قيم السـمع والطاعة والولاء كانت من القيم الأساسية السائدة فى التنظيم فقد اتسم سلوك الأعضاء بالانضباط الشديد .

وقد استقرت الجماعة على هذا التنظيم بالشكل السابق حتى عام ١٩٤٨ وفى ذلك العـام اشتد نشـاط الجهـاز السرى للجـماعـة وقام بعـدة عمليـات للعنف ، مما أدى بالحكومة إلى حل الجـماعة، وردت الجـماعة على قرار الحـل بأن اغتال أحد رجـالها رئيس الحكومة محمود فهمى النقراشى فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ ، ثم حاول آخر نسف دار محكمـة الاستئناف فى ١٣ يناير ١٩٤٩ ، ومن جـانبها قـامت الحكومة رداً على اغتيال النقراشي باغتيال حسن البنا مؤسس الجماعة فى ١٢ فبراير ١٩٤٩ ، ثم عادت الجماعة إلى العمل مرة أخـرى بشكل علنى فى عام ١٩٥١ بقرار من حكومة الوفد ، بعد قيام ثورة ١٩٥٢ تطورت العلاقة مع الضـباط الأحرار من الصداقة إلى الصدام ، بلغ ذروته حادث المنشـية فى عام ١٩٥٤ وفـيه حاولت الجمـاعة اغتـيال جمال عـبد الناصر وهنا انعقدت محكمة الثورة وحاكمت عدداً من قيادات الإخوان وأوصت بحل الجماعة ، ومنذ ذلك الوقت وجماعة الإخوان المسلمين فى حكم الجماعة المحظورة أو السرية .

وعندما عادت الجماعة إلى العمل العلنى مرة أخـرى بصورة واقعية وليست رسمية

فى عام ١٩٧١ بعد أن أفرج الرئيس الســابق أنور السادات عن أعضائها المعتـقلين فيما عرف بمجـموعة الـ ١١٨ ، لم يكن واضـحًا ما إذا كانت الجـماعة قـد حافظت على بنائها التنظيمى من حيث التطبـيق طوال السنوات الممتدة من عام ١٩٥٤ إلى ١٩٧١ ، والأرجح أن الجـماعة لم تـتخلص من بنائهـا التنظيمى ولكنـها جمـدته من الناحـية الواقعيـة واقتصر الظاهر منه على المرشد العـام ونائبيه ومكتب الإرشاد ، وأما الهـيئة التأسيسية فلم يكن واضحًـا أنها استطاعت الانعقاد أنذاك بسبب ظروف الحظر الأمنى على الجماعة .

وبالرغم من ذلك فهناك مـا يشير إلى أن مـصطفى مشهـور النائب العام الأول فى عهـد حامد أبو الـنصر المرشد العـام الرابع قام بمحـاولات بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨١ لإعادة تشكيل الهيكل التنظيمى القديم للجـماعة فى عدد من المحافظات ، وقد جرت هذه المحاولات فى عهد عمر التلمسانى المرشد العام الثالث ووقتها لم يكن مشهور قد وصل بعد إلى قيادة مـتقدمة فى الجماعة وإن كانت له سطوة كبـيرة أنذاك فى مسارها وقد استطاع مشهور أنذاك أيضًا إبعـاد عدد من القيادات التى كانت توصف بالاعتدال عن المستوى القـيادى للجماعة لتتـاح له الفرصة فى الانفراد بالقيـادة وبالتلمسانى من الناحية الواقعـية ، وأطلق على تلك المحاولة «مذبحة مكتب الإرشاد» وفـيها تم إبعاد كل من محمد فريد عبد الخالق النائب الأول للتلمسانى وصالح أبو رقيق النائب الثانى وصالح عشماوى وكيل الجماعة .

والواقع أن جمـاعة الإخوان لم تكشف هي بنفسـها منذ عودتها للـحياة السيـاسية بشكل غير رسمى عن أية وثائق تشـير إلى بنائها التنظيمى والتطورات التى تلحق به ، وربما يرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى طبيعتها غير الرسمية أو غير العلنية ، ولكن هذا لا يعنى أنهـا لا تمتلك تنظيمًا ، حـيث لا يستـقيم ذلك مع نشاط جـماعـة لها ثقل كالإخوان خاصة أنها تحركت فى أكثر من مجال سياسى منذ السبعينيات بصورة تعكس قدرًا عـاليًا من التنظيم ، وفى ضوء ذلـك لا يملك الباحث فى بعض الأحيـان سوى اللجـوء إلى ما ينشـر فى وسائل الإعـلام عن التقـارير الأمنية التى قـد تعطى بعض

المؤشرات الخاصة بالبناء التنظيمى للجماعة وتطوره ، ويتم الأخذ بهذه التقارير وما يرد فيـها من معلومـات مع الوضع فى الاعتبـار كافة التـحفظات العلمـية التى ترد على مضمونها وقيمتها التاريخية .

وفى عـام ١٩٩٢ أعلنت السلطات الأمنـية عن مـحـاولة لإعـادة تشكيل الهـيكل التنظيـمى للجمـاعة فـيما عـرف بقضـية سلسـبيل ، وفى عـام ١٩٩٥ أعلنت نفس السلطات عن كشف مـحاولة أخرى لإعـادة هيكل التنظيم من خلال إجراء انتـخابات لمجالس شورى المحـافظات ومجلس الشورى العام ، وألقت السلطـات الأمنية القبض على ٨٢ من أعضاء الجماعة بتهمة إحياء تنظيم يعمل على إسقاط نظام الحكم .

وحـيث لم تكشف السلطات عن تصـور مـحدد للهـيكل التنظيـمى الذى سـعت الجماعة إلى إحـيائه فى عام ١٩٩٥ ، تبقى قضية سلسـبيل هي المصدر المتاح للكشف عن هذا التصـور بدرجة غير مـسبوقة - على الرغم مما قـد يرد على ذلك المصدر من تحفظات حقـيقية ، حيث وردت تفاصـيل دقيقة عن التوجهـات الجديدة للإخوان من الناحية التنظيميـة ويساعد استعراض ما كشفت عنه هذه القـضية فى إجراء المقارنة مع البناء التنظيمى القديم للجماعة ومن ثم توضيح حجم التغيرات الجديدة وأسبابها .

ووفقًا لما ورد فى قضيـة سلسبيل فإن الهيكل التنظيمى للجماعـة يتحدد على النحو التالى :

المرشد العام للجماعة على رأس التنظيم ، يليـه مجلس شورى الجماعة (تم الأخذ بهذا المسمى بدلاً مـن الهيئة التأسـيسية فى السابق) الذى يضم المرشـد ونائبه ومكتب الإرشاد وهيـئة المكتب الدائمة ، ويتكون مـكتب الإرشاد من ١٦ عضـواً بينما يتكون مجلس الشورى من ٧٥ عضـواً، وأما هيئة المكتب فعددها غير مـحدد وأعضاؤها هم نائبا المرشد ورؤساء الأقسام المركزية وعـددها ١١ قسمًا وهي التى كان يطلق عليها فى السابق الجـهاز الميـدانى ، وقد أضيف إلى هذه الأقـسام زيادة على مـا كان فى البناء القديم ما يسـمى بالجهاز السياسى وجـهاز التخطيط ولجنة للانتخابات وشـئون العمل البرلمانى وقسم للأمانة العامة وآخر لأمن الدولة ولجنة لحقوق الإنسان ، كما تضم هيئة

المكتب الدائمـة الأمانة العامـة الفنية الدائمـة والمؤقتـة وتضم اللجان التى كـانت تتبع العمليـات الفنية فى البناء القـديم مع إضافات جـديدة ومنها لجان العـضوية واللجنة الشـرعية ، والسـياسـية ، ولجنة الإفـتاء ، واللجنة الاقـتصـادية ولجان التـخطيط ، والمتابعة، والإحصاء ولجـان أخرى قد تستجد ، ويساعدها أربع لجـان فرعية هي لجان الدراسات والبـحوث والتوجـيهات ومتـابعة الأحداث ، وواضح أنه تم تحـويل لجان كانت تتـبع وحدة العمليـات الفنية فى السابق إلى هيـئة المكتب الدائمة ، ويلى هيـئة المكتب الدائمة ما يسـمى بالمكتب الإدارى الذى تتفرع عنه مجـالس شورى المحافظات التى تتـبعـها أربع لجـان هي لجنة الخطة المحليـة ولجنة المتابـعة ولجنة المسـاءلة ثم لجنة الميزانيـة، وهناك مكاتب إدارية فرعية للمـحافظات ، كما تتـفرع عن المكتب الإدارى ثلاثة مجـالس محليـة على المستـوى الأدنى أو القاعـدى متـعلقة بالمناطق والأقـسام والشعب وبها ٨ لجان خاصة بنشر الدعوة متـشابهة مع اللجان الإحدى عشرة للأقسام المركزية السالف الإشارة إليها وتضم لجان العمال والفلاحين والتربية فى الأسر والطلبة والتربية البدنية والأشبال والإخوان والبـر والخدمات ، ووفقًا لهذا التنظيم فإن الشعب أصبح ينظر إليهـا على أنها فروع للمركـز العام الذى تدير الجماعة من خـلاله عملها اليومى ، ولم تظهر فى التشكيل الجديد وحـدات الأسر كما كانت فى السابق ، ومن الواضح أنه قد تم دمـجهـا مع وحدة الشعب التى أصـبحت هي القـاعدة الأساسـية للجماعة .

ووفقًا للتنظيم الجـديد فإن مكتب الإرشاد الذى يتكون من ١٦ عضـوًا يتم انتخاب أعضائه عن طريق مجلس الشورى بطريق الاقتراع السرى منهم ٩ من القاهرة مقيمون إقامـة كاملة ومتفـرغون لمهام عضـوية المكتب ، وعضوان عن مـحافظتى الإسكندرية ومرسى مطـروح وعضوان عن الوجـه البحـرى ومثلهمـا عن الصعـيد وعـضوان من المصريين المقيمين فـى الخارج ويختار مكتب الإرشاد من بين أعضائه المـقيمين بالقاهرة أمينًا للسر وآخـر للصندوق ، ومدة عضوية المكتب ٤ سنوات بينمـا كانت فى السابق سنتان ، مقره القاهرة (مـقر جريدة الدعوة سابقًا فى التوفيقـية) ويجوز انعقاده فى أي مكان آخر بناء على قرار من المرشد العام أو غالبية أعضاء المكتب .

وخلال الظروف غير العادية يشكل المكتب من أعضـائه المقيمين بالقاهرة هيئة دائمة يرأسـها المرشـد العام أو نائبـه الأول وتضم ٤ من الأعضـاء وتكون مهـمتـها اتـخاذ القرارات الـعاجلة فى الظروف الطارئة التى لا تحـتمل انتظار دعـوة المكتب للانعـقاد والمسائل الجارية لاتعتبر ذات أهمية بالغة .

وأما مجلس الشورى فقد تحدد بـ ٧٥ عضواً بعد أن كان أعضاؤه بين ١٠٠ و١٥٠ فى السابق وينتخب بالاقتراع السرى ولكل محافظة عدد من الأعضاء : ١٩ للقاهرة ، و٧ للجـيزة و٥ للإسكندرية و٦ للدقـهلية و٣ لكل من البـحيـرة والمنيا وأسـيوط و٤ لمحافظات الشـرقية والمنوفيـة والغربية ، وعـضوان لكل من بنى سويف وكفـر الشيخ والقليوبية ، وعضو واحد لبقية المحافظات ليس من بينها كل من سيناء والوادى الجديد والواحات ، وثلاثة أعـضاء للمصريين المقيـمين بالخارج ، ويجتمع مـجلس الشورى بدعوة من المرشـد العام دورتين كل عام الأولى خـلال النصف الأول من شهر صـفر والثانيـة فى النصف الأول من شهـر شعـبان ، ويجوز دعـوته بشكل طارئ بناء على دعوة غالبية الأعضاء أو بقرار من المرشد على أن يكون اجتماعه صحيحًا بحضور أكثر من نصف الأعضاء .

ووفقًا للائحة التنظيم التى كشفت عنها تحقيقات قضية سلسبيل فإن مجلس ورى يقوم بانتخاب المرشـد العام للجماعة بحضور ثلاثة أرباع أعضائـه ، وفى حالة التزكية يكون القرار بأغلبـية ٥٥ عضواً من الأعـضاء البالغ عددهم ٧٥ عـضواً على ألا تقل نسبة الحضور فى جلسة التزكية عن ٤٠ عضواً، ويشكل المجلس لجنة تحقيق ثلاثية من بين أعضائه للتحـقيق فيما يحال إليها من مكتب الإرشـاد أو المرشد العام ، ولم تشر اللائحة هذه المرة عن المدة الزمنية لولاية المرشد العام ، فـبينما كان النظام القديم ينص على أن المرشد يبقى فى منصبه مدى الحـياة أي حتى وفاته ، لم تكرر اللائحة الجديدة هذا النص بما يعنى أن الجماعـة فتحت الباب لتقـييد فترة ولاية المرشـد وهو ما حدث فعلاً فيما بعد ، عندما تولى مصطفى مشهور منصب المرشد العام الخامس خلفًا لحامد أبو النصر فى عـام ١٩٩٦ حيث اتفق الإخـوان على أن تكون فتـرة ولايته ٦ سنوات فقط .

واستناداً إلى التشكيل الجديد فـإنه يمكن بلورة ثلاث ملاحظات تعكس اتجاه التطور الذى مس العمل التنظيمى لجماعة الإخـوان فى أوائل التسعينيات وبلغ ذروته فى عام ١٩٩٥ وهي :

١- إضفاء طابع الـديناميكية على نشاط الجـماعة ، وذلك من حيث سـرعة اتخاذ القرار وزيادة عـدد اللجان والأقسام لتلبـية المهام الجديدة التى فـرضتها ظـروف الحياة السياسية فى المجتمع المصرى .

فمن حيث سرعة اتخاذ القرار وضح من العرض السابق أن مجلس الشورى أصبح يتسم بقدر أكبـر من المرونة عن السابق فهو يستطيع أن يجتـمع مرتين فى العام وليس مرة واحدة وفى مرات أخرى بطلب من المرشد الـعام كجلسات طارئة ، كما أن هناك هيئة دائمة مصغرة من المرشد ونائبـه الأول و٤ أعضاء من المقيمين بالقاهرة تستطيع أن تبت فى الأمـور العاجـلة فى حالة تعـذر انعـقاد مـجلس الشـورى ، كمـا أعطيت الاحيات أوسع لمجالس شورى المحـافظات ومكاتبها الإدارية مع قدر من التنسيق مع المركز العـام ، ومن حيث زيادة عدد اللـجان والأقسام فـكما هو واضح أنها مـتنوعة للغاية بحـيث تغطى مختلف المجالات التى ترى الجـماعة ضرورة العمـل من خلالها لزيادة قوتها فى المجتـمع وتوسيع انتشارها وتحقيق مكاسب سـياسية ، ويلاحظ أنه تم تشكيل جهـازين للعمل السياسى والتـخطيط لمتابعة تنوع القـضايا السياسيـة المثارة فى المجتمع وتعقد العـملية السياسية فى ظل التعددية والتحـول الديمقراطى وما تتطلبه من تنسيق بين قـوى سياسية مـختلفة والاستـعداد الكافى لخوض معـارك سياسيـة ، كما لوحظ تشكيل لجنة للانتخابات بحكم قـبول الإخوان بقواعد اللعبة السيـاسية والرغبة فى المشـاركة السـياسـية من خـلال القنوات المشـروعة ، وأخـرى لأمن الدولة لفك الاشتبـاك المتكرر بين السلطة الأمنية والجماعـة خاصة فى ضوء تعـرض بعض أعضاء الجمـاعة للاعتـقال والمساءلة عن نشـاطهم السياسى، بينمـا الإخوان لا تزال جمـاعة سيـاسيـة محظورة ، كمـا تم تشكيل لجنة لحقـوق الإنسان أفـرزتها ظروف الممـارسة السياسية بالنسبة لجميع القوى السياسية فى المجتمع والإخوان واحدة منها ، بمعنى آخر فإن الجـماعة استـجابت لمسألة توسع الاهتـمامات والقـضايا والتى استـجدت بحكم

الظروف السياسية الراهنة ، بأن أضـفت قدرًا أوسع من اللامركزية والمرونة على بنائها التنظيمى .

٢- ازدياد سلطة مكتب الإرشـاد فى مـقابل تقليص سـلطة المرشد العـام ، وهذا واضح من تعدد الأجهزة المشاركة فى صنع القـرار من ناحية وإعطاء صلاحيات أوسع من الناحـية الواقـعية لـنواب المرشد ، وقـد نتج هذا التحـول عن اختـفاء القـيادات الكاريزمية أو الآسـرة من السلم القيادى للجمـاعة ، ولا يعود ذلك فى حقيـقة الأمر إلى الفتـرة الراهنة بل هو ممتد منذ وفـاة حسن البنا مـؤسس الجماعـة ، فبعـد وفاته عجزت الجـماعة عن توفير قـيادة كاريزمية مـشابهة له ، بل سادها إحـساس بأنها لن تولد قيادة مشابهـة احترامًا وتقديرًا لدور البنا التاريخى فى حيـاة الجماعة ، ومن يتابع ما سجله حسن الهضيبى المرشد العام الثـانى وعمر التلمسانى المرشد العام الثالث عن البنا يشعر بأن كليـهما يحمل قدرًا من الإعجاب يصل إلى حـد التقديس للبنا ، ومن الناحية الموضـوعية لم يحظ أي مرشـد تالٍ للبنا بقدر من الكاريزمية فـالمعروف عنهم جميعًا : الهـضيبى والتلمسانى وأبو النصر أنهم كانوا شخصـيات عادية ليس لها تأثير آسر على أعضاء الجماعة مـثل البنا ، يعزز من هذا ظهور الصراعات والخلافات على خلافة منصب المرشد العـام فى حالة وفاته وظهور قيادات منافسـة على الزعامة، وقد حدث ذلك مع كل من المرشدين التالين للبنا حـتى الآن ، كما يعزز من ذلك تراجع نفوذ الإخوان كـجماعة أم للجـماعات الإخوانيـة الأخرى خارج مصـر بسبب تنامى النزعة الاسـتقلالية لمعظم جـماعات الإخوان فى البلدان الأخـرى ، وساهم ذلك فى تقليص سلطة المرشـد العام على جـماعات الإخـوان خارج مصـر ، بما يعنى تراجع تأثيره فى الحياة السياسية للجماعـة ، كما ساهمت حدة التنافسات والانشقاقات داخل الجماعة فى تقليص سلطة المرشد حيث مثلت تحديًا لسلطته وظهر غير قادر على البت فيها أو منعهـا مثلما كان الحال فى عهد البنا ، وكانت هذه التنافسات أمـرًا طبيعيًا فى ظل تنوع التحديات التى فرضت على الجماعة سواء كانت تحديات أمنية أو سياسية مما خلق تنوعًا فى القوى داخل الجماعة حتى بات البعض يتحدث عن جماعات الإخوان المسلمين وليس جماعة الإخوان المسلمين .

وبوجه عام فإن طول عمر الحركة الاجتماعية والسياسية وجماعة الإخوان لا تخرج فى طبيعتـها عنها ، يؤدى إلى تراجع القيادة الكاريزمية فى مـقابل بروز القيادات الإدارية والعمليـة أي أن الجمـاعة أو الحركـة لا تصبح فى حـاجة إلى قيـادة آسرة (كـالمرشد المؤسس).

٣- إفساح الطريق أمـام جيل الوسط والشباب ، ويؤكـد ذلك أن المحاولة التى قام بها أعضاء من الإخـوان خلال ١٩٩٥ لإعادة تشكيل الجماعة كـان معظم أفرادها من جيل الوسط والشـباب ، كمـا أن ازدياد عدد اللجان وتوسع نشـاط الجماعة وخـاصة بالنسبة لخوض انتخابات النقابـات المهنية والبرلمان فتح الطريق لعناصر من جيل الوسط والشباب حقـقت نجاحًا ملحوظًا ، ولا شك أن جانبًا من الأزمـات التى تعرضت لها الجمـاعة خلال عام ١٩٩٥ كـان بسبب رغبـة هذا الجيل فى أن يكون له دور بارز فى البناء التنظيمى للجمـاعة والصعود لمواقع قيادية سواء على مـستوى مكتب الإرشاد أو مجلس الشورى العـام أو مجالس شورى المحافظات ، وبالنظـر إلى انتخابات مكتب الإرشاد التى تمت خلال عام ١٩٩٢ والتى كشفت نتائجها وثائق قضية سلسبيل يلاحظ أنه من بين ٨٣ مرشحًا تقدموا للفوز بمقاعد المكتب كان من بينهم ٢٧ عضواً أعمارهم تقل عن ٦٠ عامًا وبعـضهم تراوحت أعمارهم بين ٤٠ و ٥٠ عـامًا وتحدد هذا الرقم على ضوء ما أشارت إليـه الوثائق من أعمار للمرشحين ، وإذا أخـذنا فى الاعتبار أن عددًا آخر مـن المرشحين لم تذكر أعمـارهم فمعنى ذلك أن عدد المرشـحين من جيل الوسط والشـباب يفـوق الـ ٢٧ مرشحًـا أي أن نسبـتهم تصل إلـى حوالى ٣٠٪ وبالرغم من أن الفائزين السـتة عشر لعـضوية المكتب لم يكن بينهم إلا عدد مـحدود للغاية ممن تقل أعمارهم عن الستين ، فإن تقدم عدد كبير منهم للترشيح لهذا المنصب يدل على تحول مهم داخل بنيـان الجماعة يمكن أن يتعزز فى السنوات القـادمة لصالح جيل الوسط والشباب .

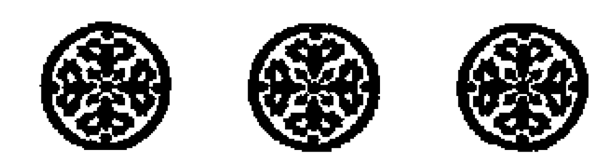
ولا يخفى أن عددًا من شباب الإخوان أبدى امتعاضه لسيطرة جيل الشيوخ ورغبته فى أن يتغير البناء التنظيمى بالقدر الذى يسمح بدور أكبر لشباب الجامعة، فعلى سبيل

المثال طالب عصام سلطان المتـزوج من ابنة أخت مأمون الهضيبى فى اجتـماع لشباب الأحزاب عـقد بمقـر حزب الوفد يوم ٢٣ ديسـمبـر ١٩٩٥ بتغيـير رؤسـاء الأحزاب جمـيعًا، وقال : لماذا لا نفـعلها مرة واحدة ثم نطالـب الآخرين بالتغيـير ، فلنكتب مذكرة لكل رئيس حزب ، نقول له كفى. . نحن لا نريدك بما فى ذلك المرشد العام .

ورغم ذلك لم يكشف عن وجـود عناصر جـديدة فى الهـيكل التنظيمى لجـماعـة الإخوان .

هذا عن البناء التنظيمى للإخوان . .

فهل فى ذلك مايدعو للخوف؟ . . مجرد سؤال !



الفصل الثالث

التوجهات الفكرية للجماعة

الطبعة الجديدة للإخوان

مـن المؤكد أن جـماعة الإخـوان المسلمين هي حركة سـياسيـة تنطلق من الإسلام كإطار فـكرى وفق تفسيـر للإسلام وضـعه حـسن البنا منذ ٧٠ عامًـا تنشد التـغيـير الاجتـماعـى الجذرى ، حـيث اتسم فكر الإخوان بوجـه عام بثـلاث خصـائص هي «الشموليـة والإسلام كمنهج والعمومـية» حيث رأت الحركة أن الإسـلام يقدم نظامًا شاملاً للحياة الاجتماعـية فى سائر المجالات وأن أحكامه هي تنظيم لشئون الناس فى الدنيا والآخرة .

كما أحاطت فكرها بقدر من العموميـات مما أضفى عليها الغموض ونضرب بعض الأمثلة منها أن جماعة الإخوان ترى أن دعوتها هي دعوة كل مسلم ومسلمة، وليست دعوة خاصة بهم ويستندون فى هذا إلى مقولة شهيرة لحسن البنا : «أيها الإخوان أنتم لستم جمعية خيرية ولا حزبًا سياسـيًا ولا هيئة موضوعة لأغراض محدودة المقاصد ، ولكنكم روح جديد يسـرى فى قلب هذه الأمة فيحـييه بالقرآن ، ونور جـديد يشرق فيـبدد ظلام المادة بمعرفـة الله وصوت داو يعلو مـرددًا دعوة الرسول صلـى الله عليه وسلم ومن الحق الذى لا غلو فيـه أن تشعروا أنكم تحـملون هذا العبء بعد أن تخلى عنه الناس».

وظلت الجماعة حتى عام ١٩٩٥ تدور أفكارها حول ثلاث قضايا فكرية تحت شعار «الإسـلام هو الحل» وهي الدعوة والتـربية الإسـلامـية، والعـمل على إقامـة الدولة الإسلامية على نهج الخلافة، والقضية الثالثة هي تطبيق الشريعة الإسلامية .

ونتيـجة للغمـوض الذى تفرضه الجـماعة دائمًـا حول أفكارها لم تخرج بتـحديد مفاهيم تلك القضايا بدقة .

عام ١٩٩٥ الطبعة الجديدة للإخوان ..

ولكن مثلمـا فرضت الظروف السياسيـة أحداث تغير فى البناء التنـظيمى للإخوان أظهر الواقع السـياسى والاجتـماعى والاقتـصادى اجتهـادات وتيارات داخل جمـاعة الإخوان تسعى للتأقلم مع هذه الظروف وبدأ ظهور قضايا جديدة محورها البحث عن الشرعية وعلاقة الدين بالسياسة والموقف من العنف .

مع بداية عام ١٩٩٥ كـانت الجماعة حـريصة على الحصول على مـوافقة رسمـية بممارسة النشاط العلنى لهـا، فيبدو الأمر على أنهم جماعة علنيـة مشروعة من حيث الواقع وإن لم تكن كـذلك من حـيث الشكل الرسمى، وخـاصـة أنهم كانوا بصـدد دخول الانتـخابات البرلمانيـة فى نوفمبر عـام ١٩٩٥ ، ومن الطبيعى أن يزداد اهتـمام الإخوان بإسـباغ الشرعـية ، كما أنهم كـانوا يراهنون على الانتخـابات لإثبات ثقلهم السياسى الذى يعتقدون أنه كبير .

ويؤكد ذلك ما نشر فى تقرير الحالة الدينية فى مصر .

وقد لوحظ فى حقيقـة الأمر أن التصريحات السياسية لقـادة الجماعة منذ بداية عام ١٩٩٥ كانت تعبر عن توصل الجماعة إلى اقـتناع ذاتى بأنها أصبحت من القوة بحيث يصعب على القوى السياسية الأخرى أو السلطة تحديها .

فـفى بداية عام ١٩٩٥ أرجع د. عـصام العـريان الجـمود الذى تعـانى منه الحيـاة السيـاسية فى مصـر برغم وجود ١٣ حزبًا سيـاسيًا - حتى ذلك التـاريخ - إلى عدم السماح للتيار الإسلامى الحركى كـالإخوان المسلمين بالوجود القانونى ، حيث قال : «إن السماح بالوجود القانونى للإخوان سيجدد دماء الحـياة السياسية فى البلاد ويدفعها إلى الأمام ، لأنه سيصحح الإرادة الخاطئة للحكومة وسيفتح بذلك الطريق أمام التعبير الصحيح عن الإرادة الشعبية - يقصـد أن الإخوان يحتلون جزءًا كبيرًا من هذه الإرادة الغائبة أو المغـيبة-، وسيشكل تحـديًا للأحزاب السياسيـة مما يدفعها إلى تجديد نفـسها للصمود فى المنافسة ، كما سيجبر الحركة الإسلامية ذاتها على احترام التنافس وتجديد أفكارها ، وسـيفتح البـاب أمام بروز بديل حـقيـقى للوضع القائم يتـسلم السلطة». (الوسط : العدد ١٥٣ فى ١٩٩٥١/٢/ ، ص ٣١).

كما اتهم عبد المنعم سليم جبارة الحكومــة بحرمان التيار الإسلامى - والذى وصفه بأنه أكبــر القوى الشعبــية فى المجتــمع - من كافة حقــوق المواطنة مشيــرًا إلى وسائل الحرمــان والحجب الحكومى المتمــثلة فى القوانين التى تحد من حــقوق التعبــير والرأى والممارسة السياسية على حد قوله ، وفى رأيه فإن حجب التيار الإسلامى وفى مقدمته الإخوان إنما يعيق التحول الديمــقراطى ويفقد المعارضة شقًا كبــيرًا منها ، فضلاً عن أنه يعمق الهوة بين السلطة والجماهير أي يؤثر سلبيًــا على شرعية الحكم ، يقول جبارة : «الحكومــة لا تريد أن تعــرف عن التــيار الإســلامى إلا أنه الســاعى فى تهم وهــمية لاقتنــاص السلطة. . وتغمض عــينيهــا حتى لا تنظر إلى المعــارضة عــامة والمعــارضة الإسلامية بخاصة على أنها مرآة للحكم؛ يرى من خــلالها سلبياته فيصحح مسارها ، وإيجابياته فــيؤكد مسارها مع إنكار حق التيــار الإسلامى خاصة والمتواجد شــعبيًا فى الوجود والتواجد . . وتصدر الأحكام وتتــخذ الإجراءات مع الدخول فى المعارك على شتى الساحات. . وهي أغلب الظن لا تدرى مــدى إساءتها إلى النظام الحاكم أو مدى توسيعها للفجوة والهوة بينه وبين الشعب».

.. (الشعب : العدد ٩٢٦ فى ٧/ ٣/ ١٩٩٥، ص٥).

وعنما اشــتدت الهجــمات الإعلاميــة على الجماعــة فى الصحف القومــية وبعض الصحف الحزبية كــالأهالى قال أحمد الملط : «إن هذه الهجمة لن تضــر إلا أصحابها ولن تؤثر فى وضع الجمــاعة؛ لأنها تعــودت الصبر على المحن والبــلاء منذ مؤسســها حسن البنا ، وأن الدعوة التى حملت مشاعلها الجماعة بعد نيف وستين عامًا حقيقة لا ينكرها إلا جاحد ، ويــقر بوجودها كل منصف . . .» ، وانتهى إلى التــأكيد على أن مثل هذه الهجمات تؤكد وجود الإخوان على عكس ما يسعى القائمون بها. (الشعب: العدد ٩٣٨ فى ١٨/ ٤/ ١٩٩٥، ص٥) ، ومع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية وبعد أن زادت حملة الاعتقالات ضد جماعة الإخوان لحــرمان كثير من أعضائها من دخول الانتخابات بالإضافة إلى اشتداد الحملات الإعلامــية ضد الجماعة أيضًا ، كتب مأمون الهضيبى يقول : «إن انتخابات مجلس الشعب كانت فرصة سانحة أمام الحكومة تحسم فيــها من خــلال الشعب - والشعب وحــده - قضــية وجود الإخــوان المسلمين على

الساحة الشـعبية ، وهل يحظى بالقبول أو الرفض . . ومـا كان على الحكومة إلا أن ترفع القيود والحـواجز وتوفر للمعركـة الانتخابية قسطهـا المطلوب من الحرية والنزاهة حـتى يصـدر الشـعب أحكامـه غـيـر ملحـوقـة بالـطعـون والشكوك». (الشـعب: ١٧/ ١٠/ ١٩٩٥، ص٥).

أما قضية العلاقة بين الدين والسياسة ، اهتم الإخوان بتفسير كل ما كان يأخذ على أفكارهم من تحـفظات حيث بـدأوا فى التأكـد على تصوراتـهم فى قضـايا التعـددية والاعتراف بالفكر الآخر والحريات العامة ومدنية السلطة وإقامة أحزاب سياسية، حيث نشر فى جريدة الشعب الصادرة بلسان الإخوان المسلمين فى ٢ مايو ١٩٩٥ بيانًا للناس من الإخوان المسلمين ، يقول البـيان : «إن ساسة العالم وأصحاب الرأي فـيه يرفعون هذه الأيام شعار التـعددية وضرورة التسليم باختـلاف رؤى الناس ومذاهبهم فى الفكر والعـمل ، والإسلام مـنذ بدأ الوحي إلى رسـول الله صلى الله عليـه وسلم يعـتبـر اختلاف الناس حقيقة كونية وإنسانيـة ويقيم نظامه السياسى والاجتماعى والثقافى على هذا الاختلاف والتنوع . . والتعددية فى منطق الإسـلام تقتضى الاعتراف بالآخر . . كما تقتضـى الاستعداد النفسى والفعلى للأخذ عن هذا الآخر فـيما يجرى على يديه من حق وخير ومصلحة . . والإخوان المسلمون يؤكدون من جديد التزامهم بهذا النظر الإسلامى». وانطلاقـا من إيمان الإخوان بالتـعددية وفق هذا البـيان فقـد ورد به أيضًا أنهم يقرون بالحقـوق السياسية للأقـباط والمساواة معهم فـى هذا الشأن حيث إن «لهم مالنا وعليـهم ما علينا وهم شركاء فى الوطن ، وأخـوة فى الكفاح الوطنى الطويل ، لهم كل حقوق المواطن المادى منها والمعنوى ، المدنى منها والسياسى».

وأما عن طبـيعة السلطة فقـد أكد البيان السـابق على أنها مدنيـة وتستند إلى إرادة الأمة فـ «الحكام فى نظر الإسـلام أفراد من البشر ليـست لهم على الناس سلطة دينية بمقتضى حق إلهى ، وإنما ترجع شعبية الحكم فى مجتمع المسلمين إلى قيامه على رضا الناس واختيارهم».

وقال مصطفى مشهور حول نفس الموضوع: «إن أي نظام حكم يحترم إرادة الشعب ويعطيه حـقه فى الحرية يتحـقق له الاستقرار والحـياة الكريمة ويكسب ثقة شـعبه . .

والتاريخ يثبت لنا أن إرادة الشـعوب غلابة حتى تصل إلى نيل حريتـها». (الشعب : العدد ٩٢٥،٢٨ / ٢/ ١٩٩٥، ص٥).

كمـا أكد مأمـون الهضيبـى فى مقال له بجـريدة الشعب فى ١٩٩٥/٢/١٧ إيمان الجماعة بما ورد فى الدسـتور المصرى من حريات عامة وهي حـرية الاجتماع والمسكن والتعـبير وحق الانتخـاب والترشيح وإبداء الرأي فى الاسـتفتاء ، حـيث إن «المبادئ الأصيلة التى نص عليها وأكدها دستور مصر والحقوق التى أثبتها للمواطن المصرى لم يخرج عليها الإخوان المسلمون ولم يعطلوها أو يوقـفوها ، بل طالبوا بتجسيدها على أرض الواقع». وقد أجمل عصام العريان تصور الإخوان لمقومات الحياة الديمقراطية فى عدة عناصر هي : أن الحاكم وكيل عن الأمة له مدة محددة ، وحرية تكوين الأحزاب لا يقيدها شيء إلا احترام الدستور (الذى ينظم المقومات الإسلامية للمجتمع).

والقضـاء هو الذى يفصل فى خـروج أي فئة عن المقـومات الإسلامـية ، وتداول السلطة فى المجـتمع عبـر انتخـابات دورية نزيهة ، كـما أشار إلـى أسس أخرى هي احتـرام الحريات العـامة وإرادة الأمـة ومدنية الدولـة . (الشعب : ١٩٩٥/١/٢٠ ، ص٩).

ومع عـام ١٩٩٥ صعدت أيـضًا إعادة فـكرة المطالبة بحـزب سيـاسى ينطق باسم الإخوان وقاد هذه الفكرة عـبد المنعم أبو الفتوح أمين عام نقابة الأطبـاء ولكن اختفت الفكرة لتظهر بظهور حزب الوسط الذى شكلته مجموعة من شباب الإخوان أوائل عام ١٩٩٦ حيث تقـدموا بمشروع إلى لجنة الأحزاب طالبين الموافـقة عليه ، ولكن نتـيجة لمشكلات وخلافات عديـدة داخل الجماعة أدت إلى سحبهـا تأييدها للحزب ، ويمكن القول بأن توجه الجـماعة لتشكيل حـزب سياسى فى تلك المرحلة يعبـر عن رغبة فى استـبداله بالجمـاعة وحلوله محلهـا فى الحياة السـياسيـة كتنظيم وحيـد يمثل الإخوان المسلمين بل كان يعبر عن توجه جديد بداخلها لإيجاد مثل ذلك الحزب كوسيلة للعمل السياسى للجماعة التى تظل هي المؤسسة الرئيسية الأم التى يتبعها ذلك الحزب ، ومع ظهور مـهدى عاكف المرشـد العام للجـماعة فى بداية عـام ٢٠٠٤ بدأت إعادة طرح قضيـة الاعتراف القانونى حيث أعلن المرشـد الجديد رغبة الجماعـة فى الحصول على

حزب سياسى ، ولكن ما زالت إلى الآن إشكالية إذا كان الحزب سيحل محل الجماعة كلها أم ينشأ الحزب بجانب الجماعة التى تظل لها المرجعية الرئيسية.

ونعود إلى ما كتبه الأستاذ عـادل حمودة أيضاً : ويقول الإخوان أنهم يريدون حزبًا سياسيًا له مرجـعية دينية تحمل تفسيراتهم الخاصة للشـريعة الإسلامية ، وهو أمر ليس فيه ابتكار ولا تجديد ، فكل التجارب القائمة فى محيط الجغرافيا سبق أن قالت ذلك، إن الثورة الإيرانية فتـحت الباب لعملية ديمقراطية مناسبـة، لكن بقيت قرارات البرلمان هناك قابلة للنقض والإلغاء من جانب المرجعيـة الدينية التى لها السلطة العليا والنهائية فى كل ما يجرى . . فعندما تصتدم الديمقراطية والمرجعية الدينية تكون الكلمة النهائية للمرجعية الدينية ، فهل هذه هي الديمقراطية ؟

يجيب الإخوان : لا ليـست هذه هي التجربة الإسلامـية التى نتخيلهـا ونتصورها ونسعى للوصـول إليها ، ويستطردون . .وليـست التجربة الإسلاميـة التى حدثت فى الجزائر وأدت إلى مـجازر ومـذابح لم يتعرض لهـا الجزائريون فى سنوات الاحـتلال الفرنسى . . وليست التجربة الإسلامية التى حـدثت فى السودان وانتهت بتقسيمه إلى شمال وجنوب . . وشرق وغـرب . . ومسلمين ووثنيين . . وإرهابيين وصوفيين . . وليست التجربة الإسلامية التى حـدثت فى أفغانستان وأدت إلى حكم طالبان وانتهت بالاحتلال الأمريكى للبلاد .

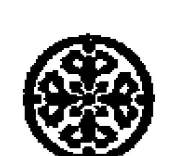
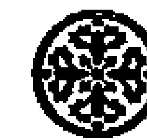
ولو كان الإخـوان يرفضون كل هذه التـجارب فإنـهم لا يفصحـون عن تصورهم للدولة التى يريدونها ويسعون إليها . . مكتـفين بالقول : عندما نحكم سنكشف عما نريد ، وهو قول يحمل مغامرة لا يمكن قبولها ولا الرهان عليها، خاصة أن مؤشرات العنف التى جرت مؤخرًا بأوامر عليا من الجماعة ضاعفت من تلك المخاوف ، يضاف إلى ذلك أن الجماعة فى بعض الأوقات لم تكن تعرف كل ما يجرى فيها . . فالتنظيم السرى المسلح كـان يقوم بالاغتيالات أحـيانًا دون استئذان مـجلس الإرشاد ، ليكون التبرير أن تلك تصرفات فردية غـير مسئولة ، ستعاقب الجماعة مـرتكبيها ولن تتهاون معهم .

لقد حسمت تجارب التاريخ وتجارب الجغرافـيا الأمر ولم تتح فرصة واحدة لتصديق

الإخـوان ، فكيف يمكن أن يجـعلونا نصـدق أنهم ديمقـراطيـون. . وليبـراليـون. . ومتسامـحون. . لن يصفوا حساباتهم مع خصـومهم ، ولن يعودوا إلى العنف ، ولن يتركوا شئون الأمة لأهلها . . ثم والأخطر . . هل صحيح أنهم يريدون حزبًا سياسيًا معلنًا؟ لو كانوا يريدون ذلك فماذا سـيفعلون فى التنظيم الدولى للإخوان الذى تشكل الجمـاعة فى مـصر عـموده الفـقرى؟ هل سـيقبلـون بحل التنظيم الدولى ؟ أم أنهم سيحافظون عليه ويتشاورون معه فيما يخصنا ويخص بلادنا . . وهو شأننا وحدنا؟

إن النجاح فى تحـقيق مكاسب انتـخابيـة لا يكفى لقبول الإخـوان داخل الجمـاعة السياسيـة . . لا بد من مواقف معلنة . . وتعهدات محددة . . قـاطعة. . فالفوز فى الانتخابات لعبة وخـبرة ومناورة توصل فى أحوال لا يمكن الاستهانة بحجـمها الأكثر إنفاقًا لا الأكثر منفعة . . والأكثر خبـرة لا الأكثر قيمة. . وإلا ما كنا رفضنا وهاجمنا نواب القروض والمخدرات والتأشيرات والدعـارة والشيكات وغيرهم ممن نجحوا فى أن يشكلوا الأغلبية تحت قبة مجلس الشعب وعطلوا حركة التغيير أكثر من دفعها للأمام.

لقد حان وقت الديمقراطية فهل نصل إلى الشفافية . . أم نبقى فى خانة الفاشية ؟

الفصل الرابع

الشعار الغامض والفكر المتناقض

لا التاريخ ينصف الإخوان المسلمين ولا الجغرافيا !

كما يقول الأستاذ عادل حمودة فى مقالة (صباح السبت):

لقد بدأ حسن البنـا دعوته بالحب والإخاء والتعارف . . لكن . . مع نجـاح الحركة وانتشارها أخـذ مؤسسها ومـرشدها يعمل على تحويل جـماعته من جمـاعة دينية إلى جماعة شبه عسكرية . . وانتقل من مرحلة الاستعداد لتنفيذ الأهداف بالقوة .

كانت بداية الميل للعنف تكوين ما سمى ببـراءة «فرق الرحلات» . . كونها فى عام ١٩٣٤ بعد أن أقره المؤتمر الثالث لمجلس شـورى الإخوان . . بعد نحو خمس سنوات على إعـلان الجمـاعة فى عـام ١٩٢٨، فى ذلك المؤتمر قسـمت العضـوية إلى ثلاثة مستويات معلنة : الأخ المساعد . . الأخ المنتسب . . والأخ العضو . وفى السر كانت مرتبة خاصـة لا يصل إليها إلا الخاصة ، مرتبة الأخ المجـاهد ، ولا يصل العضو إلى هٰذه المرتبـة إلا إذا مـر بمرحلة «فـرق الرحـلات» أو «الفـرق العـسكرية» وهي فـرق للتـدريبات البـدنية انتـهت إلى ما سـمي فيـما بعـد بالتنظيم السـرى . . أو التنظيم الخاص. . أو التنظيم المسلح للإخوان .

كان يحكم أعضاء ذلك التنظيم شعـار «الأمر والطاعة من غير بحث ولا شك ولا حرج» . . ثم عمل متواصل . . لا هوادة فيه فى سـبيل الوصول إلى الغاية ، ويشهد أنور السادات أن حسن البنا كان فى وقت مبكر يجمع السلاح ويشتريه ويخزنه . . أما المسئول الأول عن ذلك التنظيم فـهو الصاغ (رائد) محمـد لبيب الذى كان يطلق على رجاله «رجال الكتائب».

وحتى يلعب التنظيم السرى الأدوار المطلوبة منه كان لا بد من جهاز مخابرات على جانب كـبير من المهـارة . . بحيث تكون القـيادة على علم بكل كبـيرة وصغـيرة عن خصومها وأصـدقائها على السواء . . مثل الأحزاب والسفارات والجامعـة والجمعيات

والنقـابات والوزارات ومحـال الأجانب وشـركات المصـريين ، وحددت التـعليمـات الشروط الواجب توافرها فى أفراد الجهاز وهي الصحة الجيدة والمهارة والمكر «والتذؤب مع الذئاب».

وتناولت طرق إعدادهـم التدريب على الكهرباء واللاسلـكى والتصوير والاخـتزال والتمـثيل والمكيـاج وتغييـر الزي وقيـادة وسائل المواصلات وتجـهيز قنـابل مولوتوف واستـخدام المفرقـعات والألغـام والأسلحة النارية . . والأخطر من ذلك كله الفـتوى بجواز قتل المسلمين الذين يمكن وصفهم بالكفر والخيانة .

وقد كـان عدد أعضـاء التنظيم السرى فى عـام ١٩٤٣ نحو ألفي عـضو وصل فى العام التالى إلى ١٥ ألف عضو وقبل حل الجماعة فى عام ١٩٤٨ وصل الرقم إلى ٧٥ ألف عـضو . . وجهـز ذلك الجيش المـسلح بالرؤوس المفكرة والعقـول المدبرة والمال الوفير والأسلحـة والمفرقعات ووسائل التنقل وأدوات التراسل والإذاعـة بخلاف أوكار الاختباء فى مـختلف الجهات . . لأن شعار السيفين مع آية «وأعـدوا لهم ما استطعتم من قوة » كانا يدلان على أن العدو الذى تحاربه الجماعة فى الداخل لا فى الخارج . . العدو قريب . . لا بعيد . .

وقد شهد بذلك عبـدالمجيد حسن فى قضية مقـتل أحمد ماهر وقال : إن كل هذه القـدرات والإمكانات العـسكريـة والمخابـراتية لـم تكن ضـد البـريطانيين وإنما ضـد المصريين، أما واقعة اغـتيال أحمد ماهر فهي تتلخص فى أن محـمود العيسوى أطلق النار عليه فى البهـو الفرعونى داخل البرلمان يوم السبت ٢٤ فبـراير ١٩٤٥ بعد إعلان الموافقة على دخول الحـرب ، وأفتى بقتله الشيخ سيد سـابق الذى وصف القتيل بأنه شهيد مثواه الجنة .

وحدث أن قبض على مجموعة من الإخوان بتهمة العمل السرى فى الإسكندرية ، وقدموا إلى المحكمـة . . وحكم عليهم القاضى أحمد الخـازندار بأحكام وصفت بأنها قاسية وقورنت بحكمـه على سفاح شهير هناك ، وهو ما حرض مـجموعة أخرى من الإخوان بالانتقام منه ، فاغتالوه بالرصاص ، ولم تمر فترة طويلة من الوقت حتى عثر على سيارة جيب بها أوراق ومستندات وسـجلات شخصية تثبت لأول مرة بما لا يدع

مجـالاً للشك وجود تنظيم سرى مسلح لـتلك الجماعات التى أنكرت ذلك أكـثر من عشرين سنة ، وكان رد الفعل وقوع اضطرابات فى جـامعة القاهرة انتهت بإلقاء قنبلة على رئيس شرطة العاصمة سليم زكى ؛ فقرر رئيس الحكومة فى ذلك الوقت محمود فهمى النقراشى حل الجماعة ، ليلقى المصير نفسه .

ولم تجد الحكومـة مفـراً من مواجهـة العنف بالعنف . . وتجاوز القـانون بالخروج عليه . . فقطعت الكهرباء عن مكان يلقى فيه حسن البنا بخطاب مفتوح وأطلقت عليه النار ، وعندما قامت ثورة يوليو ذهب بعض رجالهـا إلى ضريحه وقرأوا الفاتحة على روحه ، وكان ذلك عربونًا لمودة سـياسية سرعان ما انقلبت إلى خـصومة عسكرية ، وفى الساعة السابعـة وخمس وخمسين دقيقة من مسـاء يوم الثلاثاء ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ أطلق الإخوان الـنار على جمال عـبد الناصـر فى ذلك الحادث الشـهيـر الذى يعرف بحادث المنشية . . وقبض على قيادات التنظيم ومن بينـهم المرشد الحالى محمد مهدى عاكف .

وحاول الإخوان قتل جمال عبد الناصر بتجنيد أحد رجال حراسته الذى اعترف بما كان يدبر بعد أن سأله جمال عبد الناصر عن أسرته التى كان يعرف أفرادها بالاسم . وكانت هناك مـواجهة أصـعب وأشد فى عام ١٩٦٥ انـتهت بإعدام سـيد قطب الذى وصف فيما بعد بأنه الأب الروحى لجماعات العنف الدينى .

ورغم أن أنور السادات الذى كان على علاقة قديمة بحسن البنا فتح ذراعيه لقيادات التنظيم الهاربة خارج مصر طالبًا منها العودة ، ورغـم أنه استخدم شعارات الجماعات الدينية فى مواجهـة خصومه اليساريين والناصريين ورغم أنـه سمح لهم بحرية الدعوة من جديد إلا أن صدامًا سياسيًا عنيـفًا وقع بينهما انتهى بقتل أنور السادات فى حادث المنصة ، إن الرصاصات التى أطلقت على جمال عبد الناصر أصابته .

إن التاريخ لا يـنصف تلك الجمـاعة السرية بكـل ما فى ذلك التاريـخ من أحداث عنف لم ترتكب مثلها جماعة سياسية أخرى بمصر . . لكن القيادات الجديدة لها تصر على أنها طلقت العنف . . وخاصمته . . وأنها سـتلعب بقوانين اللعبة الديمقراطية ،

دون أن تتنازل عن شعــارها الغامض . . وهو «الإسلام هو الحل» وهنا تأتى الجغـرافيا لتجهـز عليه . . فكل الذين رفعوا ذلك الشـعار فى الدول العربية والإسلامـية انتهت إلى تجارب مؤلمة أساءت للإسلام أكثر مما أساءت لزعمائها .

فى الجزائر كان تفسير الشعار دمويًا . . مجـازر بشعة لا يمكن تخيلها . . فقد فيها مئات من أبرياء حياتهم بعد تشـويههم وتقطيعهم . . إن السيف والمسدس والقنبلة هي الحل . . وفى السودان نجح حسن الترابى فى فصل الجنوب عن الشمال بعد صراعات دموية وسياسية ضاربة ، قضت على وحـدة الأمة ، وثروتها ، وفرص الحياة المحترمة لأبنائها ، إن الحرب الأهلية هناك كانت هي الحل . . وفى إيران كانت المرجعية الدينية هي الحكم النهائى لكل ما يـنتج عن العملية الديمقراطية من انتـخابات وقرارات ، كل مـا يتوصل إليـه البرلمان من قـوانين يمكن إلغـاؤها بكلمة واحـدة من المجلس الأعلى للسلطة الدينية . . وكـانت الدولة الدينية هي الحل . . وانتهت الحرب فى أفغـانستان بسيـطرة دولة طالبان على السلطة بكل مـا فعلت من تـدمير للبـشر وتحطيم لـلتراث الإنســانى وتشويه لخلق الله . . وانتـهت تلك التـجربة المريرة إلى احـتلال أمـريكى للبلاد . . وكان الاستعمار هو الحل .

لقد فشلت كل الـتجارب السياسـية التى رفعت ذلك الشعـار الذى لا يعبر إلا عن رؤية غائمة لمن يطلقونها . . لكنهم فى الوقت نفسه يستغلون كل ما نتج عن سياسات حكوميـة خاطئة لجذب الناس إليـهم . . ليبشروهـم بالجنة الموعودة التى لن يحققـها غيرهم ولو فى عالم آخر غير عالمنا . . ويمكن القول أنهم استغلوا خبرتهم العريقة فى التنظيم فى الوصـول إلى عدد غـير مـتوقـع من المقاعـد فى البرلمان المصـرى تمهيـدًا للحصول على أغلبـية مناسبة تجعلهم يصوتون على قانون جـديد من كلمات بسيطة : «إلغاء الديمقراطية والحكم بالسلطة الديـنية» . . فليس هناك دليل واحد فى التاريخ ولا فى الجغرافيا يؤكد أنهم سيتصرفون غير ذلك .

وواضح أن الجماعة تعمد لوضع إطار فضفاض لفكرها العام يمكنها من التعامل مع السلطة ومع القوى السيـاسية الأخرى بقدر كـبير من حرية الحركة بالنسـبة لها وبما لا يجعلهـا تخضع لقـوانين ونظم محددة كـسائر القـوى السياسـية، وفى الوقت نفـسه

يساعدها فى جـذب الكثيرين من الأعضاء لهـا فى ظل شعارات عريضة غيـر محددة المعانى ، أي أن عدم تحـديد الهوية بشكل قاطع كان مـقصودًا ليحقق هدف اسـتعلاء الجماعة على الآخرين ، وإتاحة الفرصة لها للحديث بخطاب مزدوج ، فهي فى حالة اشتداد الضغوط عليها تلجأ للحـديث بأنها دعوة سلمية تنهج العمل الديمقراطى وأنها إصلاحيـة ومعتدلة ، وفى حالة شـعورها بالقوة والتفـوق السياسى تتحدث بشـمولية الجـماعـة لكل نواحى الحيـاة بالنسبـة للإنسـان المسلم وتردد مقـولات ثورية وتطالب بالتغيير الجذرى وتتناسى لغة المساومة والتفاوض السلمى السابق الإشارة إليها .

وفى عام ١٩٩٥ لم تـتغيـر لغة الجـماعة كـثيـرًا فى هذا الشأن فـقد جـمعت بين الخطابين ، العام والمتـشدد والخاص والمعـتدل ، ولنأخذ بعض الأمثلة الـقليلة للتدليل على هذا المعنى ، ففـى الخطاب الذى وجهه حـامد أبو النصر إلى الرئيس مـبارك فى ٣١/ ١/ ١٩٩٥ دفاعًا عن أهداف الإخوان بعدما اتهمـتهم السلطة بما يشبه التآمر لقلب نظام الحكم ، قال المرشد العام : «إن الجماعة تحترم الدستور المصرى ، وهذا الدستور يكفل للإخوان الحق فى ممارسة دورهم فى النظام الديمقراطـى دونما قيود وأنهم يسعون للسلطة فى ظل التـعـددية دونما تأثيم أو تجريم» ، ثم اسـتـدرك أبو النصر مـتحـفظًا بالقول: «إلا أن الإخـوان على الرغم من كل هذا لا يسـعون إلى السلطة ، كـما أن السلطة ليست هدفهم»، وواضح التناقض فى العبارتين حيث لا يستقيمان مع بعضهما البعض، والحقيـقة أن الجماعة راغبة فى الوصول إلى السلطة ، وإلا كـيف يتحقق لها تنفيذ هدفـها العام وهو إقامة الدولـة الإسلامية والمجتـمع الإسلامى ، بل إنها وجت بالفعل كثيرًا من القنوات الشرعية على طريق السعي إلى السلطة، ولكن لأنها لا تزال أسيرة الشعارات الفـضفاضة التى نشأت عليها وكسبت بها عـواطف الجماهير وتخشى الالتزام بقواعد الممـارسة الديمقراطية ، لا تكف عن ترديد كونها جـماعة ذات رسالة عقيدية شاملة تتطلب تغييـرًا جذريًا فى المجتمع ، وهو الأمر الذى يصطدم بضرورات الأسلوب المعتدل فى التغيير.

هذه الإزدواجية بين الأهداف الثورية والطرق الإصلاحـية هي التى تعمق الغموض فى فكر الجماعة ، وتعـبر فى واقع الأمر عن الحيرة التى تمر بها الجمـاعة وغيرها ممن

ينشدون شـعار «الإسلام هو الحل» أي الحيـرة فى صياغـة إطار فكرى يتلاءم مع واقع الظروف والمستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، هذه الحيرة فى ظل استمرار الغمـوض الفكرى نجدها واضحة فى إصـرار الجماعـة على اعتبار أن الطريق الوحـيد للإصلاح هو الإسلام ، وعـلى أنها هي - أي جماعة الإخـوان - التى تمثل الإسلام الصحـيح . وبرغم أن أدبيـات الجماعـة لا تخلو من التـأكيد على أنـها مؤمنـة بمبدأ الاجتهاد وأنهـا جماعة من المسلمين وليست جماعة المـسلمين ، وبرغم تأكيداتها على الإيمان بالتـعددية، فـإن هناك كثـيراً من المؤشـرات فى هذه الأدبيات ذاتهـا ما يـؤكد إحساس الجماعة بأنها هي وحدها التى توصلت إلى التـفسير الصحيح للإسلام وكيف يكون طريقًا للـمسلمين فى حيـاتهم الدنيوية بشتـى مجالاتهـا ، فقد كـتب مصطفى مشـهور فى مقـال له بجريدة الشعب فى ١٩٩٥/٨/٨ فى سـياق الحملة لانتـخابات مجلس الشعب: «إن الدستور يعطى لكل مواطن حق ترشيح نفسه، وأن يرفع الشعار الذى يرى فيـه الإصلاح ، والإخوان يرون أنه لا صلاح ولا إصـلاح إلا بالإسلام ، لأنه من عند الله العليم الخبير بخلقـه ، وبما ينفعهم ويصلحهم ، ولو تبنى هذا النظام هذا الشعـار وحرص على تطبيق الإسلام مـا وجد مبرراً لهـذا التصعيـد بين الإخوان والنظام مع اقتـراب انتخابات مـجلس الشعب». وواضح أنه برغم تأكيـدات الإخوان المتكررة والمستمـرة على احترام الدستور وضرورة التـزام الجميع به ، إلا أنهم يريدون تغييره ليكون محققًا للإسلام كما يرونه هم . وقد قال مأمون الهضيبى فى هذا المعنى فى جريدة الـشعب فى ١٩٩٥/١٠/١٧ : «لقد طـالب الإخوان وما يزالون يـطالبون بتطبيق الشريعـة وتجسيد نصها فى الدسـتور إطاراً يحيا الناس فى بحبوحـته وينعمون بوارف ظلاله ، إلا أن الحكومة اتهمتهم بالتطرف والتخلف والعودة إلى القرون الغابرة والعيش فى إطار الماضى ، ثم أردفت ذلك باتهامهم بدعم وتأييد العنف والإرهاب».

وواضح هنا التـلاعب بشقي الخطاب الإخـوانى ، ذلك العام والمتـشدد الذى يثـير جاذبيـة المسلمين وهو تطبيق الشـريعة ، والثانى هو الخـاص أي الاستفـادة من فرص المناخ الديمقراطى ، وإذا كـانت العبارات السـابقة قد وردت فى سيـاق ردود الإخوان على الاتهامات والانتـقادات التى وجهت إليهم خـلال فترة الاحتقان الـسياسى بينهم

وبين السلطة خلال عـام ١٩٩٥ ، فإنهـا تشير إلى حـرص الإخوان على إثارة قضـية مضمونها أنهم لا يريدون إلا حكم الإسلام وتطبيقه، وأن الحكومة تعصف بهم لأنهم يطالبون بهذا الـهدف السامى البالغ الحسـاسية للرأي العام المصـرى ، وقد كان تمسك الإخوان الشديد بمطلب الدولة الإسلامية وتطبيق الشريعـة سببًا من أسباب فشل وثيقة الوفاق الوطنى التى كان مقرراً أن توقع عليها كـافة الأحزاب والقوى السياسية فى ٢٠ أغسطس ١٩٩٥ كـإطار تلتزم به هذه القوى فى خـوض انتخابات مـجلس الشعب ، وعللت قيادات الإخوان سبب رفض الجماعة للتـوقيع على هذه الوثيقة بعدم تضمينها فقرة تنص على أن تفسر بنود الوثيقة بما لا يتعـارض مع الشريعة الإسلامية ، وإضافة فقـرة تنص على إقامة الدولة الإسـلامية (روزاليوسف: العـدد ٣٥١٠، ١٨ سبتمـبر ١٩٩٥ ، ص٨). وقد ترتب على رفـض هذه الوثيقة تأثيـر سلبى ليس على وضعـية الإخوان خلال الانتخابات ، بل على قوة أحزاب المعارضـة بوجه عام فمنيت جميعها بفشل كبـير فى الانتخابات ، كـما كان المطلب نفسه سـببًا بررت به جمـاعة الإخوان رفضها الدخول فى جبهة تمثل قوى المعـارضة فى الانتخابات ، على أساس أن الجبهة تتطلب وحدة فى الفكر ، الأمر الذى لا ينسـجم مع التعارض بين فكر الإخوان وفكر حزب التجمع مثلاً .

وعندما سئل مأمـون الهضيبى عن أسباب الانتـقادات التى يوجهها كثـيرون لشعار الإسلام هو الحل الذى ظل الإخوان يرفـعونه عام ١٩٩٥ كجزء من حملتـهم الدعائية لانتخابات مجلس الشعب رد قائلاً : «المقـصود به هو العودة إلى الإسلام الصحيح ، وأن نحتكم بكـتاب الله الذى بعدنا عنه . . هذا الشـعار ننادى بالاحـتماء به بعـدما أصابنا كوطن ما لا يخفى عن كل ذى بصيرة ، وهو شـعار ليس فضفاضًا كما يدعى البعض ، ولكنه محدد تمامًا ومعروف ، وهو ليس شـعاراً دينيًا فقط بقدر ما هو شعار حيـاتى ويهدف إلى تصـحيح الأوضاع فى مـجالات الزراعـة والصناعة وغـيرها من المجـالات الأخرى ونشـر العدل والحكم به بـين الناس" . (الأحرار: ٣٠ سـبتـمبـر ١٩٩٥، ص٨).

ولكن الإخوان فى حـقيقـة الأمر لم يطرحوا برنامـجًا سيـاسيًا مـحددًا لتصـحيح

الأوضاع وفقًا لشعــار الإسلام هو الحل كما يقول مأمون الهضــيبى ، واجتهاداتهم فى هذا المجال محدودة وفردية لا ترقى إلى البرنامج المتكامل ، بل هناك تعمد فى الحقيقة لإهمال تقديم مثل هذا البرنامج ، وحتى لو أخذنا ببرنامج حزب العمل المتحالف مع الإخوان والذى دخل به انتـخابات مجلس الشعب فى عام ١٩٩٥ فـسنجد أنه لا يمثل الإخوان تمامًا ، ويلتقى معهم فى بعض القضايا ، بينما خلا من أهم قضيتين فى فكر الإخوان وهما إقامــة الخلافة الإسلامية وتطبيق الشـريعة ، ويلاحظ أن الإخوان أكدوا مراراً أن تعاونهم مع حزب العمل هو تحالف وليس اندمــاجًا ، ومن ناحية أخرى فإن التنسيق السيــاسى بينهما خلال هذه الانتخـابات كان ضعيفًا بما يعنى ضــرورة التحفظ والتأكـيد على أن البـرنامج يمثل العمل أكـثر مما يمثل الإخوان ، ويـكفى الإشارة إلى العناوين الرئيـسية للنقــاط التى تضمنهــا برنامج حزب العمل ، فـقد أكـد على تربية الأسرة دينيًا ، وأن تلتزم الصحافة والإذاعــة والتليفزيون بالصدق ، والاهتمام بالتعليم كفرض دينى ، وضــمان حقوق الفقراء فى الخـدمات الأساسية، وتوفيـر فرص عمل للشبــاب ، ورفض الغلاء ، ورفض الربا فى البنوك ، ودعم الفقـراء بالزكاة ، ومنع سيطرة الأجانب على مقدرات الأمة ، ومـحاربة الكسب الحرام ، ورفض التعذيب ، وإطلاق حرية النشر وتشكيل الأحزاب والجمعيات لكل المصريين مسلمين ومسيحيين ، والحـد من سلطات رئيس الجمــهـورية ، والعمل بالشـورى ومــا تتضــمنه من تداول للسلطة، والعداء للصهيونية والعمل على وحدة الأمة العربية والإسلامية ، وإقامة قوة عسكرية مصرية وإسلاميــة ، وتنويع العلاقات الدولية ، وكل هذه العناصر تدخل فى إطار الأهداف المرحليــة أو التكتيكية لــلإخوان ولا ترقى إلى المستـوى الاستــراتيجى، ويذكر أنه بعد انتهاء الانتخابات وخسارة حزب العمل قائلاً : «مهدنا الطريق للإخوان لكي يتحالفوا معنا ، ولم نغير أفكارنا بسبب التحــالف معهم ، فالتوجهات الإسلامية لدى حزب العمل قــديمة وهم - أي الإخوان - معنا فى كثير من الأمــور». بينما قال مأمون الهضيبى: «لا نستطيع أن نلزم حزب العمل بمواقف معينة والقضية الأساسية أن الحكومة تقاوم كل من يرفع شعار الإســلام هو الحل ، سواء كان من حزب العمل أو الإخوان». (الحياة العدد ١١٩٨٢ فى ١٢/١٢/١٩٩٥ ، ص٧).

على أن الموقف من الحرية والديمقراطية هو أكثر المؤشرات دلالة على تعمد الإخوان الحديث بلغتين مـختلفتين أو ترديد الخطاب المزدوج الذى لا يفيـد إلا فى إضافة المزيد من الغـموض والمراوغة الفكـرية التى لم تتخلص منهـا الجمـاعة حتـى الآن ، يقول مصطفى مشـهور فى مقال له بجريدة الشعب فى ١٩٩٥/٢/٢٨ : «إن الحـرية غالية ولازمة لكـل إنسان ، فيـها يثـبت وجوده ويحـقق مطالبه ، وهي الطريق إلـى العزة والقوة للأفـراد وللشعوب والأقطار ، والإسـلام يقرر حق الإنسـان فى الحرية ، وفى إطار دقيق ، ويرفض القهـر والطغيان والظلم ويحارب الاستعبـاد ويشجع على تحرير العبيد». وهذا الإطار الدقيق الذى تتم من خلاله الحرية فى الإسلام هو بيت القصيد، فبـالرغم من التأكـيدات المتكررة فى أدبيات الإخـوان على الحريات المدنيـة والحريات العامة ، فـإن المنطلق الفكرى الذى يقوم عليه إدراكـها لمعنى الحرية مخـتلف إلى حد كبير عما هو معروف فى الفكر الليبرالى عمومًا ، فبينما قال هذا الفكر بأن الأصل فى الحرية هو الإباحة ، والإيمان بقدرة الفرد على إدراك مصالحه الحقيقية ، وأنه خلق حرًا وما القيود التى توصل إليها الفكر الإنسـانى إلا لحماية هذه الحرية الفردية وتعزيزها ، تؤكد أدبيات جمـاعة الإخوان أن الأصل فى الحرية هو التقيـيد وأن الفرد مطبوع على الخطأ والشـر ، وأنه يميل بطبـعه إلى العـبودية سـواء كـانت لإله أو لمخلوق أو لنظام بشرى ، وبينما يعتبر الفكر الليبرالى الحرية مـبدأ أساسيًا من مبادئ النظام السياسى ، فإن الإخوان يعتبرون الحرية مجرد وسيلة لخـدمة مبدأ أكبر وأشمل هو إقامة شرع الله وتحقيق الإسلام.

ولم يغيـر الإخوان خلال التـسعينيـات نظرتهم التى تقضى بتقـييد الحـرية بالشرع ورفض قبول أسـاسها الفلسفى ، وعندما اشتـدت عليهم الانتقادات بالنسبـة لموقفهم الغامض من الديمقراطية أصدروا وثيقة الشورى وتعدد الأحزاب السالف الإشارة إليها، وعلى عكس مـا كان مرجـوًا ، جاءت الوثيـقة تؤكد الموقف القـديم ، فقـد تحدثت الوثيقة عن الشورى ولـيس الديمقراطية وأسهبت فى معنى المقـصود بالشورى إلى حد مطابقتـها تقريبًا مع مـا تنادى به الديمقراطية ، وهنا أرادت الجمـاعة فى حقيـقة الأمر إقناع غيرها بأنه إذا كانت الشورى بهذه الحالة - أي تحقق أهداف الديمقراطية نفسها -

فما الداعى لأن نتـحدث عن الديمقراطية أو نجعلهـا قضية أساسيـة فى فكرنا السياسى المعاصر وما يرتبط بها من فلسفات أو أفكار أو الاكتفاء باعتماد مفهوم الشورى .

كما أن الوثيقة وضـعت كل ما ورد عن الشورى ذاتها والذى يوحى بالإيمان بفكرة الحـرية كمـا وردت فى الفكر الليـبرالى فى الإطار الإسـلامى القـديم نفسـه لخطاب الجماعة، فهي مقبولة فقط فى ظل الدولـة الإسلامية المزمع قيامها وفى ظل أن القرآن والسنة هما الدستور الأسمى ، تقول الوثيقة فى هذا الشأن : «الناس لا يملكون الحكم إلا بما أنزل الله ، وبمقتضى شـريعة الإسلام ، ومن ثم فالأمة الإسـلامية لا تملك أن تفوض من اختارته ليلـى أمرًا من أمورها إلا فيما قرره الشـرع لها ، ولا يجوز لها أن تفوضـه فيـما لا تملكه ، ولا حق لهـا فيه ، فـإذا ما اخـتارت واليًا لبـعض شئـونها فليـسـوس الأمور على مـقـتضـى أحكام الدين لأن الدين هو الأسـاس ، والسلطان حارس». كما قالت الوثيقة : «إننا نؤمن بتعدد الأحزاب فى المجتمع الإسلامى ، وما دامت الشريعة الإسلامية هي الدستور الأسمى ، فإن فى ذلك ما يكفى لضمان سلامة المجتمع واستقامته على الطريق».

الإسلام هو الحل .. تعالوا نصلح الدنيا بالدين :

بعد خمسين عامًا من نشأة جماعـة الإخوان . . عادت بشعارين تجوب بهما دوائر الانتخابـات يتوسطهما لافـتة ضخمة مـحمولة فوق الرؤوس تقـول (صوتك لمرشح الإخوان). (لنصلح الدنيا بالدين).

وهذا يدعـونا للتسـاؤل : كيف نصلح الدنيـا بالدين ؟ هل بالالتزام الأخـلاقى؟ بالتحجب؟ وما هي طبيعة الديمقراطية التى يريدها الإخوان ؟ هل ستتنصل الجماعة من تاريخها الدمـوى ؟ هل ستتخذ الديمقراطيـة بديلاً عن مبدأ الشورى وكيف سـتتصرف بإشكالية الدولة الدينية والدولة المدنية ؟ حينما نتكلم عن السياسة هل سيتكلم الإخوان كلامًـا دينيّا أم مـدنيًا ؟ هل سيـستطيع الإخـوان الاندماج بشكل حـقيقـى مع القوى السياسية الأخـرى واستيعاب الأفكار والتيارات العلميـة؟ - كلها أسئلة راودتنى عندما رأيت تلك الشعـارات . . وربما كان لتحليل الدكتـور عبد العاطى محـمد فى برنامج الإخوان فى الانتخابات يحدد قليلاً على تلك التـساؤلات حيث يقول فى مقالة له فى الأهرام العربى (العدد ٤٥١-١٢ نوفمبر ٢٠٠٥) يكتب :

كان من الواضح أن البرنامج الجديد جاء خلاصــة للصراع القائم داخل الجماعة بين من يطلق عليهم المحافظون أو الحرس القديم والمجددون أو الحرس الجديد والذى يشير إلى انتصار المحــافظين . ففى الفقرة الأولى لــلبرنامج تحدد جماعــة الإخوان المسلمين مرجعــيتها الفكرية التى تنبــثق منها رؤيتها الإصلاحــية فى الشريعة الإسلامــية وتقول أنها، وبســبب هذه المرجعــية ، اتخذت من «الإســلام هو الحل» شعــارًا لها فى هذه الانتخابات .

إن الخلاف الجوهرى الذى يعلمه منظرو جماعــة الإخوان المسلمين والمعنيون عموما بشأن الإسلام السياسى يكمن فى هذه القضية أساسًا ، ما هي المرجعية؟ «الشريعة» أم «الجماعة المسلمة» ، فــالفلسفيون والإحيائيون يؤكدون دائمًا أن المرجــعية هي للشريعة أي للمقدس والإلهى بينما الطرح المعــاكس الذى يطالب به الإصلاحيون أو المجددون دائمًا هو التأكيد على أن المرجعية للجماعة المسلمة وليس للشريعة ، بمعنى أن الإجماع الذى يتحقق داخل الأمة الإسلامية هو الأساس لأنه خــلاصة نظرتهم للمقدس وكيفية التعامل معه ونتيــجة طبيعية للخبرات المتراكمــة عبر الزمان ، وهو وحده الذى يضمن وحدة الأمة وقوتها فى وجه التحديات والاتفــاق على أن الجماعة المسلمة هي المرجعية هو وحده الطريق الذى يتلاءم مع الديمقراطيــة لأنه يعكس التنوع والاجتهاد والتراضى كما يتفق مع روح التجديد التى تجعل الإسلام صالحًا لكل زمان ومكان .

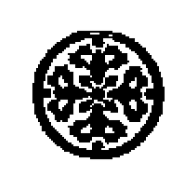
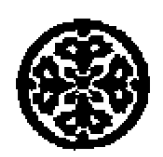
انحازت جــماعــة الإخوان لاختــيار المرجعــية بكونهــا الشريعة وليــست الجمــاعة المسلمة،والجــديد فى الأمر هذه المرة هو العــمل بوضوح وقــوة على تسيــيس الدعوة الدينية ، صحــيح أن مؤسس الجماعة حسن الــبنا حاول ذلك فى الماضى وكذلك من جاءوا بعده من مرشدى الجماعة ، لكن المسألة لم تكن بالقوة التى نشهدها الآن حيث يجرى بذكاء شديد تفــصيل الحياة الديمقراطية وثمرات الإصلاح الســياسى على جسد الجماعة بالــصورة التى تريدها دون أن تحيد أبدًا عن الهدف الاستــراتيجى وهو تحويل الدعوة الدينية الى عمل سياسى منظم منتشر محليًا وعالميًا .

يقول برنامج الجماعة: "بناء الإنسان المــصرى يحتل أولوية لديها ، وهذا لا غبار عليه ، بل هو هدف الجــميع ، لكن "البناء الذى تريده الجــماعة وفــقًا للصيــاغة التى

وردت بالبرنامج هو أن يـتم عن طريق «الإسلام» وحده دون أي إسـهامات حـضارية وثقافيـة أخرى مما يشهده العـالم المعاصر . وهنا عندما تطرح الجـماعة سياسـة بعينها للتخديم على هذا الهدف تطالب بإعادة قضية التربية إلى المدارس إضافة إلى التعليم ، أي أنها تريد أن تجعل من أسلمة المواطن المصرى ضرورة حـياتية منذ الصغر بجانب ما يتلقاه من تعليم عصرى ، وتلك قضية شائكة فيـها من اللبس والغموض أكثر مما فيها من خـير عـام تنشده الجـماعـة ، ويقول البـرنامج أيضًا: إن الجـماعـة تطالب بنظام جمهورى برلمـانى دستورى ديمقراطى فى نطاق مبادئ الإسـلام ، بمعنى أنها تصر على إضفاء طابـع دينى محدد على الممارسـة السياسية ومـا هو غير ذلك ليس مـقبولاً من جانبـها ، وعبـارة مبـادئ الإسلام هذه «مطاطة» ويمكن أن تفـتح جدلاً واسعًـا حول المقصود بها تحـديدًا ، وبينما خصصت بندًا تطالب فيه بـحرية تكوين الأحزاب ، كان من المنتظر أن تخصص بنـدًا لمطلبها هي بإنشاء حـزب سياسى وهو مـا لم يحدث من جهة أخـرى كان من المنتظر أن تعلن الجماعة موقـفًا أكثر وضوحًا من الآخـر وأقصد بذلك حالة الأقـباط فى مـصر ، فمـا ورد فى البرنامج هو الإشـارة إلى حرية إقـامة الشعائر الدينية لجميع الأديان السماوية المـعترف بها ، فالحديث هنا عن الشعائر وليس عن الدور السياسى للأقباط وهكذا فإن موقف الجمـاعة من قضية المواطنة ما زال غائبًا سواء عن قـصد أم بدون قصـد . وتبقى نقطة أخرى مـوضع تساؤل هي المتـعلقة بما طالب به البرنامج من إعادة تشكيل هيئة كبار العلماء بالانتخاب من العلماء ، واختيار شيخ الأزهر بالانتـخاب من هذه الهيـئة، فرغم صحـة هذا المطلب من حيث أهميـته لقضيـة الإصلاح والتجديد فى الفكر الإسـلامى عمومًا ، فـإن ضمانات نجاحـه غير متوافرة فى الواقع السـياسى والثقافى المصرى المعاصر ، فنظرًا لحسـاسية المنصب يثور التساؤل من الذى يضمن أن تأتى الانتخابـات بمن هم أصلح دينيًا فعلاً ؟ أليس سهلاً على السلطة أن تأتى برجالها أيضًا ومن خلال الأساليب الديمقراطية ذاتها ؟ وبافتراض أن هذا قد تحقق ، هل ستقـبل جماعة الإخوان نفسها بما سيـمليه عليها الأزهر بحكم أنه سيصبح المرجعية الدينية التى يجب على الجميع احترام تعاليمها ، على أن الأخطر من ذلك هو هل تريد سلطة دينية فى البلاد حتى ولو تم تمثيلها فى الأزهر . . إن هذه الاستقلالية مطلوبة فى ظل توافر مناخ عام يستند إلى أن الجماعة المسلمة هي المرجعية

وليست الشـريعة كما تطالب جمـاعة الإخوان ، ثم ألا يحق للبعـض أن يتساءل عن الهدف الحـقيقى من وراء هذه المطالبة مـن جانب الجماعـة الآن بعد أن سكتت طويلاً عنهـا ؟ ، ألا وهو ثقتـها بأن نشـاطها امـتد وتـغلغل داخل الأزهر ولو على سبـيل التعاطف والتلاقى الفكرى ، ومن ثم فإن هيمنتها عليه تصبح يسيرة فى حالة التماشى مع دعوتها هذه باختيار شيخ الأزهر عن طريق الانتخابات من هيئة علماء منتخبة ؟!

وإذا تركنا كل ذلك جـانبًا ، ونظرنا إلى ما احـتواه البرنـامج من حماسـة شديدة للديمقراطية من جانب الجماعة ، فإن تسيـيس الدعوة الدينية يصبح أمرًا أكثر وضوحًا وجلاء ، فالجماعة تذكر كلمة الديمقراطية ولا تشير إلى كلمة الشورى المفضلة لديها ، وهي ذاتها الجماعـة التى كانت فى السابق تكيل الاتهامات لمفهوم الديمقـراطية بما يثير علامة اسـتفهام كـبيرة حول هذا التحـول الفكرى الذى ربما جاء ترضيـة للإصلاحيين والمجددين داخـل الجماعـة دون أن يحدث تغـييـرًا جوهريًا فى فكر الجـماعـة حول القضية، فالحديث عن أن الشعب هو مصدر جميع السلطات لا يتفق مع الإصرار على أن الشريـعة المرجعـية للجـماعـة ، والحديث عن تداول السلطة لا يـتفق مع فلسـفة الجماعة فى أسلمة الحياة المدنية ولا مع غموض رؤية الجماعة لمفهوم المواطنة . . فلماذا كل هذه الحماسة الآن لقضية الديمقراطية من جهة الجماعة ؟ . . التفسير الأرجح لذلك هو حرصها على الجماهيرية والعمل على استعادة شـرعيتها السياسية ، فإذا كان المناخ العام هو مناخ الديمقراطيـة فلا بأس على الجماعة من وجهـة نظرها أن تتحدث بنفس خطاب هذا المناخ إلى حد المزايدة على الآخـرين ، فذلك يكسبهـا المزيد من الانتشار والجماهيرية التى طالما وضعتها هدفًا رئيسيًـا منذ تأسيسها قبل نحو ٧٧ عامًا لكي تبقى وتستمر فى الحـياة السياسية والاجـتماعية ، هذا فضـلاً عن ترسيخ شرعيتهـا الواقعية حتى لو لم تتمكن من اقتناص الشرعية القانونية من الدولة مرة أخرى .

الفصل الخامس

المطالبة بالحزب مع الإبقاء على الجماعة

من الظواهر الملفتـة للانتباه فى الممارسـات السياسيـة لجماعة الإخـوان أنها تطالب بتشكيل حـزب سياسى يعبر عنهـا ، ولكنها تصر فى الوقت نفســه على الإبقاء على الجماعة أيضًا .

والهدف غـير المعلن من وراء ذلك يعود فى حـقيقة الأمـر إلى رغبة الجمـاعة فى الجمع بين مزايا الجماعة كحركة اجتماعـية وسياسية والحزب السياسى بما يتيح لها قدراً أكبر من المناورة السياسية والمرونة فى تحقيق أهدافها ، لقد استندت الجماعة فى مطلبها بتشكـيل حزب سيـاسى إلى تفسـير مـعين لقرار حل الجـماعة وإلى بعـض الجوانب الدستـورية ، حيث أشار مأمـون الهضيبى فى حـديث لمجلة الوسط فى ١١ سبتـمبر ١٩٩٥ إلى أن قرار الحل الصادر فى ١٤ يناير ١٩٥٤ لم يصدر بحل جماعة الإخوان، وإنما اعتبر الجماعة حزبًا من بين الأحزاب السـياسية التى يسرى عليها القرار ، وبما أن قرار حل الأحزاب قد ألغى ثم صدرت قرارات وقـوانين تؤكد إلغاء هذا القرار - منها قانون تشـكيل الأحزاب - ثم تعـديل المادة الخامسـة من الدستـور التى تنص على أن الحياة السـياسية تقـوم على أساس التعددية الحـزبية ، فإن ذلك يعطى الحق للجـماعة بتشكيل حزب سياسى ، وأوضح أنه إذا كان هناك قـرار صدر فى شأن الجماعة، فإنه لم يمنع الفكرة وإن كان منع التنظيم ، وقال : «بعـد خمسين عامًا أصبـحنا كيانًا آخر مختلف تمامًا عن ذلك الذى صدر فى شأنه القرار ونعمل فى ظل أوضاع قانونية تنص على إقرار الحريات السياسية». ثم أكد أنه من حيث الواقع فإن الجماعة تعمل كحزب سياسى فى البـلاد حتى وإن لم تحصل على ترخيص بذلك ، وفـى هذا المعنى الأخير يقول سـيف الإسلام حسن الـبنا : «لسنا حزبًا رسمـيًا ولكن من حـقنا أن نمارس ما تمارسه الأحزاب تمامًـا من نشاط، لأنه إذا كان مفهوم الحـزب فى نص المادة الثانية من القانـون رقم ٤٠ لعام ١٩٧٧ والخاص بـنظام الأحزاب يقـول : «يقصد بـالحزب كل جمـاعة تقـوم على مبـادئ وأهداف مشتـركة وتعـمل بالوسائل السلمـية السـياسـية

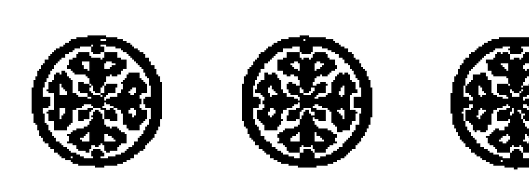
الديمقراطية لتحقيق برامج مـحددة وتتعلق بالشئون السياسية والاقتصـادية والاجتماعية للدولة، وذلك عن طريق المشـاركة فى مسئـوليات الحكم». فإن ذلـك ينطبق على ما يقوم به كل مواطن يرشح نفسه لعضـوية مجلس الشعب ، إذ إنه بمقتضى ممارسة حق الترشيح فـإن المواطن يؤلف جماعة منظمة هم أنصـاره يعملون معه فى سبـيل تحقيق برنامجه السـياسى ، وهذا ما قام ويقوم به أعضاء الإخـوان من حيث الواقع». وأكد سـيف الإسلام أن هذه المادة الثـانية تجب الفـقرة الـثالثـة من المادة الرابعة فى قـانون الأحزاب التى تشتـرط لتأسيس حزب سيـاسى عدم قيام الحزب فى مبـادئه أو برامجه على أساس طبقى أو طائفى أو على أسـاس التفرقة بين الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة ، وتجعل من المشروع أن تتبارى الأحزاب فـى تطبيق الشريعة الإسلامية خاصة أن الدستـور ينص على أن مبادئ الشريعـة هي المصدر الرئيسى للتـشريع . (الوسط: العدد ١٥٢ فى ٢٦ ديسمبر ١٩٩٤، ص ٢١).

ولكن هذه الرغبة الشديدة فى تكوين حزب سياسى للإخوان يقابلها تأكيد آخر من جانب الجماعة بأن الحزب لن يكون بديلاً عنها ، وفى هذا تشـير كتابات قادة الجماعة إلى أنه لا يوجد أي حزب يمكن أن يحل محل الجـماعة أو يكون بديلاً عنها ، والحق متاح لأعضاء الجماعة أو بعضهم فى أن يشكلوا حزبًا استنادًا إلى أن ذلك سيكون من باب الأعذار ليؤكـدوا صدق نوايا الجماعة فى العمل العـلنى السلمى ، وسيظل التزام أي عضو يتجه لتشكيل حزب بالاستـمرار فى الجماعة هو الأصل وعمله داخل الحزب اجتهادًا أو فرعًا ، أي أن الأعضاء فى هذه الحـالة لن ينعزلوا عن الجماعة ولن ينشقوا عنها .

والواقع أن الإخوان كجماعة سياسيـة تحمل بعض سمات الحزب السياسى وسمات الحركة الاجتماعية والسياسية فى الوقت نفسه ، فالأحزاب السياسية لها ثلاثة مقومات أساسية هي وجود تنظيم له صفة العمومية والدوام ، ورغبة عناصر الحزب وقياداته فى الوصول إلى السلطة السياسـية، وسعي الحزب للحصول على التأيـد الشعبى واقتناع المواطنين بخطة بناء علـى برنامج وأولويات محـددة . وأما الحـركات الاجـتمـاعيـة والسيـاسية فلها مـقومات خمـسة هي الارتباط بالتغـيير الاجتـماعى، والبناء الفكرى

المتميز ، والبناء التنظيمى الضعيف والتـضامن الداخلى القوى ، والاستمرارية وسرعة الانتشـار والتغلغل التلقائى والتذبذب والتـطور والإخوان المسلمون كجـماعة سيـاسية تقترب من وضع الحـزب، حيث لها بناؤها التنظيمى الذى يتسم بالعـمومية والدوام ، أي الانتشار والوجـود على المستويين القومى والمحلى والبـقاء لمدة طويلة من الزمن ، كما أن الجماعـة تسعى إلى السلطة وتعبر عن مصالح طبقـة معينة. وهي بذلك أقرب إلى الأحـزاب الأيديولوجيـة أي الأحزاب الجمـاهيرية، ولـكن بالمقابل فـإن جمـاعة الإخوان كحركة اجتماعية وسياسية تنفرد بوجود تنظيم قوى عن باقى الحركات وتنشد التـغيـير الاجـتمـاعى الجـذرى وتصطدم مع أسس الوضع القـائم وترفض المساومـة السياسية، ولا تلعب دوراً فى إضفاء الشـرعية على النظام السياسى القائم بل ترى أن الشرعية هي من خلال الجماعة ، وكلها أمور لا تتسق مع طبيعة الحزب السياسى .

وعلى ذلك فـإن جمـاعة مـثل الإخوان يغلب عـليهـا الطابع الحركى وتأخـذ منه خصائص معينة مثل الحرص على الانتـشار والتغلغل التلقائى وكسب المؤيدين والأتباع والتركيز على إحداث التـغيير الاجتماعى والسيـاسى الشامل ، وعدم الالتزام بشروط العمـل السياسى الـقائمة والرغـبة فى الاحـتفـاظ بالمرونة فى التعـامل مع المشكلات والأحداث السيـاسية ، بينما يتمثل التـداخل بينها وبين طبيعة العـمل الحزبى فى عدة جوانب هي السعي للوصول إلى السلطة ، والبناء التنظيمى القوى والتعبير عن مصالح اجتـماعية مـعينة فضلاً عن قـوة الاعتبارات الأيديولوجـية (الأحزاب الجمـاهيرية) ، تستفيد الجماعة من هذا التداخل من حـيث إنه يعفيها من بعض الانتقادات التى توجه إلى ممارستها ، خـاصة من حيث تعمد إثارة البلبلة والغموض حول مـواقفها هربًا من أي التزامات يفرضهـا الواقع الحزبى ، كما تخشى الجماعة فى حـالة تحولها تمامًا إلى الطبيـعة الحزبيـة أن تتعرض لقرارات جـديدة بإنهاء وجودها السـياسى حتى كـحزب سياسـى وبذلك تكون قد خسرت قـواعدها ومكاسبهـا التى جنتها بحكم استـمرارها كجماعة أو حركة وتخسر شكلها التنظيمى الجديد كحزب .

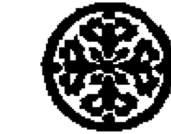
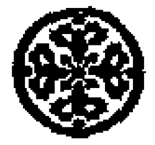
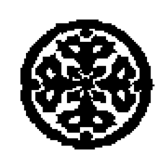


خاتمة
الباب الأول

.. هكذا .. كـمـا قلنا لا التـاريخ ولا الجـغـرافـيـا يدافع عن الإخــوان المسلمين وتوجهاتهم السياسية .

هم دائمًا يعملون ويتصرفون حسب الأجواء السائدة ومدى سخونتها أو برودتها ، فإذا اشتعلت الحكومـة غضبًا منهم ، تواروا فى الظل . وإذا وجدوها ضعيـفة مستكينة أو مشغولة بأشياء أخرى استعرضوا عضلاتهم وتحدثوا عن قوتهم ..

فهل علينا أن نكره الإخوان ..؟!

الباب الثانى

الانتخابات فى مصر

السلطة التشريعية تعد جوهر العملية الديمقراطية فى أي نظام سياسى حيث تتحول نصوص الدستور إلى حركة سياسية تتم من خلالها ممارسة الحكم وفق الالتزام بكافة المبادئ المنصوص عليها بما يؤدى إلى تنظيم الحياة السياسية على أسس تنافسية سلمية بين كافة الأحزاب والقوى السياسية وتتحدد كفاءة السلطة التشريعية بقدرتها على الاستقلال عن السلطة التنفيذية وبقدر ونزاهة الانتخابات التى يتم عن طريقها اختيار النواب .

الفصل الأول

الحياة البرلمانية المصرية

يعـد البرلمان المصـرى أقدم مؤسسة تشـريعية فى العالم العـربى أنشئت وفق النمط الغربى الحـديث فى إقامة المؤسـسات التشريعـية المنتخـبة التى تقوم بتـمثيل جمـهور الناخبين والتعبير عن مصالحهم فى مواجهة السلطة التنفيذية .

ومنذ نشأته شهدت الحياة البرلمانية المصرية تطورات عدة مثلت كل منها علامة فارقة كان لهـا تأثيرها على مجمل العـملية الانتخـابية، ففى ٢٧ أكتـوبر ١٩٧١، أجريت انتخـابات مجلس الشـعب فى ظل الدستور الدائم الـذى تم وضعه فى ١١ سـبتمـبر ١٩٧١ وقد عـقد المجلس أولى جلـساته فى ١١ نوفـمبر ١٩٧١، وهو أول مـجلس يستكمل مدته الدستورية وهي خمس سنوات كاملة.

فى هذه الانتخابات تغـير اسم البرلمان من مجلس الأمة إلى مـجلس الشعب، وقد اجتـذبت هذه الانتخابات أكبـر عدد من المرشحين منذ انتـخابات ١٩٥٧، مما انعكس على احتـدام المنافسة السـياسيـة ، فقد وصل عـدد المرشحين إلى ١٧٥٣ منهم ٧٤٠ عاملاً و ٢٦٧ فلاحًا ، و ٧٤٦ من الفئات الأخـرى ، لتكون نسبة العمال والفلاحين من إجمالى المرشحين ٥٧,٤٪ ، ومن الناجحين ٥٣,٥٪.

وفى عـام ١٩٧٦ تم إجراء انتـخابات جـديدة فى ظل نظام المنابر السيـاسيـة التى تحولت فيما بعد إلى أحزاب سياسية ، حيث صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية فى مصر ، وقد تدخلت العـديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعيـة لتضفى على هذه الانتخابات طابعًا مميزًا ، فاتسـمت باحتدام المنافسة ، وبدرجة واضحة من التسييس ، وارتفاع نسبة الوجوه السياسية الجديدة المشاركة فيها ، بالإضافة إلى ظهور فئة المرشحين المستقلين ، وقد بلغ عددهم ٨٩٧ مرشحًا عبروا عن

اتجاهات سياسية متباينة لم تجد مكانًا ضمن التنظيمات الثلاثة ، فاز حزب مصر العربى الاشتراكى (الوسط) بـ ٢٨٠ مقعدًا ، وحزب الأحرار الاشتراكيين (اليمين) بـ ١٢ مقعدًا، وحزب التجمع الوطنى الوحدوى التقدمى (اليسار) بمقعدين ، كما فاز المستقلون بـ ٤٨ مقعدًا .

الأداء البرلمانى فى هذا الفصل التشريعى اتسم بدرجة أكبر من الفعالية وذلك مع بداية التحول من التنظيم السياسى الواحد إلى التعدد الحزبى ، هذه الفعالية بدت جلية فى عدد الاقتراحات بقوانين المقدمة والتى بلغت ٢٦٧ اقتراحًا ، على مدى دورات الانعقاد الثلاث وكذا عدد الاستجوابات الذى بلغ ٣٧ استجوابًا تمت مناقشة ١٧ منها، يتعلق معظمها بقضايا مهمة تمس قطاعات عريضة من المواطنين .

وفى عام ١٩٧٩ أجريت أول انتخابات تشريعية فى مصر على أساس حزبى، وذلك لأول مرة منذ إلغاء الأحزاب السياسية فى مصر عقب ثورة يوليو ١٩٥٢ ،وقد شاركت فيها أربعة أحزاب سياسية تكونت بعد صدور قانون الأحزاب السياسية فى عام ١٩٧٧ ، وهي : الحزب الوطنى الديمقراطى ، وحزب الأحرار الاشتراكيين ، وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، وحزب العمل الاشتراكى ، وقد خاض الانتخابات عدد ضخم من المرشحين بلغ ٢٤٩٢ مرشحًا ، انقسموا إلى : ١٤٨٤ فئات ، ٧٧٥ عمالاً ، ٢٣٣ فلاحين ، بالإضافة إلى المرشحات للفوز بمقاعد المرأة التى خصص لها لأول مرة ٣٠ مقعدًا تنافس عليها ١١١ مرشحة .

وقد فاز الحزب الوطنى الديمقراطى بـ ٣٣٠ مقعدًا ، بينما تمكن حزب العمل بتنسيق مع الحكومة من الفوز بـ ٣٠ مقعدًا ، وحصل حزب الأحرار على ٣ مقاعد ، أما المستقلون فحصلوا على ١٠ مقاعد ، فيما لم يفز حزب التجمع بأي مقعد .

وفى ١٤ أكتوبر ١٩٨١ تولى الرئيس محمد حسنى مبارك رئاسة الجمهورية، وأدخلت تعديلات بقوانين على نظام انتخاب مجلس الشعب ، ففى عام ١٩٨٣ تم إقرار نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية والتمثيل النسبى .

وقد أجريت أول انتخابات تشريعية فى عهد الرئيس مبارك فى مايو ١٩٨٣،

شاركت فيها مـختلف الأحزاب السياسية ، وقد فـاز الحزب الوطنى بـ ٣٩٠ مقعداً ، بينمـا فاز حزب الوفـد الذى ضمت قـوائمه بعض الممـثلين عن التيـار الدينى بـ ٥٨ مقعداً.

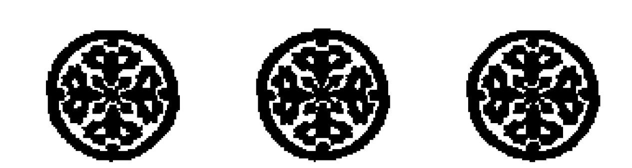
وفى عام ١٩٨٦ صـدر قانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ بتعديل نظام الانتـخاب على أساس الجمع بين نظام القوائم الحزبية والنظام الفردى ، وأجريت انتخابات عام ١٩٨٧ وفقًا لنظام الانتخابات المعدل المشار إليـه ، والذى جمع بين القوائم المنتخبة وعدد من المقاعد خصصت للمستـقلين بلغ ٤٨ مقعداً ، وقد تنافس فى هذه الانتخابات ٣٥٦٢ مرشحًا من بينهم ١٩٣٧ مستقـلاً ، و ١٦٥٥ على القوائم الانتخابية الخمس لأحزاب الوطنى ، والوفد والتجـمع ، والأمة ، والتحالف الذى ضم مرشـحى حزب العمل والأحرار والإخوان المسلمين ، وحـصل الحزب الوطنى على ٣٤٦ مقعـداً ، بينما فاز حزب العمل بـ ٦٠ مقـعداً وحزب الوفد بـ ٣٥ مقعداً ، أما المستـقلين فقد أعلن عدد كبير منهم بعد فوزهم الانضمام إلى أحد الأحزاب وخصوصًا الحزب الوطنى مما جعل عددهم يتـقلص فى المجلس إلى ٧ مقـاعد فقط وقـد لاقى هذا المجلس نفس مصـير سابقه ، حيث تم حله فى ١٣ أكتوبر ١٩٩٠ ، وذلك على خلفية صدور حكم بعدم دستورية قانون الانتخـابات الذى لم يعط للمستقلين حقوقًا متـساوية لمرشحى القوائم الحزبية ، وقسمت الجمهورية إلى ٢٢٢ دائرة انتخابية ، انتخب عن كل منها عضوان، يكون أحـدهما على الأقل من العـمـال والفلاحين ، وأصـبح عدد أعـضاء مـجلس الشعب ٤٥٤ عضواً منهم عشرة أعضـاء يعينهم رئيس الجمهورية، وقد شارك فى هذه الانتـخابات الحـزب الوطنى الديمقراطى وحـزب التجـمع وعدد كـبيـر من المستـقلين وقاطعهـا حزبا الوفد والعمل ، وحـصل الوطنى على ٣٦٠ مقعداً والتـجمع على ٥ مقاعد ، والمستقلون على ٧٩ مقعداً .

وقد أكـمل هذا المجلس دورته الدستورية حـتى ١٢ ديسمبر ١٩٩٥ حـيث أجريت الانتخابات التشريعيـة وتم انتخاب المجلس الجديد الذى بدأ دور انعقاده الأول فى ١٣ ديسمبر ١٩٩٥ ، هذه الانتخابات اكـتسبت أهمية سياسية نظراً لتعـدد القوى السياسية المشاركـة فيهـا ، بحيث وصـفت بأنها أهم وأكـبر انتخـابات برلمانية من حـيث عدد

المرشحين وعدد الأحزاب المشاركة ونسبة المشاركـة الشعبية، وقد حصل الحزب الوطنى على ٣١٧ مقـعدًا ، والمستـقلون على ١١٤ مقعـدًا ، وانضم حوالى ١٠٠ منهم إلى الحزب الوطـنى (ليصبح عـدد المقاعـد التى حصل عليـها ٤١٧ مـقعـدًا). والوفد ٦ مقاعد، وحزب الأحرار العربى الناصرى مقعد واحد .

وفى عام ٢٠٠٠ أجريت أول انتخابات تشـريعية لمجلس الشعب فى ظل الإشراف الكامل للقضاء ، وقد حصل الحزب الوطنى على ٣٩٠ مـقعدًا وكان نصيب الأعضاء الذين ترشحـوا رسميًـا باسم الحزب ١٧٢ مقعدًا (٣٨,٧٪) ، بينما انضم إليهم ٢١٨ عضـوًا (٤٩٪) ترشحـوا بصفـة مسـتقلين أو انضـموا إلى الحـزب بعد أن فـازوا فى الانتخابات ، فـيما حصل حزب التجـمع على ٦ مقاعد، وحزب الوفد ٧ مـقاعد ، والعربى الديمقراطى الناصرى مـقعدين ، والأحرار مقعد واحد ، أمـا التيار الناصرى فقد حصل على ٥ مقاعد منهم عضو انضم للهيئة البرلمانية للحزب العربى الديمقراطى الناصرى ، فيما حصل المستقلون على ٣٣ مقعدًا منهم ١٧ للتيار الإسلامى .

وفى عام ٢٠٠٥ كانت الانتخابات لها طابع خاص بعد تغيير المادة ٧٦ من الدستور واختـيار رئيس الجمهـورية لأول مرة بالانتخاب الحـر المباشر . . وقد حـصل الحزب الوطنى على ٣١١ مـقعدًا بعـد انضمام مـائة مسـتقل ، فيـما بلغ عدد الـفائزين من المستقلين ١١٢ بينهم ٨٨ نائبًا من التيار الإسلامى ، ونجح من حزب الوفد ٦ أعضاء، وحزب التجمع ٢، وواحد للغد.



الفصل الثانى

انتخابات مجلس الشعب والإخوان

منذ بداية التجـربة التعددية الحـزبية التى بدأت مع انتـخابات مجلس الشـعب عام ١٩٧٦ بدأت جماعة الإخوان المسلمين فى المشاركة فى هذه الانتخابات أملاً فى الفوز بمقعد أو أكـثر فى المجلس فى محاولة للانغمـاس فى المؤسسات السياسيـة المختلفة ، ولكن على ما يبدو كانت غير منظمة فى البداية ، ثم جاءت انتخابات ١٩٨٤ ليشارك الإخوان مـن خلال قائمـة حزب الوفـد ، وبدأ الأمر يتـخذ شكلاً تنـظيميّـا زاد مع انتخابات عام ١٩٨٧ بعد تكوين تحالف قوى بينهم وبين حزبي العمل والأحرار .

جرت مشاركة الإخوان المسلمين فى انتـخابات مجلس الشعب لعام ١٩٩٥ فى ظل مناخ سياسى وأمنى مـتوتر بينهم وبين الدولة بدأ منذ نهاية عام ١٩٩٤ وبدا كـحصيلة منطقية لسنوات أبعد من العلاقات المتـأرجحة بين الطرفين ، وفى هذا السياق عد قرار الحكومة المصرية إحالة ٧٩ قيـاديًا مهنيًا وسياسيًا إلى القضاء العسكرى بـتهمة الانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين بـاعتبارها تنظيمًا غير مشـروع واحدًا من أكثر القرارات أهميـة فى الساحة السـياسيـة المصرية خـلال عام ١٩٩٥ ، وتعود تلك الأهمـية إلى عاملين رئيسيين على الأقل ، الأول : أنها السـابقة الأولى من نوعها منذ نحو ثلاثين عامًا ، ولا تقـتصر تلك السابقـة على القضاء العسكرى وحـده ، بل تشمل درجات وأشكال القضاء العـادى الذى لم يعرف منذ ذلك التاريخ أية محاكمـة للإخوان ، أما العامل الثانى فهـو أن تلك المحاكمات جرت فى توقيت سـياسى حرج ، حيث بدأت فى خـضم معـركة انتـخابات مـجلس الشـعب التى أجريت دورتهـا الأولى فى ٢٩ نوفمبـر، وقد أتت أهمية هـذه الانتخابات من كونهـا الأولى التى تمت حسب النظام الفردى منذ عام ١٩٧٩ وتشارك فيها أحزاب وقـوى المعارضة ، وفى مقدمتها الإخوان المسلمون ، التى قـاطعت الانتخابات السـابقة عام ١٩٩٠ بالرغم من إجرائهـا حسب ذات النظام .

وقد أتى قرار إحالة الإخوان المسلمين للقضـاء العسكرى ضمن المرحلة الأخيرة من

المراحل الثلاث التى مرت بها علاقتـهم بنظام الرئيس مبارك منذ عام ١٩٨١، وامتدت المرحلة الأولى والتى يمكن وصـفها بمرحلة «التـجاهل والتسـامح» منذ اغتـيال الرئيس السادات وحـتى عام ١٩٨٨ ، وفى تلك المرحلة كـان الهدف الرئيـسى لنظام الرئيس مبـارك هو تفكيك حـالة التوتر السـياسى والاجـتماعى التـى واكبت وأعقـبت ذلك الاغتيال ، على أن يتضمن ذلك خلق شرعية جديدة للحكم ، تقوم فى جوهرها على فكرة المصالحة الـوطنية والانفتاح على كافـة القوى السياسـية المصرية الرئيسـية ، وقد استلزم ذلك الهدف أن تتبع الدولة سياسة «التجاهل والتسامح» تجاه الإخوان ، بحيث تمتعوا بقدر واسع من حرية الحركة والتعبير بدون أن يصل ذلك إلى الاعتراف الرسمى بشـرعـيـة وجـودهم ، وقـد حددت الـدولة فى ذات المرحلة عـدوها الأسـاسى فى الجماعات الإسلامية المتشددة ، وبخاصـة «الجماعة الإسلامية» و«تنظيم الجهاد»، التى ظلت بعد اغتيالها لـلرئيس السادات محافظة على استراتيجيتها الـهادفة إلى تغيير نظام الحكم بالعنف المسلح ، وقد ساعد ذلك عـلى دعم علاقة الإخوان بالدولة التى تبنت تحليلاً سياسيًا وأمنيًا لا يرى وجـود أية علاقة بينهم وبين تلك الجماعات ، الأمر الذى جعل من السمـاح بوجودهم كتيار إسـلامى «معتدل» أحد عناصـر استراتيجيـتها فى مواجهة هذه الجماعات المتشددة .

كانت مرحلة «التجاهل والتسـامح» هي التى أتاحت لجماعة الإخوان المسلمين دعم وجودهم السياسى والشعـبى فى مصر ومد نفوذهم إلى مؤسسات وقطاعـات سياسية ومـهنية لم يصـلوا إليهـا من قـبل . فللمرة الأولى فى تـاريخهم نجح الإخـوان فى الوصول إلى عضـوية البرلمان فى انتخابات ١٩٨٤ التى دخلوها متـحالفين مع عدوهم القديم حزب الوفد ، وهو ما تكرر فى انتخابات ١٩٨٧ التى نجح فيها عدد أكبر منهم بعد قيام «التحالف الإسـلامى» بينهم وبين حزبي العمل والأحرار ، وفى ذات المرحلة أبرزت انتخابات النـقابات المهنية ، وفى مقدمـتها نقابتا الأطبـاء والمهندسين ، القدرة التنظيمـية والخدمية العـالية لأعضاء الإخـوان والتى مكنتهم من الحصول علـى أغلبية مقاعد مجالس إدارة تلك النقابات ، وعلى الصـعيد الجامعى اكتسح ممثلو الإخوان فى مختلف الجامعات المصرية انتخابات معظم اتحادات الطلاب بها بينما سيطر ممثلوها من

الأساتـذة على عدد كـبيـر من نوادى هيئـات التدريس بتلك الجـامعـات ، ولـم يكن الانتـشار والنفـوذ الواسـعان لشـركات توظيف الأمـوال «الإسـلاميـة» سوى الوجـه الاقتصادى لصـعود جماعة الإخوان المسلمين التى امتلـك وأدار معظم تلك الشركات أعضاء قدامى وحاليون فيها .

وبانتهاء انتخـابات ١٩٨٧ التى وضحت فيها للدولة القوة الكبـيرة الكامنة للإخوان خاصـة فى ظل تحالفـهم مع حزبي العمل والأحـرار تحت شعـار «الإسلام هو الحل» بدات مرحلة «التخوف والاحتكاك» فيما بينهم وبين الدولة ، فمن جهة أدت الفضائح المتتاليـة لشركات توظيف الأموال بدءًا من عام ١٩٨٨ إلى تشكيل ضغـط شعبى قوى على الحكومة من القطاعات الواسعة المضارة منهـا ، الأمر الذى حملت الأخيرة جزءًا كبيرًا من المسئـولية عنه للجماعة، كذلك فإن موقف الإخـوان أثناء أزمة الخليج الثانية لم يُرضِ الحكومة كثيرًا حيث كانت تتوقع منهم تأييـدًا لسياستها الرسمية ، وفى أثناء تلك الأزمة أتـت انتخابات مـجلس الشعب الأسـبق لكي تزيد من توتر العـلاقة بين الدولة والجماعة بسبب انضمـامها إلى بقية أحزاب المعارضة الشرعيـة فى مقاطعتها ، الأمر الذى رأت فيه الدولة إحراجًا متعمدًا لها أمام الرأي العام الدولى والمحلى، وفى عـام ١٩٩٢ استطاع الإخـوان السيـطرة على مجلس نقـابة المحـامين الذى ظل طيلة تاريخهـا تعبيـرًا عن التيـار الليبرالى وبعض القـوى اليسارية والـناصرية ، مما زاد من تخـوف الدولة منهم ، وفى نهاية ذات الـعام اندلعت الموجـة الأكثـر شراسـة للعنف الإسلامى التى قـام بها كل من «الجماعـة الإسلاميـة» وتنظيم «الجهاد» ضد مـصالح الدولة الاقتصادية وقيادتها العليا السـياسية والأمنية ، وقد أخذت الدولة على الإخوان ما أسمته بعدم إدانتهم الواضحة لذلك العنف والاكتفاء ببيانات عامة مطاطة .

وهكذا فقد انتقلت علاقـة الطرفين مع بداية عام ١٩٩٣ إلى المرحلة التالية ، وهي مرحلة «التـدهور والصدام»، خـاصة مع اتساع مـوجة العنف الإسـلامى وتزايد حدة مظاهرات الاسـتـقطاب الإسلامى - الـعلمانى فـى البلاد - والتى جـرت فى ظلهـ انتخـابات مجلس الشعب حينذاك ، ويمكن إرجـاع قرار الدولة الدخول فى مـواجهـ واسعة مع الإخوان ، بالإضافة إلى ما شهدته المرحلة السابقة من أحداث ، إلى تزامن

تلك الموجة مع الصعود والانتشار المتنامين لهم فى قطاعات المجتمع المختلفة . إلا أن التحليل الذى استندت إليه الدولة فى قرارها قد تأثر كثيراً على ما يبدو بالأزمة الجزائرية ، فقد رأت معظم قطاعات الدولة أنه لا توجد تمايزات جوهرية تفصل الإخوان عن جماعات العنف الأكثر تشدداً ، بل ذهبت إلى حد القول بأن الحركة الإسلامية فى مصر ليست إلا كيانًا واحدًا يمثل الإخوان فيه الجناح السياسى والإعلامى بينما تقوم تلك الجماعات بدور جناحه العسكرى ، وقد أدى ذلك التصور إلى إثارة تخوف الدولة من مجمل تيارات الحركة الإسلامية وفى مقدمتها الإخوان واتخاذها قرارها بالدخول فى مواجهة واسعة معها جميعًا .

ولعل التصعيد الذى شهده عام ١٩٩٥ منذ بدايته بإلقاء القبض على مجموعة كبيرة من قيادات الإخوان فى نقابتي الأطباء والمهندسين وحتى قرار الإحالة للقضاء العسكرى لم يكن بعيداً عن ذات التصور ، فلم يكن للدولة أن تسمح فى ظله للإخوان بإدخال عدد مؤثر من أعضائهم إلى مجلس الشعب ، كما أنه لم يكن سهلاً على الدولة منعهم من خوض الانتخابات أو التدخل المباشر فى نتائجها للحيلولة دون نجاحهم فى ظل حرصها على ترويج صورة ديمقراطية لها لدى الرأي العام الدولى ، وفى صياغة للجمع بين تلك المتناقضات تبلورت استراتيجية «الإجهاض المبكر» التى انتظمت ضمنها تلك الحلقات المتشابكة للتصعيد الحكومى ، ولعل الهدف من تلك الاستراتيجية لم يكن القضاء التام على الإخوان بقدر ما كان تشتيت صفوفهم وخلخلة حركتهم .

فى ظل المناخ المتوتر جرت انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٩٥ ، وبصفة عامة كانت القوى المتنافسة فى هذه الانتخابات نحو ١٧ من الأحزاب والقوى السياسية ، ويدل هذا العدد الكبير على أن هذه الانتخابات قد حملت الكثير من الزخم والتنافس الذى لم تشهده أية انتخابات من قبل ، كما يدل من ناحية ثانية على رغبة الكثير من قوى المعارضة فى المشاركة فى العمل السياسى ، التى تعتبر الانتخابات إحدى أهم مراحلها ، فمنذ بداية التعددية الحزبية الثالثة فى مصر عام ١٩٧٦ ، لم يشارك فى الانتخابات البرلمانية مثل هذا العدد الضخم من القوى الذى شارك فى ذلك العام ،

فانتـخابات عـام ١٩٧٦ شاركت فـيها أربع قـوى سيـاسية بعـدد ١٦٦٠ مرشـحًا ، وانتخابات ١٩٧٩ شاركت فيها خمس قوى سياسية بعدد ١٨٥٧ مرشحًا ، وانتخابات ١٩٨٤ شاركت فيـها ثمانى قوى سياسـية بعدد ٣٨٧٩ مرشحًـا ، وانتخابات ١٩٨٧ شاركت فيها تسع قوى سياسية بعدد ٣٥٩٢ مرشحًا ، وانتخابات ١٩٩٠ التى قاطعها الوفد والعمل والأحرار والإخـوان المسلمون ، شاركت فيها نحو ثمانى قـوى سياسية بعدد ٢٦٧٦ مرشحًا ، أما انتخابات ١٩٩٥ فقد شارك فيها نحو سبع عشرة من القوى السياسية بعدد ٣٩٨٠ مرشحًـا ، وذلك بمتوسط معدل تنافس تسعة مرشحين على كل مقـعد من مقـاعد مجلس الشـعب البالغ عددها ٤٤٤ مـقعدًا ، ومما لا شك فـيه أن المشاركـة الكبيرة مـن القوى السيـاسية لم تكن فـقط فى ظهور العـديد من الأحزاب السياسيـة خلال الفترة ما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٥ ، بل كانت أيضًا نتـيجة لرؤية أحزاب وقوى المعـارضة الرئيسـية لعدم تأثر النظام بمقـاطعتهـا لانتخابات عـام ١٩٩٠ وعدم اهتمامـه على الصعيد الخارجى بتحـسين صورته كما كان يحـرص منذ بداية التعددية السيـاسية ، بل فقـط اهتمامه على الصـعيد الخـارجى بطرح نفسه كـأفضل بديل بين البدائل الموجودة على السـاحة المصرية باعتبـاره المانع لإحداث أي خلل فى التوازنات الإقليمية المطلوبة .

وأتاح مناخ الانتخابات قدرًا كبيرًا من التنافس بين جماعة الإخوان المسلمين والقوى السيـاسية الأخرى المشـاركة ، وذلك ضمن إطار التنافس الكـبير بين مخـتلف القوى والذى لم تشهد الساحة السـياسية له مثيلاً منذ بداية التعددية الحزبيـة الثالثة فى مصر عام ١٩٧٦ ، ففى انتخابات ١٩٨٤ التى جرت بنظام القوائم الحزبية ، تم التنسيق بين جماعة الإخوان المسلمين وحزب الوفد الجديد، حيث تضمنت قوائم الوفد العديد من الوجوه الإخوانيـة ، وقد أدت مشاركة جمـاعة الإخوان إلى فوز ثمانية من أعـضائها على رأسهم الشـيخ صلاح أبو إسماعـيل ، كما شاركت الجـماعة فى انتخـابات عام ١٩٨٧ ، التى جرت بنظام القـوائم المطعم بالنظام الفردى بالتحالف مع حـزبي العمل والأحرار ، وقد أدت مشاركـتها إلى فوز نحو ٣٠ مرشحًا من أعـضائها ، كان على رأسهم مأمون الهضيبى المتحدث باسم الجماعة وبشكل عام فقد كانت مشاركة الجماعة

فى الانتـخابات فى المرتين السـابقتين تتم بشكل علـنى وواضح ، رغم عدم اعـتراف النظام بالجماعة رسميًا ، ورغم هذه المرونـة الواضحة من قبل النظام ، إلا أن الجماعة لم تشارك فى انتـخابات ١٩٩٠ التى جرت وفق النظام الفردى ، وذلك بعـد التنسيق مع أحزاب المعارضة الرئيسية التى قررت مقاطعة الانتخابات.

أما بالنـسبة لانتـخابات ١٩٩٥ فـقد تذبذبت مـواقف أطراف التحالـف الثلاثى، الإخوان والـعمل والأحـرار ، فتارة أعـلنت بعض الأطراف تماسك التحـالف ، لكن الأرجح أن التحالف إن كان قائمًا خـلال الانتخابات ، فإنه لم يعد بنفس القوى التى كانت خـلال انتخـابات ١٩٨٧ ، وربما يعزو الـبعض ذلك إلى أربعـة احتـمالات : أولها، عدم رغبة «العـمل» فى استمرار التحالف بسبب المحاكـمات التى جرت لرموز جماعة الإخوان التى كان من الممكن أن تترشح فى الانتخابات ، ومن ثم عدم وجود وجوه إخوانية بارزة مستعدة للترشيح باسم التحالف الثلاثى ، وثانيها ، اتباع أسلوب الانتخـابات بالنظام الفردى ، وهو النظام الذى يعطى الحق لأي مواطن فى التـرشيح دون الالتزام بالانضمام لحزب ما لترشيحه ، وهذا الاحتمال يجعل قرار فض التحالف بيد الإخوان ، الذين أصـبح فى إمكانهم الترشيح دون حاجة إلـى مظلة حزبي العمل والأحرار أو أي حزب مشروع آخر ، وثالثها ، خشية كوادر حزبي العمل والأحرار ، خاصة حزب العمل ، من تعرض شرعية الحـزب للانهيار ، من خلال احتمال سيطرة الجمـاعة على الحزب ، خاصـة فى ظروف المحاكمـات التى ضيقت من حرية حـركة الجمـاعة ، ورابعها ، مـا تردد عن ضغوط مارسـتها الحكومـة والحزب الوطنى على حزب العـمل ، لفض التحـالف مع الإخوان ، مقـابل منح العديد من الـتسهـيلات للحزب إبان الانتخابات .

ومهما يكن من أمر ، فإن الواقع يؤكد أنه حدث إخلاء محدود لبعض الدوائر بين الإخوان وكل من حزب العمل والأحرار ، ولا مـبالغة فى القول أن هذا الإخلاء لم يزد عمـا حدث بين الإخـوان وحزب الوفد ، بل إنه فى إحـدى الدوائر (دائرة الدقى والعجـوزة بالجيـزة) سعى الشيخ الحـمزة دعبس وكـيل حزب الأحـرار وأحد أقطاب التحـالف الثلاثى للتنافس مع المتحـدث باسم جماعة الإخـوان مأمون الهضـيبى لولا

الضغوط التـى أدت إلى انسحاب الأول ، حيث ترك السـاحة للمنافسة بين الهـضيبى ووزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية مرشحة الحزب الوطنى الحاكم د. أمال عثمان . وكان ضمن أبرز الإخلاءات أيضًا ، إخـلاء الإخوان دائرة مدينة نصر بالقاهرة للأمين العام لحـزب العمل الذى ينتمى للتـيار الإسلامى بالحزب عـادل حسين ، الذى لعب دورًا محوريًا عام ١٩٨٧ فى تكوين التحـالف الثلاثى ، من ناحية أخرى ، تم إخلاء بعض الدوائر بين الإخـوان والوفـد ، الذى رفض أن يسمى أي اتـصال له بأية قـوى سيـاسيـة تنسيقًـا ، بـل يعده كـمـا قـال ياسـين سـراج الديـن أمين الوفـد بالـقاهـرة مجـاملة لهذه الـقوى أو تلك . وفى هذا الصـدد كان التنسـيق بين الطرفين فى دائرة الدقى والعـجوزة بـالجيـزة التـى أخليـت لمأمـون الهـضيـبى ودوائـر المطرية وبولاق والدرب الأحمـر بالقاهرة ، التى أخليت لمختـار نوح ومحمـد عبد القـدوس وسيف الإسلام حسن البنا على الترتيب .

أما فيـما يتعلق بالبرامج الانتـخابية والإشارات الدينيـة فيها ، فلم تطرح جـماعة الإخوان المسـلمين برنامجًـا ، واستنادًا إلى مـا ذكره المرشد الـعام للإخوان مـصطفى مشـهور ، فـإن برنامج الإخـوان فقط هو «الإسـلام هو الحل» ، أما برنامج الحـزب الوطنى ، فقـد تضمن الدعوة إلى العنايـة الفائقة بالرعـاية الدينية للمجـتمع فى كل المجالات ، إذ أكـد البرنامج على ضـرورة أن تتضمن مناهج التـربية الدينيـة الجانب العملى والتربوى ونشر الـثقافة الدينية الأصيلة ، كمـا يرى أن على الدولة واجبًا تجاه الشباب يتمثل فى فتح الحوار الدينى الذى يتم فـيه حل كل مشاكلهم ، كما أشار إلى ضرورة توافر الدعاة وتزويدهم بالإمكانات العملية والمادية وإقامة دورات تدريبية لهم، ويرى الحـزب أن المواجهـة الشاملة لقـضيـة التطرف بين الشـباب هي واجب رئيـسى يقتضى مشاركة كافة المؤسسات للقضاء على خطرها .

أما بالنسـبة لبرنامج حـزب العمل ، فـيلاحظ أنه حمل شـعار التحـالف الثلاثى الانتخابى عام ١٩٨٧ «الإسلام هو الحل» ، ويـتسم البرنامج ببروز الطابع الدينى منذ البداية ، إذ بدأ بالقـول : «نحن نتوكل على الله وندخل الانتـخابات العامة القـادمة ونحن نأمل من شـعبنا المؤمن أن يعلن بقوة منـاصرته لدعاة الإسـلام . . واثقون من

نصر الله وإن طال الطريق وزاد الابتـلاء فالله لا يخلف الميعاد، والنصـر الكامل يبدأ بإذن الله يوم تتصـوروا يحصل دعاة الحق والإصلاح عـلى أغلبية المقاعـد فى مجلس الشعب . . لا تتصوروا أيـها المواطنون أن وقف الانهيار يبدأ من أية جهـة أخرى غير جهة الإيمان بالله». أمـا بالنسبة للبنود التفـصيلية للبرنامج ، فقـد أشار البرنامج تحت عنوان «الإيمان بالله قـوام الفرد والأسرة والمجـتمع» ، إلى ضـرورة أن يقوم المجـتمع الإسلامى على مـبدأ لا إله إلا الله ، لا نعـبد إلا إياه ولا نستـعين إلا به . وإذا نشأ الفرد على هذا المبـدأ ، فلن يخشى أي طاغية أو مسـتكبر وسيتقـرب إلى الله بالعمل الصالح إنتـاجًا وترحـمًا، وفى مجـال الإعلام والثـقافة والتطور التكـنولوجى ، أكد البرنـامج على أن «كل أنشطة الدولة والمجتـمع ينبغى أن تتـكامل فى مسـاندة الأسرة لتنشئة المواطن المؤمن المتدين» وأنه «يجب أن تكون أعمـالنا الثقافية من أدوات التعليم والتدريب لإتقان اللغة العربية (لغة القرآن التى شرفت بها الأمة)» وطالب البرنامج بأن يتولى مهمة وضع البرامج الدراسية «علماء يطمئن إلى دينهم ووطنيتهم. . وأن العلوم الشرعية يجب أن تتكامل مع العلوم الكونية» . وفى مـجال الاقتصاد قرر البرنامج أن «المنهج الإسلامى فى الاقـتصاد يضمن حق الجمـيع فى الكسب الحلال»، وأنه «يجب أن يطلق المنهج الإسلامى طاقات العاملين بعقـولهم وأيديهم. . إن مؤسسات الوساطة المالية لا يجـوز أن تقوم على الربا امـتثالاً لأمـر الله . . والشرط الأول عندنا لقـيام الاقتصاد الإسلامى هو استقلال الإدارة والسياسات ويستلزم هذا من الناحية الاقتصادية الاعتـماد على موارد اقـتصادية مـستقـرة على أرضنا» ، وفى مجال الحـريات ، أكد البرنامج على ضرورة حدوث إصلاح سياسى يعتمد على أحكام الشريعة الإسلامية .

أما حزبا الوفد والأحـرار ، فلم يرد ببرنامجيهما أي ذكـر لقضية الدين ، على أنه فى حين لم يُشر الأول إلى قـضية الإرهاب والتطرف ، أشـار الثانى إلى التفـرقة بين تيارات الإسـلام السيـاسى التى تتبـنى العنف وتلك التى لا تواجه الدولة بـالسلاح ، إضافـة إلى ذلك ، دعا الوفد إلى إطلاق حـرية تكوين الأحزاب ، وإن كـان لم يُشر بشكل مباشر لحق التيار الإسـلامى فى إنشاء حزب سياسى خاص به ، وعلى العكس أشار برنامج الأحرار بوضوح لهذا الحق ، لكنه أرفقه بالإخوان الذين «يجب أن يُعطى

لهم حق العمل السيـاسى» وأخيراً أكد برنامج حزب التجمع ، علـى المواجهة الشاملة للإرهاب ، حيث اقـترح ضرورة التـمسك بالدولة والمجتـمع المدنى الديمقراطى الذى يستند إلى دستور وقانون مدنى ، ويؤكد المساواة بين المواطنين بصرف النظر عن الدين والعقيدة ، كمـا أشار إلى استلهام مبادئ الشريعة الإسلاميـة فى القوانين والتشريعات المدنيـة، ودعم المواجـهة الأمنيـة للإرهاب ، وفـتح المجالات أمـام الفكر الإسـلامى المستنير.

ومن كتاب دراسة تحـليلية لأداء نواب الإخوان المسلمين فى برلمان ٢٠٠٠-٢٠٠٥ والذى أُعد بمعرفة مركز الأمة للدراسات والتنمية والمركز الدولى للإعلام حدد الإخوان تاريخهم مع البرلمان ومحاولاتهم معه على النحو التالى:

كانت أول محاولة للإخوان عام ١٩٣٨ م ، ولم تسـمح الجماعة إلا للإمام «البنا» فقط بخوض الانتـخابات فى دائرة الإسماعـيلية ، وقد شهـدت هذه الانتخابات أول ضغط ظاهـر للمحتل الإنجليـزى على الحكومة المصـرية بهدف منع الإمـام «البنا» من خـوض الانتخـابات ، وهو مـا حـدث بالفـعل ، إلا أن الإخوان لم يـخرجـوا من الانتخابات دون مكاسب ، بل حـققوا مكاسب مهمة، كـان أبرزها : اعتراف حزب الأغلبية وزعيمه بوجود الإخوان ، كما حصل الإخوان على مكاسب أخرى استفادت منها مصـر ، وكان من أهمها : إغـلاق بيوت الدعارة الرسمـية ، وهو الطلب الذى طالب به الإمـام البنا من حكومة النحـاس باشا مـقابل تنازله عـن الترشح ، إضـافة للسماح بوجود جريدة يومية لـ «الإخوان المسلمين».

ورغم أن الإمـام البنا تنازل عن ترشيـح نفســه فى هذه الانتخـابات إلا أن مجـرد مشاركة الإخوان فى الانتخابات النيابية كـان مثار حديث للجميع عن جدوى المشاركة والهدف منها ، وهو ما دفع مجلة (الإخوان المسلمين) إلى نشر حوار مع العالم الشيخ «محمود أبو زهرة» - أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق - جامعة القاهرة - حول دخول الإخوان المسلمين الانتخابات النيابية ، وأجاب الشيخ أبو زهرة عن عدة أسئلة، كان أهمها : الرأي الشرعى فى ترشيح بعض الإخوان المسلمين أنفسهم فى الانتخابات النيـابية ، وقـد قال الـشيخ أبو زهرة: إن ترشـيح بعض الإخـوان المسلمين ، الذين

يستمسكون بالعروة الوثقى ، ويضعون للدين الاعتبار الأول فى نفوسهم أمر واجب ، لأنه يحمى جماعة الإخوان ، وينشر دعوتهم ويفيد الحياة النيابية فى مصر .

أما حمايته لجماعة الإخوان ، فلأن وجود نواب يمثلونهم يمكِّن الجماعة من أن ترفع صـوتًا فى دار الشـــورى بالشكاوى العـادلة ممـا يقع على أعـضـائهـــا من مظالم أو اضطهادات أو نحو ذلك ، وهو ما تتعرض له الجماعة فى مصر ، وأما أنه سبيل لنشر فكرتها فلأنه يمكِّن ممثليـها من أن يدلو بآراء الجماعة الصحيـحة فى كل ما يعرض من قوانين فى مسائل إدارية ونظامية ، وأن صوتهم سيكون صوت الإسلام يتردد تحت قبة البرلمان ، وهو رقـابة قوية تستـمد قوتها من الدين ، وضـمان وثيق لكي تسيـر أمور الدولة فى قابل أمرها غـير متجانفـة عن الإسلام ولا مجافية لأحكامـه ، وأما فائدته للنيابة فى مصر ، فلأن نواب الجماعة سيكونون ممثلين لفكرة فوق تمثيلهم لناخبيهم ، وسيعملون تحت سلطان هذه الفكرة ، على أن يكونوا رقباء على الحكومة ، فاحصين لأعمالهم ، ناقـدين أو مؤيدين ، على أساس من القسطاس المسـتقيم ، وبذلك يعلم سائر النواب وتعلم الأمة أن عـمل النائب ليس التردد فى الدواوين حاملاً للشـفاعات متـوسلاً للرجاء لقـضاء الحاجات ، فـلا يكون عنده قوة للاعـتراض على من توصل إليهم ولا للرقابة عليهم . . إن عمل النائب الذى رشح له هو أن يراقب الوزراء لا أن يرجـوهم ، وأن يصلح الإدارة المصرية لا أن يفـسدهـا ، وأن يقطع السبـيل على من يجعلون الأمور تسير بالشفاعة والضـراعة ، لا أن يروج الشفاعة فى صفوف القائمين بالأمر فى الكافة ، على هذه الجادة يسير ممثلو الإخوان فـيكونون مثلاً صحيحًا لممثلى الأمة ، وما يجب أن يكون عليه النائب الذى يعرف غايته وغرضه وهدفه .

المشاركة الثانية :

فى عام ١٩٤١م اتخذ المؤتمر العـام السادس للجماعـة قرارًا هو الأول من نوعه فى تاريخها بأن يشترك الإخوان فى الانتخابات النيابية التى ستجرى عام ١٩٤٢م ، ويقول الإمام «حسن البنا» فى مقال مهم نشرته مجلة الإخوان المسلمين : «إن مكتب الإرشاد اختـار هذا القرار ، واتخـذه بعد دراسـة للموضوع من كل وجـوهه ، وهو مع ذلك يرقب سير الأمور عن كثب ، وسيرسم للإخـوان طريق اشتراكهم فى هذه الانتخابات

على ضوء ما سيرى من ظروف وملابسات ، وسيكون رائده فى ذلك الحكمة التامة ، ومـراعـاة الظروف العـامـة والخـاصة ، وأن يـكتسـب للدعـوة أعظم الفـوائد بأقل التضحيات» .

وبالفعل خاض الإمام حسن البنا الانتخابات النيابية مرة أخرى ، حيث رشح نفسه للمرة الثـانية فى دائرة الإسماعـيلية ، ومعـه عدد من رموز وقيـادات الإخوان الذين رشـحوا فى عـدد آخر من الدوائر على مـسـتوى القطر المصـرى ، وقد فـشلت كل الضغوط التى مارسهـا الإنجليز على الحكومة المصرية ومارستها الحـكومة على الجماعة لسحب الإمـام البنا ترشيـحه ، إلا أن قرار الجـماعة هذه المرة كـان بالرفض ، وأصر على خوض الإخـوان الانتخـابات مهـما تكن النتـائج، وبالفعل مارس الإنجـليز كل وسائل الضـغط والتزوير حتى انتـهت الانتخابـات لما خطط لها من قبل بعـدم دخول مرشحى الإخوان البرلمان وعلى رأسهم الإمام البنا .

المشاركة الثالثة :

أما المشاركة الثالثة للإخوان المسلمين فى الانتخابات البرلمانية ، فكانت بشكل فردى فى انتخابات ١٩٧٦م و ١٩٧٩م ، وقد نجح فى الأولى الشـيخ «صلاح أبو إسماعيل» وفى الثانية نجح الشيخ «صلاح أبو إسماعيل» إلا أنه لم يكن منضمًا للجماعة وقتها ، ومعه الحاج «حسن الجمل» .

وتأتى أهميـة هذه المشاركة - حتى لو كـانت بشكل فردى - فى أنها كـانت بمثابة ميلاد الجماعة والحركة الإسلامية بشكل عام من جديد بعدما لقيته الحركة الإسلامية - وفى القلب منهـا جمـاعة الإخـوان - من تعذيب واضـطهاد وتشـريد على يد النظام الناصرى ، سواء فى ١٩٥٤م أو ١٩٦٥م ، ومن ناحية أخرى كانت انتخابات ١٩٧٦م أول انتخابات حـقيقيـة تشهدها مصـر بعد ثورة ١٩٥٢م، كما أنها تـعد النتاج الأول للتعـددية السياسـية والحزبيـة بمصر التى أقرها الرئيـس الراحل «أنور السادات» ، ثم انتخابات ١٩٧٩ التى فصلها النظام المصرى على مقاس معاهدة كامب ديفيد .

وقد كان للشيـخ «أبو إسماعيل» والحاج «الجمل» دور كبـير فى مجلس ١٩٧٩م ،

والذى تم فيه تشكيل لجان تقنين الشريعة الإسلامية ، التى شارك في كثير منها الشيخ صلاح أبو إسماعيل ، وقد انتهى هذا المجلس عــام ١٩٨٢ من إعداد سبعة مشروعات متعلقة بقوانين العقوبات المدنى والتجارى والإجراءات والمرافعات .

- دورة ١٩٨٤م:

وفى عام ١٩٨٤م كــانت أول مشــاركة رســمية لجــماعــة الإخوان فى الانتــخابات البرلمانيــة بعد الثورة ، حــيث تحالف الإخــوان مع حزب الوفد ودخل ٨ أعــضاء من الإخوان البرلمان ، وهو مــا يجعل عام ١٩٨٤م من العلامات الــبارزة فى تاريخ العمل السياسى للجــماعة ، حيث خاضت الجمــاعة الانتخابات بالتحــالف مع حزب الوفد الجديد بقــائمة موحــدة بعد اشتــراطات السلطة إجراء الانتــخابات بالقائمــة للأحزاب الرسمية ، التى اشترطت الحكومة حصولها على نسبة ٨٪ على مستوى القطر المصرى للفوز بمقــاعدها بالبــرلمان ، وهي النسبــة التى تحققت لتــحالف الإخــوان والوفد ولـم تتحقق لقوائم حزب التجمع أو حزب العمل .

وقد كــان التحالف نتــيجــة لاتفاق بين الأستــاذ «عمر التلمــسانى» المرشــد الثالث للإخوان - و «فؤاد ســراج الدين» باشا - زعيم حزب الوفد - وكانت لفــترة السجن التى قضاهــا الأستاذ عمر التلمــسانى مع فؤاد سراج الدين باشــا فى أحداث سبتــمبر ١٩٨١م تأثير مشتــرك فى هذا التقارب بين قوتين ، كثيراً مــا كانا فى خلاف قبل ثورة يوليو ١٩٥٢م ، وكل منهمــا يمثل اتجاهًا مختلفًا ، فــالإخوان جماعة إسلامــية ، أما الوفد فهــو حزب ليبرالى أصيل ، إلا أن ما وضــعته السلطة من قيود كان كــفيلاً بأن يقبل كل من الطرفين هذا التحــالف ، فالوفد كان متأكدًا أنه لن يــحوز على نسبة الـ ٨٪ من الأصوات ، كما أن فرصة مشــاركة الإخوان فى الانتخابات دون التحالف مع حزب رســمى تكاد تكون معــدومة ، ولذلك كــان التحــالف الذى وصفــه المستــشار «محمد المأمون الهضيبى» - المتــحدث باسم (الإخوان المسلمين) وقتها - بأنه تعاون ، وليس فرضا لرأي أحد الطرفين على الآخر .

ودارت المعركة الانتخابية ، ولم يفُز من أحزاب المعارضة سوى قائمة تحالف (الوفد - الإخــوان) وهي القائمــة التى نجح فــيــها ثمــانيــة من الإخوان ، وهم : «حــسن

الجمل»، و«محفوظ حلمى» و «محمد المراغى» و «محـمد الشيشتانى» و «حسنى عبد الباقى» و «محمد المسمارى» و «الشيخ محمد المطراوى والأستاذ «حسن جودة» . وإن كان النواب الستة قد مارسـوا نشاطهم البرلمانى تحت اسم حزب الوفـد ، إلا أنه كان لهم أداؤهم المتميز والمستقل ، الذى كان يؤكد هويتهم الإخوانية ، ولكن دون إعلان.

وقد اعتبـر المراقبون أن هذه المشاركة كانت محـاولة من الإخوان لجس نبض القيادة السياسية التى أكدت فى أكثر من مناسبة أن أخطاء الرئيس الراحل «أنور السادات» فى التعامل مع المعارضة لن تتكرر!

ولكن . . كيف استـعد النظام السياسى لهذا التـحالف الجديد الذى يضم جناحين قويين لهما وجودهما التاريخى والشعبى ؟!

والإجابة تتضح بتـعيين الدكتور رفعت المحجوب على رأس النواب الـعشرة المعينين ثم اختياره فى سـابقة تعد الأولى من نوعها رئيسًـا للبرلمان ، وذلك لكونه من الحرس التقليدى لحـركة يوليو ، ولديه القدرة على مواجهـة كل من الإخوان والوفد ، إلا أن الممارسـة أثبتت عكس ذلك ، حيث اسـتطاع نواب الإخوان بإصـرارهم أن يستكملوا النقاش حول مشروعات تقنين الشريعة الإسلامـية، وقام البرلمان بعقد جلسات استماع حول الدعـوة الإسلامية وتطبـيق الشريعة الإسلامـية ، ودعت اللجنة بالفعل زعـماء ورؤساء الأحزاب والتيارات السياسية ، وشارك فـيها الأستاذ «عمر التلمسانى» المرشد العام لـلإخوان المسلمين وقـتئذ، ولم يدم مـجلس ٨٤ كثـيرًا لعـدم دستوريـة قانون الانتخابات الذى أجريت به الانتخابات ، وهو قانون الانتخاب بالقائمة النسبية ، وتم حل المجلس بداية عام ١٩٨٧م.

ثم جـاءت انتخـابات ١٩٨٧م لتكون الإعلان الأوضح والأقـوى لوجود الإخـوان المسلمين فى الساحـة السياسيـة لعدة أسباب ، لعل أبرزها وأهمـها على الإطلاق هو الإعلان عن مـيلاد شـعار (الإسـلام هو الحل) ، الذى رفعـه التحالـف الإسلامى ، والذى ضم بجانب جماعة الإخوان المسلمـين حزبي العمل والأحرار ، وهو التحالف الذى أثمر عن ٦٠ مقعدًا للإخوان منهم ٣٦ مـقعدًا ، وهو العدد الذى منحهم المرتبة الأولى فى صفوف المعارضة .

وتشهد مضــابط هذا المجلس المعروفة باسم مضابط الفصل التـشريعى الخامس، أنه كانت هناك معارضة حقيقية محــترفة ، كان نواب الإخوان يحتلون القلب فيها ، كما نجحوا فى حل كثير من هموم الشعب ، وكانوا سببًا فى إحراج الحكومة كثيرًا .

ولم يدم عمر هذا المجلس كثيًرا ، حـيث حكمت المحكمة الدستورية العليا ببطلانه عام ١٩٩٠م لعدم دسـتورية قانون القائمــة النسبية الذى أجريت بــه الانتخابات ، ثم كانت انتـخابات ١٩٩٠م التى قاطعـها الإخوان مع باقى الأحـزاب والقوى السياسـية الأخرى عدا حزب التجمع اليسارى لعدم وجود ضمانات حقيقية لنزاهة الانتخابات .

ثم خاضت الجـماعــة انتخـابات ١٩٩٠م تحت نفس الشعــار (الإسلام هو الحل)، وهي الانتــخابات الــتى أجريت بنظام الـفردى أيضًــا ، إلا أن هذا لم يمنع اسـتمــرار التحالف الإسلامى بين الجماعة وحزب العمل ، وقد خاضت الجماعة هذه الانتخابات بمائة وخمسين مرشحًا فى ظل ظروف سياسـية وأمنية غاية فى القسوة تمثلت فى تحويل ٨٢ من قـيادات الإخـوان إلى القـضاء العـسكرى وتمت مـحاكـمتـهم عـسكريًا فى ٢٣/ ١١/ ١٩٩٥م بعد حملة اعتقالات دامت عدة أشهر فى الفترة من يناير إلى أكتوبر ١٩٩٥م ، وقضت المحكمة بـسجن ٥٤ منهم بأحكام تراوحت بين ٣ و ٥ سنوات فى محاولة من الحكومة لإجـهاض عملية إقدام الإخوان على خوض الانتـخابات البرلمانية لعام ١٩٩٥ الـتى كانت أسـوأ انتخابـات شهدتهـا مصـر ، ولم ينجح من مـرشحى الإخوان والتحالف سوى نائب واحــد ، وهو نائب الدائرة ٢٥ بالقاهرة الأستاذ «على فتح الباب» عضو المجلس الحالى ، كما شهد مجلس ١٩٩٥م أكثر من ٩١٥ طعنًا فى صحة عضــوية نوابه ، وقد أكمل مجلس ٩٥ دورته ، وأطلق عليه المراقـبون أوصافًا عدة ، منهــا : «مجلس سيئ الســمعة» نـسبة للقــوانين سيئـة السمعــة التى أقرها ، و«مجلس نواب القــروض» نسبة للنواب الذين حـصلوا على قروض بنكية بضــمانات وهمية ، ورغم صدور الحكم التاريخى للمحكمة الدستورية فى يوليو ٢٠٠٠م ببطلان هذا المجلس لعدم الإشراف القضـائى على الانتخابات التى أجريت فى ١٩٩٥م ، إلا أن المجلس استكمل فصله التـشريعى وقد دفع حكم الدستورية رئيس الجـمهورية إلى إصـدار قرار بقــوة قــانون لفض الفـصل التـشريـعى السابع (مـجلس ٩٥) وإجـراء

الانتخابات فى مـوعدها نهاية عام ٢٠٠٠م تحت إشراف قضائى ، وكـانت انتخابات ٢٠٠٠م التى فاز الإخوان فيـها بسبعة عشـر مقعداً من إجمالى ٧٠ مرشـحًا خاضوا الانتخابات تحت شعار (الإسلام هو الحل) .

- انتخابات ٢٠٠٠ :

وتكتسب انتخابات ٢٠٠٠م التى أجريت على ثلاث مـراحل خلال شهري أكتوبر ونوفمبـر ٢٠٠٠م أهمية خاصـة ، حيث إنها جاءت فى إطار ومناخ سـياسى عام لم يكن فى صالح المجلس من حيث ممارسة صلاحياته وسلطاته التى افتقدها أمام السلطة التنفيـذية ، ومن ناحية أخـرى كانت هذه الانتخـابات بشكل أو بآخر فرصـة للقوى والأحزاب السـياسيـة التى قررت خوض تلك الانـتخابات فى اخـتبار وجـودهما فى الشـارع السيـاسى ، خـاصة أنهـا الانتـخابات الأولى الـتى تجرى فى ظل الإشـراف القـضائى ، إلا أن هذا لم يمنع الحكومـة المصـرية من ممارسة جـميع أشكال الضـغط وممارسة كل أنواع البلطجة على مرشحى الإخوان ، حتى لا ينجح أحد منهم ، ورغم هذه الضغوط التى لم يتعرض لها سوى مـرشحى الإخوان استطاعت الجماعة أن تفوز بسبعـة عشر مقعـداً ، كانوا سببًا فى سـخونة أداء مجلس الشعب - حـتى كتابة هذه السطور.

- قضايا مشتركة :

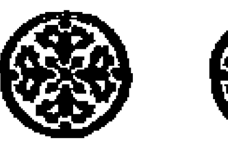
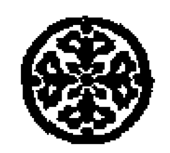
خلال مشـاركات الإخوان فى مجالس ٨٤ و٨٧ و٩٥ و٢٠٠٠م كـان هناك العديد من القضايا المشتركة التى تحمل نواب الجماعة مسئولية طرحها والدفاع عنها ، أهمها : قضايا الحريات السـياسية ، والتصدى لقانون الطوارئ ، والإصـلاح السياسى العام ، وعلاج القـضايا الاقتـصادية ، وإصلاح الأجـهزة الإعلامـية ، وتبنى قـضايا الوطن العربى والأمـة الإسلاميـة ، خاصة قـضيتي فلـسطين والعراق ، إضافـة إلى إصلاح التعليم ، وتقديم رؤى بـديلة وكاملة للمنهج الإسلامى فى كل هذه القضـايا وغيرها من القضايا الحديثة التى تطرأ على الساحة .

ويبقى فى النهاية أن المجتمع المصرى يعوِّل كثيرًا على وجود ممثلين لجماعة الإخوان

فى أي مجلس ويعتبرهم نوابه الحقيقيين ، يتابعهم ويطلب منهم الكثير، وعلى الجانب الآخر يقف نواب الإخوان واضعين المصلحة العامة أمام أعينهم ، ومجنبين كل ما من شأنه أن يأتى عليهم بشكل شـخصى ، ويكفى أنه عبر تاريخ مشاركـتهم فى المجالس النيابية لم يتورط أحدهم فى قضايا شيكات دون رصيد أو يقدم فيه طعن بالتزوير ، أو يقدم فيه بلاغ لمجلس الشعب لقيامه بالحصول على مصلحة خاصة .

وأقف قليلاً مع ما كتبه الإخوان فى نهاية الفصل الأول من الكتاب حيث يقولون :
إن الشعب يعتبـرهم نوابه الحقيقيين ، يتابعهم ويطلب منهم الكثـير . . وأعتقد أنه لم يحالف الحظ رؤية الإخوان لأن الشعب أو المواطن المصرى الذى ذهب إلى الانتخابات ليدلى بصوته لا يمثل ٥٪ من أصوات الناخبين حيث أؤكد أن الناخب المصرى الحقيقى والذى يمثل الطبقة الوسطى أو المثقـفة قد اختفى فى الانتخابات حـيث أصبحت المقار الانتخابـية هي مجرد جمـعية استـهلاكية يهـرع إليها البسطاء الحـالمين بفراخ أو زيت الجمعية . .

ولأن الدين كـما قلت هو الذى يـستطيع سـد جوع الفـقـراء فكان وسيلة سـهلة للإخوان المسلمين للوصول إلى تلك الأصوات الرخيصة التى لا تفكر إلا فى سد أفواه أبنائها الجائعة .

الفصل الثالث

جمال أسعد والإخوان المسلمون

الحقيقة . . كلما دخلت فى القراءة عن جماعة الإخوان المسلمين كلما شعرت أننى أطفو على السطح نتيجة للتناقض الرهيب فى فلسفة الإخوان وطرق تعاملها حيث تطرح تساؤلات عن مواقفها المختلفة إزاء كثير من الآراء والتصرفات مما يدفعنى إلى رؤية جديدة عن جماعة الإخوان والمحاولة المستمرة التى يعيدوا فيها تدوير الجماعة فى كل مرحلة من مراحل التجارب البرلمانية فمثلاً قد استشهدت فى بداية الكتاب بأسلوب الجماعة إزاء المرأة والدين فى برلمان ٢٠٠٠ ومدى التحضر فى التعامل مع النائبة جورجيت قلينى بما يدل على عدم التعصب ولكن مع بحثى المستمر عن فترات لم أعاصرها كصحفية برلمانية كان كتاب جمال أسعد (إنـي أعترف) حول تجربته البرلمانية كأول مسيحى معارض ينجح بالانتخاب المباشر منذ ثورة يوليو ٥٢ مع التحالف الإسلامى (العمل - الإخوان - الأحرار) ، مرجع أساسى لتلك الأحداث ولهذا سأنقل بشكل حرفى للفصل الثالث «مع الإخوان المسلمين»:

وجاءت نتيجة انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤ ، التى كانت هذه المرة بنظام القوائم الحزبية ، وكان من المفترض أن يخوض حزب التجمع هذه الانتخابات بأكثر من قائمة على أن تكون هناك قائمة خاصة بالحزب فى أسيوط. وقام خالد محيى الدين بطرح اسمى لأكون على رأس القائمة الخاصة بالحزب فى أسيوط ، وبرر ذلك بعدة اعتبارات منها أننى قبطى والدائرة يوجد بها أكثر من ثلاثين بالمائة أقباطًا ، بالإضافة إلى تواجدى الجماهيرى الفعلى داخل المحافظة وبين جماهيرها . لكن حزب التجمع بأسيوط كان له رأي آخر، لأننى كنت على خلاف مع أعضاء الحزب فى أسيوط ، وشهدت الفترة السابقة للانتخابات عدة معارك ومشاحنات معهم كان السبب فى ذلك أنهم كانوا يعتقدون أننى ماركسى ، ولا أعلم كيف اعتقدوا هذا (؟!) ، لكنهم اكتشفوا أننى ناصرى . وكانت هذه بداية الحرب علي ، وقاموا بطرح قائمة الحزب فى أسيوط وكان ترتيبى فيها السابع (!!).

من جانبى ، قمت بالاتصال تليفونيًا بخالد محيى الدين ، الذى كان له موقف

حازم وقــاطع أن أكون على رأس القــائمة . ثم توصلنا إلى حــل وسط وهو أن أكون الثانى فى قائمة حــزب التجمع بعد صلاح فراج أمين الحــزب فى أسيوط وهو مرشح فئات بينما أنا مــرشح على مقعد العمال ، وبالتالى فإن الحــزب إذا حصل على مقعد واحد فقط سيكون من نصــيبى بصفتى مرشح العمال . وقــد وافقت بالفعل على هذا الاقتراح ، لكن أعضــاء الحزب فى أسيوط رفضوا ذلك رغم محــاولات خالد محيى الدين الوصول إلى صيغة مرضيــة لجميع الأطراف ، لكنه فشل واتصل بى تليفونيًا فى القوصية وقال : إن أعضاء الحــزب فى أسيوط يحاولون ليّ ذراعه وهذا لن يحدث ، ولن يستطيع أحد أن يفعل ذلك معه ، وكان مــن المفروض طبقًا لهذا النظام الانتخابى باستطاعة الحزب إكــمال قائمة أسيوط بأشخاص آخرين أعــضاء فى الحزب من خارج المحافظة لأن حزب التجمع فى أسيوط ليس لديه العدد الكافى لإكمال القائمة . وكان خالد مــحيى الدين قــد وعد بإمداد أســيوط بعدد من المرشــحين الذين هم فى الواقع أعضاء فى لجنة الحزب بالقاهرة . لكن عندما وجد خالد محيى الدين هذا الموقف من قبل أعضاء الحزب فى أسيوط رفض إمدادهم بأي مرشحين ولم تكتمل القائمة الخاصة بأسيوط .

كل هذه الأحــداث أصابتنى بــإحبــاط شديد ، وخــاصــة أننى فوجــئت أن هؤلاء الماركسيين الذين تعلمت منهم الكثير فى السياسة ، يتعاملون بانتهازية تختلف تمامًا مع مبادئهم التى لا يــكفون عن المناداة بها ليل نهار . وكانــت هذه الأحداث بمثابة المحك العملــى الذى كشف الصراع المــاركسى فى مواجــهة باقى المنابع الســياســية اليــسارية الأخرى داخل حزب التجمع ، بعدمــا هاجمونى لا لشىء سوى أننى ناصرى ، وكان فى ذلك الوقت يوجد تكتل ماركسى داخل حزب التجمع فى أسيوط . وقد أدت هذه الأحداث إلى رفــضى الترشــيح معــهم وقررت عدم خــوض التجــربة الانتخــابية وأنا مصاب بحزن شديد .

وكان القدر يخبئ شــيئًا آخر لم أكن أتوقعه . لقد جائنى المرحــوم أحمد فرغلى ، عــضــو مــجلس الشــعب فى ذلك الوقت عن حــزب العــمل ، وطلب أن أخــوض الانتخابات معه على قائمة حزب العمل ، وكان أحمد فرغلى قد سبق وتم فصله من مجلس الشعب بتــدبير من السادات بعدما تحدث فى المؤتمر الصــحفى الخاص بأحزاب المعارضة وقال : إن هناك محــاولة لاغتيال خالد محيى الدين فى القــوصية عندما كان

فى زيارة لى بمنزلى بالقوصية عُـقد خلالها اجتماع حزبى . وكـان كلام أحمد فرغلى معى على أساس أن يكون هو على رأس القائمة مـرشحًا عن الفئات وأن أكون أنا فى الموقع الثانى بالقائمة مرشحًا عن مقـعد العمال وهذا يعنى أن حزب العمل فى أسيوط إذا حصل عـلى مقعـد واحد سـأكون أنا صـاحب هذا المقعـد . طلبت منه أن ينتظر حصـولى على موافقـة حزب التـجمع الذى أنتمى إليـه وألتزم به حـزبيًا . واتصلت تليفونيًا بخالد محيى الدين وحصلت على موافقته للترشيح على قائمة حزب العمل ، وبالفعل تم ترشيحى فى اللحظات الأخيرة قـبل إغلاق باب الترشيحات . وفى نفس الوقت لم يستطع حـزب التجمع بأسـيوط خوض هذه الانتخـابات وفشل فى تكوين قائمة خاصـة به . وكان شعارى الانتخابى فى هذه الدورة «ناصـرى يرشح نفسه على قائمة حزب العمل الاشتراكى».

جاءت مرحلة التمـهيد للانتخابات ، ولـم يكن لى سابق خـبرة فى إدارة الحملات الانتخابيـة ، لقد كنت شابًا مسـيحيًا يخـوض الانتخابات البرلمانيـة للمرة الأولى فى حـياته دون أية تجـارب سابـقة على الإطلاق ، وعلى الرغـم من ذلك كانت الحـملة الانتخـابية الخاصة بانتـخابات ١٩٨٤ لها شكلها الخـاص ، كانت لها الصفـة الدينية المسيحية فلم أكن أملك العصبية القبلية والعائلية كما هو الحال فى معظم دوائر الصعيد ولا أيضًا الدعم المادى . لدرجـة أن والدى رفض وتصدى لدخولى هذه الانتـخابات وقال لى : كيف ندخل انتخابات ونحن ضعفاء لا نملك المال ولا القوة العائلية ، ومن الذى سيـحمى اللافتات الانتـخابية وإذا فشـلت فى الانتخابات سوف يأتى الخـصوم ويهدمون المنزل علينا ؟! . . وكانت هذه مخاوف لها أساس من الصحة ، لقد كان فى تلك الفترة عندما يسقط مرشح فى الانتـخابات يأتى الآخرون ويهجمون على منزله ، وكان والدى رجلاً مسالمًا ويعتبر أن مجـرد تفكيرى فى الترشيح يمثل مخاطرة كبيرة لا قبل لنا بها . . لكن كنت مقتنعًا تمامًا بما أفعل واستطعت إقناع والدى بقبول الترشيح، ودخلت الانتخابات بالفعل .

بالعودة مرة أخرى إلى الحملة الانتخابية نفـسها ، التى أدارها مجموعة من الشباب الكنسى عديمى الدراية بالسياسة لم يكن لديهم أية خـبرة سابقة فى إدارة الانتخابات ، لكن رغم كل هذا خرجت معركة انتخابية تستحق التسجيل تاريخيًا حيث تمت إدارتهم

بشكل علمى منظم ، كل شاب تم تكليـفه بمهمة مـعينة يعلم جيداً كيـف سينفذها ، وكانت الدعاية نفسها مرتبة ومنظمة تمامًا ، رغم أن الدائرة الانتخابية شديدة الاتساع، والتى تشمل أربعة مراكز كبرى ، أي نصف محافظة أسيوط ، وتبدأ من مدينة أسيوط جنوبًا مرورًا بمراكز أسيوط ومنفلوط والقوصيـة وحتى مدينة ديروط وتوابعها شمالاً . وتحولت مجموعة العـمل إلى خلية نحل لا تكف عن النشاط المتواصل ، وكانت تتم متابعـة اللجان بالسيارات نظرًا للمسـافات البعيدة التى تفـصل بينهما ، وفى كل لجنة كان هناك شاب مندوب لمراقبة العملية الانتـخابية . وبالفعل نجحت التجربة بشكل لم يكن متوقعًا ، لأن الشـباب كان مؤمنًا بالفكرة متحمسًـا للهدف . وقد حصلت على أكثر من خمسة آلاف صوت من مركز القوصية فقط ، وعلى أربعة عشر ألفًا فى باقى الدائرة ، وتم الإعلان عن فوزى بالمقعد ودخولى مجلس الشعب ، وتقبلنا التهانى فى منزلى . لكن جـاءت المفاجـأة ، ولم يحصـل حزب العـمل على نسبـة الـ ٨٪ من مجموع الأصوات على مستوى الجمهورية ، وفى هذه الحالة يتم تحويل الأصوات التى حصل عليها الحزب بالكامل إلى حزب الأغلبية وهو الحزب الوطنى (!!) ومن ثم فقد حصل مرشح الحـزب الوطنى فى دائرتى على المقعد الخاص بى . لأكـون قد نجحت وحـصلت على المقعـد من الناحـية النظرية ولم أدخل مـجلس الشـعب من الناحيـة العملية.

رغم كل هذا كانت هذه التـجربة لها وضع خـاص فى حياتى السـياسيـة . كانت تجربة ثرية جـدًا ، وشجعت بعـد ذلك الكثير من الشبـاب فى القوصيـة على خوض الانتخابات رغم أنهم لا يتمـتعون بالثقل العائلى أو المالى . وكانت تجـربتى الانتخابية سببًا فى إنهاء احتكار عائلتين أو ثلاث للانتخابات لتـصبح مفتوحة أمام الجميع . ولم يعد لـلعصبـية العـائلية نفس الحـجم السابق كـما هو الحـال فى باقى دوائر الصعـيد وأستطيع أن أقول إن الناخب العادى هو من يقف وراء نجـاح أو سقوط أي مرشح فى القوصية الآن إلى حد كبير .

فى هذه الفترة ، وبعد انتهاء الانتخابات . لم أكن قد تركت حزب التجمع بعد . وعدت إلى اجتمـاعات الحزب لأننى كنت عضواً فى اللجنة المركـزية . وكان لتجربة الانتخابات رد فعل إيجابى على موقف الحـزب . وقد قال خالد محيى الدين فى أول

اجتماع للأمانة العـامة بعد الانتخابات ، أثناء تقييمه لهـا . . لم يفز فى حزب التجمع سوى عضو واحد هو خالد محيى الدين والذى فـقد مقعده لعدم حصول الحزب على نسبة الـ ٨٪ وأضاف . . لقـد سبق وطلبت أن يخوض جمال أسعـد الانتخابات على رأس قائمـة الحزب فى أسيـوط . ولو كان حدث هذا لدخلت مـجلس الشعـب لأنه الوحيد غيرى الذى اجتاز الانتخابات بنجاح . ولو كان معنا فى الحزب لحصلنـا على نسبـة الـ ٨٪ من الأصوات . وكان خالد محيى الدين يشير بذلك إلى الموقف المتعنت من قبل أعضاء الحـزب فى أسيوط ، الذين وقفوا ضد ترشـيحى على رأس القائمة أو حتى لأكـون المرشح الثانى . لكن يبـدو أنهم رغم كل هذا أصروا حـتى بعد انتـهاء الانتخـابات على اتخاذ مـوقف عدائى تجاهى ، مـدفوعين بنوع من الحـقد ، وتكتل الماركسـيون فى أسيوط ضـدى وسحبـوا منى موقع مراسل جـريدة الأهالى بالمحافظة والتى كانت توفـر لى نوعًا من الحركة السـياسية والجـماهيرية بين مواطنـى أسيوط ، لأننى كنت من خلال هذا الموقع أتبنى القضـايا الشعبية الخاصـة بالمحافظة ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل إنهم فى اجتمـاع اللجنة المركزية للحزب بالقاهرة ، وجدت أن أعضـاء الحزب بأسيوط يـحاصروننى بشكل مـستفز كـما لو كنت مرتدًا مـارقًا أو كافـرًا؟! وأيقنت فى هذا الاجتـماع بشكل لا يدع مجـالاً للشك أن هذا السلوك يدل على أن الحزب لا هو تقـدمى ولا أي شيء آخر ولا يتفق مع أي مبادئ حـزبية ينادى ويتشـدق بها . وتأكدت من اسـتحالة الاسـتمرار داخـل الحزب فى ظل هذا الوضع المتدنى . ووضعـت الأمر كله أمام خالد محـيى الدين بصفته رئـيس الحزب ، وكان ذلك فى أثناء لقائى مـعه فى مكتبـه وقت انعقاد اللجنة المركـزية عام ١٩٨٤ . وقلت له: إننى أرى استحالة الاستمـرار فى ظل هذه الأوضاع . وبالفعل تفهم الوضع تمامًا واتفق معى فى الرأي وقال لى . . من الواضح تمامًا أنهم (يقصـد مجموعة الحزب فى أسيوط) لا يريدون التعـاون . اعتبرت هذا الكلام تصريحًا من خـالد محيى الدين أن أترك الحزب . وقـمت بتقـديم استقـالتى من الحزب . وكـانت هذه المرة الأولى التى أترك فيها حزب التجمع الذى نشأت وتربيت فيه .

عندما تركت حـزب التجمع لم يكن فى ذهنى أي قـرار مسبق بدخـول أي حزب آخر . . إلى أن وصل إلى يدي برنامج حـزب العمل الذى كان لا يزال يسـمى حزب العمل الاشـتراكى . وقرأت برنامج الحزب . ووجـدت أنه على الأقل لا يتناقض مع

مبادئى وعقائدى السياسية برغم أنه لم يكن يشبع كل أفكارى السياسية . ولم أجد أي مانع من دخولى الحزب . وفى سبيل ذلك جلست مع المهندس إبراهيم شكرى رئيس الحزب عـدة جلسات طويلة أناقش معـه البرنامج وحركـة الحزب حتى اقـتنعت تمامًا ودخلت الحزب رسميًا .

كان دخولى حزب العمل له شكل خاص ، لأنه بعد تقدمى لطلب العضوية، كان هناك المؤتمر العـام للحزب وكلفـنى الحزب أن أرشح نفـسى فى الانتخـابات الخاصـة بعضوية اللجنة التنفـيذية للحزب ، وقد حدث أن رشحت نفسى وتم انتـخابى عضواً باللجنة التنفيذية . وبذلك أكون قد بدأت نشاطى الحزبى وأنا عضو بأعلى هيئة داخل الحزب . وكانت اللجنة التنفـيذية تضم فى ذلك الوقت العديد من الرموز الاشتـراكية بالحزب مـثل أحمـد فرغلى ، حـامد زيدان ، عـبد الحـميـد غازى الذى كان أمـينًا للفلاحين بالاتحـاد الاشتراكى السابق أيام الرئيس عـبد الناصر وأبو الفضـل الجيزاوى المحامى وغيرهم ، وهم مجموعة من السـياسيين أصحاب الوضع السياسى الخاص . وكان هذا ينعكس على المناقشات داخل الحزب ، ومن ثم الحركة الإيجابية للحزب فى الشارع السياسى. واستطعت إثبات وجودى داخل الحزب ، لأننى تربيت ككادر حزبى داخل حزب التجـمع فكنت على وعي سياسى وتنظيمى عاليين . وكـان هذا واضحًا فى مناقشاتى ومواقفى داخل حزب العمل . وأدى هذا النشاط السياسى الذى أقوم به إلى حدوث تقارب شديد بينى وبين إبراهيم شكرى .

لم يستمر مجلس الشعب فى تلك الفترة حتى نهاية المدة القانونية . لقد تم الطعن بعدم دسـتورية القوائم المطلقـة للانتخابات ليـتم حل المجلس فى أوائل عام ١٩٨٧ . وكانت هذه بداية لحمـلة انتخابية جديدة . وقـامت أحزاب المعارضة بعـقد مؤتمر فى فبراير ١٩٨٧ يعتـبر من أهم المؤتمرات الحزبية فى حياة المعارضة الحـزبية فى مرحلة ما بعد ثورة ٢٣ يوليو ، حيث ظهرت المعارضة بشكل مـتماسك وتقدمت المعارضة بعدة مطالب لرئيس الجمهورية تركزت حول ضمـانات نزاهة الانتخابات وإلغاء نسبة الـ ٨٪ التى تسـببت فى خروج أحـزاب المعارضـة جميـعًا مـا عدا حزب الـوفد الذى دخل الانتخابات متحالفاً مع الإخوان المسلمين .

فى نفس الوقـت كـان هناك نشـاط دائم داخل حـزب العـــمل من أجل الإعـداد

للانتخابات والإصرار الكامل على دخول مـجلس الشعب ، وبدأت لجان المؤتمر العام واللجنة التنفيذية فى الحـزب تعقد اجتماعاتهـا لمناقشة كيفية دخـول انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧ ، والسـؤال الذى كان يفرض نـفسه كـيف يتم تجاوز عقـبة الـ ٨٪ ، وكيف سيكون شكل التحـالف مع القوى والأحزاب السياسية الأخـرى. وكان موقفى واضحًا بالنسبـة للتحالف وهو أن يكون التحالف كامـلاً مع أحزاب المعارضة ، بمعنى أن يكون التحالف مع أحزاب التجمع والأحرار والناصـريين كتيار سياسى قوى لأنهم لم يكونوا قد حصلوا على الشرعية الحزبية بعد . وكنت فى تلك الفترة قد تم انتخابى لموقع الأمين العام المسـاعد لحزب العمل الاشـتراكى وكان ترتيب قـيادات الحزب . . إبراهيم شكرى رئيـسًا للحزب، والدكـتور حلمى مراد الأمين وكـنت أنا أحد الأمناء المساعدين الثلاثة على مـستوى الجمهورية . . وكان هذا خـلال انتخابات جرت داخل الحزب فاز فيهـا التيار الاشتراكى باكتساح تام ، وكان أحمـد مجاهد ترتيبه الأول وأنا التالى له ، بينما كان ترتيب قيادات الحزب الحالية فى مـواقع متأخرة نسبيًا على سبيل المثال ، كان عادل حسين يشغل الترتيب الثامن وهناك آخرون كانوا فى التريب الخامس عشـر إلخ . . أي أن الموازين داخل الحزب كانـت لصالح الاشتـراكيين فى مواجـهة الآخرين ، وكان هذا مناخ سياسى مناسب لأن أصل من خلاله إلى موقع الأمين العام المساعد للحزب بينما احتل أحمد مجاهد - رحمه الله - موقع نائب رئيس الحزب .

فى تلك الفترة كان حامد زيدان رئيس تحرير جريدة الشعب والقيادة البارزة بالحزب قد سـافر للعـمل فى أبو ظبي وتولى عادل حـسين رئاسة التحـرير بدلاً منه ومن ثم أصبح عضواً فى اللجنة التنفيذية لكونه رئيس التحـرير . وكان عادل حسين مهتمّاً فى تلك الفترة بإجراء حوار مع الإخوان المسلمين ، ثم حدث بشكل مفاجئ تحديد موعد للحوار معهم من أجل التحالف وذلك فى مكتب إبراهيم شكرى ، رغم أن الذى كان مطروحًـا أن يكون هناك تحـالف مع أحـزاب التـجمع والأحـرار والقـوى الناصـرية والإخوان المسلمين ، وكان أطراف الحوار مع الإخوان المسلمين خمسة أفراد من حزب العمل الاشتراكى هم إبراهيم شكرى ، عادل حـسين ، أحمد مجاهد ، ممدوح قناوى وكنت أنا العضو الخامس . بينما كان يمثل الإخـوان المسلمين مصطفى مشهور ومأمون الهضيبى . وكانت المفـاجأة الثانية التى اكتشفتـها من خلال الحوار أنه تم الاتفاق على تحالف بعـيد عن التجمع والناصـريين وهذا جعلنى أشعر بالحـزن الشديد ، لأننى بلا

شك متعـاطف مع تشكيلة التحالف التى تضم الناصـريين والتجمع باعتـبارهم يمثلون نفس الاتجاه السـياسى الحقـيقى الذى أنتمى إليـه ، بالإضافة إلى أنه كـان من المؤكد سيصبح تحالفًا قويًا وأكثر عمـقًا من الناحية السياسية . لكن للأسف وجدت أن هناك «تربيطًا» قد تم مسبقًا أن يتم التحالف بين العمل والأحرار والإخوان المسلمين على أن يكون لحزب العـمل أربعون بالمائة وأربعـون أخرى للإخوان المسلمين وعـشرون بالمائة لحزب الأحرار . .

لكن يبدو أن الأمـر لن يتوقف عند حد التـحالف الانتخـابى فقط . . كمـا سبق وحدث بين الوفد والإخوان فى انتخابات ١٩٨٤ .

وكانت هناك مفاجـأة ثالثة ، بعدما نشرت جريدة الشعب لسـان حال حزب العمل بأن هذا تحالف إسـلامى وتم وضع برنامج موحـد يشمل عشـر نقاط ، هذا أدى إلى تحويل التحـالف من الصيغة الانتخـابية المؤقتة إلى برنامج سيـاسى وانتخابى فى نفس الوقت يجمع أقطابًا ثلاثة هم الإخوان والأحـرار والعمل . . وهذا كان له تأثير سلبى على موقفى الانتخابى داخل الشارع القبطى .

بالطبع من السذاجة أن يتم تصـوير هذه المتغيرات التى حدثت فى توجـهات حزب العمل بأنها قد جاءت وليـدة الصدفة لأنه بالفعل تم التمهيد لها مـسبقًا ، وكان وراء كل هذا عادل حسين الذى لعب دورًا أساسيًا فى كل ما حدث . وبدأت دلائل التغيير فى المؤتمر العام لحـزب العمل الذى سبق انتخـابات ١٩٨٧ ، حيث تم طرح برنامج له توجهـات إسلامية وتم إقرار البـرنامج من قبل المؤتمر العام ، وكـان فى هذا البرنامج تعبير مـا يسمى «بالإسلام الحضارى» الذى وضع مكانًا محددًا للأقـباط تحت قاعدة : لهم ما لنا وعليهم مـا علينا ، وكان البرنامج مفصلاً فى هذا الـصدد ، حيث تعرض لموقف الأقبـاط فى كل شيء مثل حق المواطنـة وغيرها . ومن جـانبى أخبـرت البابا شنودة الذى كانت تربطنى به علاقة قوية فى تلك الفترة بذلك الأمر .

لكن رغم عـلاقتى الوطيـدة بالبابا فى ذلك الوقت ، لم تشـفع لى فى انتـخابات ١٩٨٧ بعد ما رفع التحالف شعار «الإسلام هو الحل» ، والذى استغله الحزب الوطنى من أجل توجيه الضـربات المتتالية لى شخـصيًا داخل دائرتى ، منها على سـبيل المثال إطلاق شائعات حول التـحالف وأنه موجه بشكل أساسى ضد الأقـباط وعندما يكون

جمال أسـعد مرشح هذا التحـالف فإنه بالتأكـيد يخون الأقباط (!!)، لأنه بـانتخاب جمال أسعد يكون هناك أيضًا انتخاب الإخوان المسلمين بطريق غير مباشر (؟!).

لم يسبب التحالف المشاكل لى فقط ، بل أدى إلى استقالة بعض القيادات والرموز البارزة بالحـزب . وكانت كل المعـارك حول رئاسـة القوائم إذ تصـارع الإخوان على رئاسة مـعظم القوائـم ، وكان أبرز المستـقيلين أبو الـفضل الجيـزاوى، ممدوح قناوى وإبراهيم العزازى وهـم قيادات بارزة فى حـزب العمل وأعضـاء سابقـون فى مجلس الشـعب . . لكن الإخـوان المسلمين اسـتطاعوا إزاحـة هؤلاء من رؤوس القـوائم مما دفعهم إلى الاستقالة . وجاء دور الصراع على قائمة أسيوط .

رفض الإخوان أن أكون على رأس القائمة ، باعتبار أن هناك الدكتور محمد السيد حبيب الأستاذ بكلية العلوم بجامعـة أسيوط وأحد القيادات البارزة فى مجلس الإرشاد لجماعـة الإخوان المسلمين على مستوى الجـمهورية ، وكان رأيهم كـيف يكون جمال أسعـد المسيحى على رأس القـائمة بينما الدكـتور محـمد السيـد حبيب يكون ترتيـبه الثانى، أدى هذا إلى صـراع شديد ومـرير بين حزب العمل ممثـلاً فى إبراهيم شكرى وعادل حسين من جانب والإخوان المسلمين من جانب آخر . واسـتمر الوضع مشتعلاً لمدة عشـرة أيام متواصلة يسـتمر النقـاش فيها حـتى الساعات الأولى من الصـباح . وحاول إبراهيم شكرى إقناع الإخـوان المسلمين أن وجودى على رأس قائمة الـتحالف سيكون فى صالحهم من الناحية التاريخـية وهذا له دلالات سياسية وتاريخية يمكن أن يستغلها الإخوان المسلمون فيما بعد. . لكن الإخوان المسلمين كانوا متمسكين أن يكون السيد حبيب على رأس القائمـة . ومن جانبه أصر إبراهيم شكرى على أن أكون على رأس القائمـة وإلا فإن التحالـف قد يتعرض للانهـيار . ومنعًا للصـدام كان الحل فى النظام الانتخابى الجـديد الذى يسمح بوجود مقعـد فردى فى كل دائرة ، وبالفعل تم الاتفاق أن يتم ترشـيح الدكتور حـبيب على المقـعد الفردى وأن يتم ترك القـائمة لي والتى أصبحت خـاصة بى لا يوجد بها أى أحـد من التحالف . وقبل إعـداد القائمة اتصل أمين التنظيم بحزب العمل عبد الحميد بركات ، وقال لى إن هناك أحد المشايخ الأزهريين من مـدينة أسيـوط وهو مرشح حـزب الأحـرار سيكون ترتيـبه الثـانى فى القائمـة. وبالفعل قمت بالاتصـال بهذا الشيخ الأزهرى لكي نتـقابل فى مقـر حزب

العمل بمدينة أسـيوط ، وجاء الشيخ الأزهرى وسـأل عن ترتيبه فى القـائمة وقلت له الثانى ، وبادرنى بالسؤال ومن سيـكون الأول ؟ قلت له : سوف أكون أنا ، وسألنى مرة أخرى . . ومن تكون أنت؟ . . قلت: أنا جمال أسعد. . ، لكنه نظر إلي ساخرًا وقال : جمال أسعد عبد الملاك النصرانى يكون رقم واحد وأنا الثانى (؟!) قلت له : يا فضيلة الشيخ قيادة الحزب فى القاهـرة متفقة على ذلك. . .فقال لى: أنا لا أقبل أن يسبقنى نصرانى فى التـرتيب (!!) وقام تاركًا القائمة وانسحب. وهنا أصـبحت قائمة التحالف فى أسيوط خالية تمامًا من أي عضو من أعضاء التحالف لا يوجد بها أي من أعـضاء الإخـوان المسلمين أو حـزب الأحـرار ، مما جعل العبء ثـقيـلاً علي . لأن الأقباط لن يقـفوا بجوارى لأننى عضو فى التحـالف. والإخوان لن يعطونى أصواتهم على اعتبار أننى أخذت مـوقع القيادى الإخوانى البارز محمد السيـد حبيب ، كما أنه لا يوجد أي منهم بالقائمة .

فى نفس الوقت كان الحزب الوطنى فى أسيوط يسعى بكل الطرق من أجل حرمان حزب العـمل من الحصول على أي مـقعد عن دوائر أسيـوط . وبالفعل قامـوا بعمل تكتل انتخابى مضاد لى من خلال استـقطاب مرشحى الوفد الذين سبق لهم الفوز فى انتخـابات مجلس الشعب السـابقة عام ١٩٨٤ ، حيـث تم ضمهم إلى قائمـة الحزب الوطنى فى أسيوط لدرجة أن عدد المرشحين الـذين خرجوا من «القوصية» ودخلوا فى قائمة الحزب الوطنى بلغ سبعة مرشحين من مـجموع اثنى عشر مرشحًا موزعين على خمـس دوائر انتخـابية . كل هذا بهـدف إسقـاطى ، ومن أجل ضمـان تحقـيق هذا الهدف، تم اختيار مرشح مسيحى من دائرة القوصية إلى قائمة الحزب الوطنى رغم أن ترتيبه جاء فى المركـز الثانى عشر والأخير (!!). . كل هذا من أجل اسـتنفار الأقباط ليعطوا أصـواتهم للحزب الوطنى . . ولم يكتف الحزب الوطنى بهـذا بل قام بإطلاق الشائعات حول ما سيفـعله الإخوان المسلمون إذا وصلوا إلى الحكم ، وأننى متحالف وضليع معـهم فى ذلك (!!) ومن ثم أصبـحت مرتدًا عن المسيـحية من وجـهة نظر الأقباط . واسـتغل الحزب الوطنى هذه الشـائعات ليحشد كل الـقوى ضدى . . إلى الدرجة التى جعلت بعض الكنائس تمنع دخولى إليهـا من أجل الدعاية الانتخابية . . ولم أكن أصـر على الدخول تجنبًـا للمشـاكل التى قد تحـدث والتى كانت عـواقبـها

وخيـمة.. وبسبب كل هذه الظروف .. كانـت هذه الانتخابات أسوأ انتـخابات من الممكن أن أمر بها فى حياتى البرلمانية!!.

لم يكتف الحـزب الوطنى بذلك .. بل قام بحـركة انتهـازية.. بعمل مـا يسمى «الضرب تحت الحزام».. وتم اختيار الكنيسة التى أنتمى إليها فى القوصية (كنيسة مار يوحنا)، لتكون المكان الذى سيتم توجيـه الضربة إلي من خلاله.. (!!).. حيث إن هذه الكنيسـة كانت تحتـاج إلى دورة للمياه وهذا طبـقًا لقانون الخط الهـمايونى ممنوع وتحتاج إلى قرار جمهورى .. ولكن من أجل اسـتقطاب أصوات المسيحيين تم إعطاء تصريح ببناء دورة المـياه ، ليس هذا فقط .. بل وإعطاء تصـريح بكل شيء ممكن أن تحتـاج إليه الكنيـسة .. وبالفعل.. حـصلوا على ما كـانوا يريدونه .. فكان الناس بسبب بساطتهم وضعف إدراكهم السيـاسى يعتقدون ، بعد هذا التصرف ، أن الحزب الوطنى أعطاهم هذا التصريح ومن ثم يستحق أصـواتهم فى الانتخابات .. أما جمال أسعد فليذهب للجحيم لأنه تحالف مع الإخوان المسلمين وارتد عن المسيحية(!!).

فى هذه الانتخابات ، لم أحصل فى دائرة القوصية ، مسقط رأسى وعقر دائرى ، سوى على ألف وخمسمائة وثلاثة أصوات فـقط .. أعتبر الصوت منهم يساوى ألف صوت .. لأنهم هم الذين كانوا يؤمنون بجمال أسعد إيماناً حقـيقيًا ، ويتمتعون بفكر ووعى سياسى عاليين .. ولكن على الـرغم من هذا الموقف داخل دائرة القوصية .. كان معى مجموعـة من الشباب الذين آمنوا بالهدف رغم أنهم لم تكن لهم أية تجارب سابقـة .. لأن الشبـاب المسيحى الذيـن وقفوا مـعى فى تجربة انتـخابات ١٩٨٤ .. انفضـوا بعيداً عنى فى انتخـابات ١٩٨٧.. بعد الإعلان عن التحـالف .. ولم يتبق سوى أصدق أصدقائى الذين أداروا مـعى معركة ١٩٨٤ من قبل .. وعلى الرغم من كل هذا استطعت أن أدير المعركة الانتخابيـة بشكل مختلف .. وكتب لى الله النجاح وحصلت على مقعد تحت قبة مجلس الشعب .

يتبقى بعد ذلك .. أن أذكر بعض المواقف الخاصة باللحظات الأخيرة للانتخابات. كان الإخوان المـسلمون فى أسيوط يرفـضون التعاون مـعى .. ليس هذا فقط .. بل إنهم قرروا عـدم إعطاء قائمـة أسيوط أي صـوت ، لأنه لم يكن يوجد بهـا أحد من أفراد التحـالف بشكل عام .. والإخوان المسلمين بشكل خـاص .. يضاف إلى ذلك

المعركة التى دارت بينى وبين الدكتور محمد السـيد حبيب القيادى الإخوانى البارز فى أسيوط . . وفى ذلك الوقت كـان المرحوم حامد أبو النصر يشغل مـوقع المرشد العام للإخوان المسلمين . . وكـان مسقط رأسـه . . مدينة منفلوط . . إحـدى مدن الدائرة التى أرشح نفسى فيها . . وكان بها عدد كـبير من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين ، ولكن تدخل فى الأمر عادل حـسين قبيل ليلة الانتخابات بساعـات وتحدث مع المرشد العام . . حامد أبو النصر ، من أجل قيام الإخوان المسلمين فى أسيوط بمناصرتى . . وبالفعل أصدر المرشد العام للإخوان المسلمين بيانًا يدعو فيه أعضاء الجماعة فى أسيوط من أجل الوقوف بجـانبى وانتخابى ، على أساس أن هذا نوع من التـقارب الإسلامى المسيحى . . وقد كان . . وحصلت على نسبة كبيرة من الأصوات من مدينة منفلوط، وأيضًا مدينة أسيوط نفسها ، بينما خـذلنى مركز القوصية، مسقط رأسى ، وكان هذا يرجع إلى سببين . . الأول أن الأصـوات انقسمت بين سبعة مرشـحين يتنافسون على أصوات المركز . . والثانى انفضاض الأقبـاط من حولى . . وبالفعل كان موقف عادل حسين والإخوان المسلمين موقفًا تاريخيًا .

أخيـراً . . هناك عـامل نفسى ، لا أسـتطيع أن أتجاهله ، حـتى تكتمل الـصورة الخاصة بهذه التجربة .

عندما بدأت العمل السياسى واستقر بى الوضع فى منبر اليسار ، ومن ثم بعد ذلك فى حزب التجمـع ، ثم الاعتقال فى أحداث سبتـمبر ١٩٨١ . . رغم كل هذا ، لم أكن أحلم بأن أكون عضواً فى مجلس الشـعـب ، أجلس على مقعد تحت القبة ، لأن كل المقاييس الـسياسية والمعطيـات الواقعيـة لا تجعلنى أحلم مجرد الحلم بمقـعد تحت القبـة(!!). . أولاً . . لأن الأطروحات الموجـودة على الساحـة طائفية ، وهـنا يجد المسيحى صعـوبة كبيرة جداً فى إمكانية النجاح. . ولن يسـتطيع أحد النجاح بأصوات المسيحـيين فقط . . وبالتالى فإنه على الجـانب الإسلامى وفى ظل وجود العصـبيات القبلية والعائلية ، فإن كان بينهم من هو مقتنع بى ، لن يعطينى صوته . . وهذا يؤكد عـدم إمكانيـة نجاحـى أو وصولى إلى مـقـعـد مجـلس الشعـب عن طريق صناديق الانتخابـات. . لكن النجاح أصبح ممكنًا فى ظل وجود القـوائم النسبية بـالإضافة إلى الدفعة الكبيرة التى حصلت عليـها فى انتخابات ١٩٨٤ ، إذ نجحت فى الحصول على

المقعـد بينما فشل حزب العـمل فى الحصول على نسـبة الثمانيـة بالمائة ومن ثم ضاع المقعد ولم أدخل المجلس .

ويحصولى على مقعد مجلس الشعب فى انتخابات ١٩٨٧ أصبحت العضو القبطى المعارض الوحيد الذى يتم انتخابه بعد مكرم عبيد فى البرلمان المصرى وهذا للتاريخ .

وكان مجلس الشـعب الذى تم انتخابه عام ١٩٨٧ . . لا يحظى بشرعيـة قانونية ، وكان انتـخابه على أساس القـوائم النسبيـة غير دسـتورى . . لقد تنبـأ كثيـرون بهذا وتوقعـوا حل هذا المجلس . . ولم يكتف البعض بالتنبـؤ . . بل طعن فى دسـتوريته بالفعل . . ونجح المحامى كمال خالد ، رحمه الله ، فى الحصول على حكم بهذا فى عام ١٩٩٠ . وكانت نتـيجة هذا الحكم أن عاد قانون انتخـاب مجلس الشعب بنظام المقاعد الفردية .

لم أكن بعيدًا عن هذا .

كنت فى مـجلس الشـعب حين نوقش قانـون الانتخـابات الجديـد بنظام المقاعـد الفردية. ولقد أكدت فى هذه المناقشات أن الانتخـابات بنظام القائمة النسبية هو النظام الأمثل لتـمثيل الطوائف الدينيـة والحزبية . . لأنه بالفـعل لولا هذا النظام لما كنت أنا جمال أسعـد المسيحى عضواً بمجلس الشعب . . وهذا الكلام حـقيقى وواقعى ، ولا شك فيه على الإطلاق . . حيث أن النظام الفردى يشـترط حصول المرشح على نسبة خمسين بالمائة زائد صوت واحد من مجموع أصوات الناخبين . . وهذا شيء مستحيل بالنسبـة للأقليات الحزبيـة والدينية فى ظل مناخ تسـود فيه الأفكار الطائفـية والسلوك الطائفى الحالـى . . يضاف إلى كل ذلك وجود ظاهرة جـديدة وخطيرة على السـاحة السياسية والتى صاحبت الانفتاح الاقـتصادى . فلقد استطاع الأثرياء الاستحواذ على أصـوات الفقـراء مسـتخـدمين قدراتهم المـالية . . بل وصلت الأمـور إلى أبعد حـد ممكن. . حيث يقوم بعض هؤلاء بإعطاء الناخب ورقة مالية من فئة العشرة جنيهات - على سبيل المثال - على مرحلتين . . نصف الورقـة يحصل عليها الناخب قبل إعطاء صوته ، ثم النصف الثانى بعـد التصويت بعدما يتم التأكـد أنه أعطى صوته للمرشح المطلوب (؟!). . وكل هذا يتم جـهارًا نـهارًا. . فى ظل غـياب سـرية التصـويت ، واستخدام البلطجـة فى الانتخابات من قبل الحكومة قبل المعارضة، مما أفـسد العملية

الانتخابية . . ولـم يعد هناك من يستـخدم "الستارة" أو أي شيء آخر يضمن للناخب حق الإدلاء بصوته فى سرية تامة (؟!).

فى ظل هذه الأوضاع السيـئة أصبح من المستحيـل على المرشح المسيحى أن ينجح فى الحصول على مقعد ودخول مجلس الشعب . . وإذا افترضنا أنه استطاع الفوز فى الجولة الأولـى ودخوله جولة الإعـادة . . فإن الأمـر فى هذه الحالة سـيكون معـقداً جداً . . لأن الإعادة ستكون بين مرشحين أحدهما مسيحى والآخر مسلم . . وفى ظل المناخ الطائفى المشتـعل . . وعدم وجود عـدد من الأقباط فى أي دائرة على مسـتوى الجمهورية بنسبة أكثر من خـمسين بالمائة . . فإن نجاح أي مرشح قبطى وحصوله على نسبة الخمسين بالمائـة زائد صوت واحد ، أصبح شيئًا مستـحيلاً . . ويعزز هذا الأمر التقـوقع السياسى من جـانب الأقباط وإحـجامهم عن الذهـاب للإدلاء بأصواتهم فى لجان الانتخابات . . وخاصة أن هناك جهلاً سـياسيًا وسلبية بين الشعب المصرى بشكل عام . . ومن بينهم الأقباط بالطبع .

ولقد صـدقت توقعاتى . . التى سـبق وحذرت منهـا أثناء مناقشة القـانون الخاص بالانتخـابات بنظام المقعـد الفردى . . ولم ينجح فى انتـخابات ١٩٩٠ سـوى قبطى واحد فقط بإحدى دوائر الإسكندرية . . وكان هذا المرشح عضواً بالحزب الوطنى . . والشىء الذى لا يمكن إنكاره أن الحزب الوطنى قام بالتزوير لصالح هذا المرشح القبطى لكي يحصل على مقعد تحت قبة مجلس الشعب .

ولأننى كنت أعلم بشكل مؤكد ما سيحدث للأقباط المرشحين فى انتخابات ١٩٩٠ . . قررت عدم خـوض هذه الانتخابات . . حرصًا على تاريخى السـياسى وحتى لا أكون بمثابة من يصارع طواحين الهواء (!!).

وظللت خارج مجلس الشعب حتى جاءت انتخابات عام ١٩٩٥ .

عندما جاء موعد الترشيح للانتخـابات التشريعية الجديدة فى عام ١٩٩٥ . . كانت قد عـادت علاقاتى مع حزب الـعمل مرة أخرى . . بعـد خلافى مع حزب التـجمع الذى سبق وذكرته من قـبل . . ولم يكن هناك أي تغيير قد طـرأ على المناخ السياسى السائد ولا على نظام الانتخابات . . لقد كانت هي نفس الظـروف السياسية والطائفية

ونفس نظام الانتخابات من خلال المقاعـد الفردية. . وفى هذه الأثناء بدأ حزب العمل يجرى معى حوارات ومناقشات لكي أخوض الانتخابات .

كنت أعلم تمامًا أن ترشيحى لخوض هذه الانتـخابات محكوم عليه بالفشل. . ولن أستطيع الحصول على مقعد تحت قبة مجلس الشعب . . لأن الظروف والأسباب التى منعتنى من خـوض انتخابات ١٩٩٠ لا زالت مـوجودة . . لذلك فإن المناقـشات مع حزب العمل كانت حـول الهدف من هذه الانتخابات ، مادمت لن أحـصل فيها على مقعد بالبرلمان . . وبعد عدة جلسات توصلنا إلى هدف سياسى محدد ، وهو أن أقوم بخوض انتـخابات مجـلس الشعب هذه المرة، ليس بهدف دخـول المجلس ولكن من أجل القيام بمعـركة سياسية وجـماهيرية من خلال التحرك بين الجـماهير . . كل هذا بغض النظر عن الحصول على المقعد داخل مجلس الشعب من عدمه . . وكان الهدف من هذه المعركة السـياسية تثبيت مـوقف سياسى مشرف لحزب العـمل وتكوين قواعد سياسية وفكرية بين المواطنين فى الشارع السياسى .

لكن الدوائر الانتخابـية فى الصعيد لهـا وضع خاص . . يجعل المعارك السيـاسية والانتخابية أمرًا شبه مستحيل. . فـهناك المناخ الطائفى المشتعل بشدة وأيضًا العصبيات القبلية والعـائلية . . ناهيك عن النظام الفردى فى الانتــخابات. . يضاف إلى كل هذا أمر آخـر . . وهو أسلوب إدارة الانتخـابات. . لأنه لا توجد أي مـؤتمرات انتخـابية والدعاية مـعتمـدة على قيـام المرشح بزيارة العائلات الكبرى وكـذلك منازل المواطنين أنفسـهم . . وبعض الأماكن العـامة التى يوجـد بها تكتـلات شعـبية مـثل الكنائس والنوادى ومراكـز الشباب . . كل هذه الزيارات لا بـد أن يقوم بها المرشح بنفـسه. . لذلك فإن الانتخابات تكون مـعتمدة على العلاقات الشخصيـة "والتربيطات" العائلية والقبليـة . . ومن هنا فإنه يستحـيل علي أن أدير معركة انتـخابية سياسـية فى دائرتى بالقوصية ، أو حتى فـى مدينة أسيوط نفسها التى يوجد بهـا عدد ضخم من الأقباط يصل إلى نسبة الثلاثين بالمائة من سكان المدينة (؟!).

لا أستطيع الإنكار . . أننى كنـت ولا زلت مبهورًا بطريقـة الدعاية الانتخـابية فى القاهرة . . أحببت المؤتمرات الانتـخابية الجماهيرية والشوادر التى يقيـمها المرشحون ، والحوارات السياسية المباشرة بين المرشحين والجماهير . . هذه الصورة المحببة إلى نفسى

والتى لا تتوافر لى بالصـعيد جعلتنى أوافق على خوض الانتـخابات فى إحدى دوائر القاهرة مرشـحًا عن حزب العمل . . ولقد وجـد الحزب أن أنسب الدوائر لى ، تلك الخاصـة بعضـو الحزب ورئيس تحـرير جريـدة الشعب . . الصـحفى مـجدى أحـمد حسين . . وكانت دائرته هي دائرة المعهد الفنى فى حي شـبرا ، والتى كان يمثلها بمقعد داخل مجلس الشعب بعد نجاحه فى الانتخابات بنظام القوائم الحزبية عام ١٩٨٧ .

فى ذلك الوقت كانت جماعة الإخوان المسلمين تعـانى من قبضة الحكومة الشديدة عليهـا . . وكان التحـالف لا يزال قائمًا بين الجـماعة وحـزب العمل . . ولو بشكل نظرى (!!) . . هنا كـان لا بد لى أن تكون هناك وقـفة ومـراجعـة فكرية وتاريخيـة لمشوارى السياسى . . وكنت أتساءل بينى وبين نفسى ، كيف أختلف مع حزب العمل الذى كان اتجـاهه إسلاميًا ، ثم أقـوم بتشكيل حزب آخـر مع المرحوم أحمد مـجاهد وأكـون نائبًا لرئيس الحـزب المنشق ، ثم أعـود إلى حزب الـعمل وأرشح نفـسى مع التـحالف الإسـلامى مرة أخـرى ؟! هذا أدى بدوره إلى سؤال آخـر . . وهو . . هل يمكن أن تكـون هناك أرض ومـســاحـة مـشـتـركـة بيـنى وبين تيـــار الإســلام السيـاسى . .(؟؟) . . مع الأخذ فى الاعتـبار منطلق واحد هام جـدًا ، هو أطروحات الإسلام الحضارى أو الطرح الحضارى للإسلام السياسى . . الذى يعنى أنه بالنسبة لنا كمسيحيين شـرقيين ومصريين ، نختلف عن أي مسيحى فى العالم لأن مـسيحيتنا بها بصمة وصـفة مصرية وإسلامـية . . وفى نفس الوقت فإن الإسلام المصـرى فيه نفس البصـمة المصرية والمـسيحـية التاريخـية ، وهذا هو تأثير الحـضارة المصـرية التى تمتد جذورها إلى أكثر من سبعة آلاف سنة ، ولها تاثير على واقعنا الحاضر . . وبذلك تجد أن الشخصية المصرية مكوناتها الرئيسية لـيست الحضارة الفرعونية فقط ، بل واليونانية والرومانية وأيضًا الحضـارتان القبطية والإسلامية . . لأن الشخصـية الحضارية المصرية عبارة عن مجموعة من الرقائق الحضارية المـتزجة مع بعضها البعض . . لكن قد نجد أن الحضارة القبطية تكون أكبر لدى شخص ، والإسلامية لدى شخص آخر ولكن فى النهاية فإن الإنســان المصرى هو نتاج هذه الحضارات ، لذلك فإن المـسيحى المصرى ، يتعامل مع الإسلام على أساس أنه حضـارة وثقافة وتاريخ وجزء من تكوينه عبارة عن عادات وتقاليد قبطية وفرعونية وعلى أساس هذا ، يمكن أن يكون بيننا قاسم مشترك ، فلا جدال أن الحضـارة والتاريخ الإسلاميين يمثلان جزءًا من تكويننا المـشترك . . بينما

نجد على الجانب الآخر أن المسيحى الغربى ينظر للإسلام والحضارة الإسلامية على أنها عدو ومنافس بينما يمثل الإســلام بالنسبة للمسيحى الشرقى والعــربى الحضارة والتراث والتاريخ المشترك .

بعد تفكيرى فى كل هــذه الأمور تولدت لدى قناعة بأن هذه الأرضية المشــتركة فى الجوانب السيــاسية والاجتماعــية والتاريخية تصلح للقــضاء على المناخ الطائفى بشكل واقعى وفعلى ، ومن ثم ولادة مناخ جديد نقى وصحى .

فى هذه الفتــرة ، وقبيل انتخــابات ١٩٩٥ كانت الحكومة تفرض حــصاراً سياســيّا وأمنيّا شديدين على جمــاعة الإخوان المسلمين وكان النظام يستعد لتوجــيه ضربة قوية للجماعة . . وجاء ذلك من خلال قضــايا قيادات الإخوان المسلمين والتى تم بموجبها تحويل هذه القيادات إلى المحاكم العسكرية ، قبــيل الانتخابات مباشرة (!!) وكان هذا التصرف يهدف إلى إجهاض طموحــات جماعة الإخوان المسلمين من خلال الضربات الأمنية المتتالية ، وبذلك تفشل الجماعة وتجد صعوبة شديدة ، بل واستحالة فى دخول انتخــابات مجلس الشعب والحــقيقة كــانت هذه التصرفــات من قبل النظام ترجع إلى قناعة الحــكومة بالتواجــد السيــاسى القوى والحقــيقى لجــماعة الإخــوان المسلمين فى الشارع؛ وذلك لأنهم سبق لهم الحــصول على عدد كبير من المقــاعد تحت قبة المجلس سواء بالتنسيق مع حزب الوفد فى انتــخابات ١٩٨٤ أو بالتحالف مع حزب العمل فى انتخــابات ١٩٨٧ ، والتى حصلوا فيــها على نصيب الأســد من بين مقاعد المعــارضة والتــحالف الذى كــان يضم الإخوان والعــمل والأحرار ، لذلك كــان لابد من قــيام الحكومة بتوجيه هــذه الضربة الأمنية وتحويل قيادات الإخوان للمحــاكمة أمام المحكمة العسكرية ، بحجة أنهم تنظيم غــير شرعى ، بعدما شعرت بالتواجــد القوى والحقيقى للجماعة فى الشارع السيــاسى . . مع العلم أن التحالف الإسلامى - العمل الإخوان - قد امتنع عن المشاركة فى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٠ .

فى ظل هذه الظروف وجدت أنه من الممكن أن أقوم بموقف ، وأخوض تجربة رائعة وتاريخيــة من خلال التلاحم والتنــسيق الانتخــابى مع جماعــة الإخوان المسلمين . . وبالطبع كان حاضراً فى ذهنى التجربة السابقة مع الجماعة فى انتخابات ١٩٨٧ وكيف أن أعضاء الجــماعة كانوا رافضين لترشــيحى على رأس القائمة الخاصــة بالتحالف فى

أسيوط . . لولا تدخل إبراهيم شكرى ، بل إن قائمتى لم تشمل أيّا من الإخوان على الإطلاق ولم يقـوموا بـالتعـاون مـعى إلا فى اللحظات الأخـيرة فى الليـلة السابقـة للانتخابات ، بعد تدخل عـادل حسين وإصدار المرشد العام السابق للجـماعة المرحوم حامـد أبو النصر بيـانه الشهـير الذى طالب فـيه أعضـاء الجمـاعة بالوقوف بـجانبى والتصـويت لصالحى . . ولكـن فى انتخابـات مجلس الشعـب عام ١٩٩٥ . . ومن خلال حـزب العمل اقتـرحت أن أخوض الانتخـابات كشريـك مع الإخوان المسلمين بصفـتى عضواً فى حـزب العمل المتحـالف مع الجماعـة ، وإن كان الوضع هذه المرة مـختلفًـا فى ظل نظام الانتخـاب على طريقـة المقاعـد الفردية الذى لا يوجـد به أية حساسـيات من مرشح تجـاه الآخر ، فأنا أرشح نفسى فى مـقعد العمـال ، وسيكون مرشح الإخوان المسلمين يتنافس عـلى مقعد الفئات . . وبذلك سـيكون الوضع أكثر حرية ولن يحدث أي تداخل أو تضارب فى المصالح الانتخابية .

ذهبت وصديقى جورج إسـحق لمقابلة المستشار مأمون الهـضيبى فى مقر التوفـيقية بوسط القاهرة ، حيث المقر السابق لمجلة الدعوة ، المقر شبه الرسمى لجماعة الإخوان المسلمين فى ذلك الوقت . . وعرضت عليـه أن أخوض الانتخابات متضـامنًا معه فى دائرته بمنطقة الدقى ، على أساس أن هذا مكسب له ، وهو مـحاصر بل «ومضروب» سياسـيًا وأمنيًا من قبل السلطة التى تشدد الحـصار على الجماعة ، ووجـودى بصفتى قبطيًـا معـه فى نفس الدائرة سوف يعطى شكلاً تقـدميًـا وحضاريًا لجـماعـة الإخون المسلمين المحاصرة ، ويظهـر مدى تطور الفكر السياسى لجمـاعة الإخوان المسلمين . لكن كانت المفـاجأة !! من قبل مأمـون الهضيبى الذى قـال لى : لا مانع . . الدائرة أمامك وادرسها ، وكما تـشاء ، إذا كنت تريد أن تخوض الانتخابات فى هذه الدائرة افعل ما تريد، هذا حقك . . وفهمت من كلامه معنى واحدًا، أنه لا يريد أن يتحمل المسئولية بأن نخـوض الانتخابات متضامنين سويًا ، وبدا من إجابتـه أننى قد حضرت إليه لكي أستأذنه حتى أخوض الانتخابات فى الدائرة ، وهذا لم يكن مقصدى ، لأنه ليس من حـقه هو أو أي شـخص آخر أن يمنع ترشـيـحى فى الدائرة ، ولكنى كنت أطلب أن نتعاون سويًا غير أنى وجدته غير متحمس للتعاون معى .

قلت له بصراحة : أريد أن نكون حليفين معًا فئات وعمال فى نفس الدائرة. فقال

أنه شـخصيّـا لا يستطيـع اتخاذ القـرار فى ذلك . . واستـمر الحوار إلى أن قـال لى بصراحة ما معناه أنه لو خاض الانتخابات متحالفًا معى سوف يخسر أصوات التيارات والجماعات الإسلامية الأخرى الموجودة بالدائرة .

إنه كلام واضح وخطير . . كانت نظرة الهضيبى ذاتيـة وتبدو فيها المصلحة الخاصة جلية . . وبالتالى رفض أن نتحالف معًا فى دائرته ، ولقد سجلت هذا الموقف بشكل علنى ، لأنه فى غيـر صالح الإخوان المسلمين وتأكـيد على ما سبق وفـعلوه معى فى انتخابات ١٩٨٧ ، حيث رفضوا أن يكونوا فى قائمة انتخابية على رأسها جمال أسعد المسيحى (!!).

إنهم لا يتغيرون.

لم يمنعنى رفض الهضيبى أن نتحالف معًا من أن أخوض الانتخابات . . ورشحت نفسى فى دائرة المعهـد الفنى فى شبرا . . إنها الدائرة التى يعتقـد حزب العمل أن بها عددًا كـبيرًا من أصـوات الأقباط . ولقـد أوضحت لحزب العـمل قبل أن أوافق على ترشيـحى فى الانتخـابات بأننى ليست لى أية قـاعدة فى هذه الدائرة ، فـهي ليست دائرتى بالصعـيد وليس معنى أن بها أقـباطًا أننى سأفوز فـهي دائرة الجماهير فـيها لا تعرفنى ولم يسبق لى خـوض الانتخابات فيهـا أو حتى فى أي دائرة من دوائر القاهرة . . لذلك طلبت منـهم ضرورة توفـيـر الدعـاية الكافـيـة ، وخاصـة أننى سـأدخل الانتخابات بشكل حـزبى . . ولا سيما أننى خضـت تجربتين انتخابيتين فى القـوصية بأسيوط وأعلم ما هي المعركة الانتخابية وما هي الدعاية الانتخابية .

وحدث ما كنت أتوقعه من حزب العمل .

فوجـئت بأنه لا يوجد مـعى أية كوادر من رجـال حزب العمل بـهذه الدوائر ولا توجد مـعى أي إمكانيات ومع هذا فـقد وجدت د. نجـلاء القليوبى زوجة الصـحفى مجـدى أحمد حـسين ، تجد كافـة ملامح التأييـد من قبل التيـار الإسلامى فى نفس الدائرة التى من المفـروض أننا نخوض فـيهـا الانتخـابات سويّا كـعضويـن فى حزب العمل، هي عن مـقعد الفئـات وأنا عن مقعد العـمال . . لكن لم أجد حتـى لافتة واحدة من القماش تم تعلـيقها لى (!!). . بينما الدعاية الخاصـة بنجلاء القليوبى تملأ كل شوارع الدائرة .

وكأننى كنت معتقلاً أنا الآخر ، ورغم أننى أتجول فى شوارع الدائرة إلا أننى كنت بعيدًا ومعزولاً عن الذين رشحونى .

الأكثر من ذلك . . كنت قد اتفقت مع الحزب على عـدم استخدام شعار «الإسلام هو الحل» . . لأننى بذلك سوف أخـسر أصوات الأقباط الذين سـيظنون أننى أخونهم ولن يتعاطفـوا معى وهم عدد كبيـر فى منطقة شبرا حيث تقع الدائرة الانتـخابية . . لذلك كان من المفـروض أن تكون هناك دعاية سيـاسية حـقيقيـة بعيد عن الانتـهازية الانتخابية توجه للتواجد القبطى بالدائرة .

لكن فى غياب الدعاية الخاصـة بى تمامًا ، وتجاهل الحزب لى . . فى الوقت الذى كانت د. نجلاء القليـوبى تجد كل مساندة ودعاية من قبل التـيار الإسلامى . . وكذلك وجود شعار «الإسلام هو الحل» ، قررت أن أنسحب من المعركة ، التى إذا استمررت فيهـا لن تكون مشرفـة لى على الإطلاق . . وقد كان . . وتنازلت قبل سـاعات من إغلاق الباب أمام التنازلات الانتخابيـة وذلك من أجل تسجيل موقف آخر للتاريخ فى هذه الانتخابات .

أعود مرة أخرى إلى انتخابات عام ١٩٨٧ التى حقـقت فيها النجاح والحصول على مقعد تحت قبة مجلس الشعب .

عندما دخلت إلى مـجلس الشعب . . كانت لدي هيبة ورهـبة شديدة من الجلوس تحت هذه القبة التى يـحلم بها كل من يعمل بالحقل السـياسى . . وكانت لدي فكرة مسبقة عن الدكتور رفـعت المحجوب - رحمه الله - هذه الفكرة صورته ناظرًا لمدرسة تلاميذها هم أعضاء مجلس الشعب أنفسهم . . كان هذا سببًا فى أن أكون مستفزًا منذ الوهلة الأولى من الدكـتور رفـعت المحجوب . . وخـاصة أننى عـضو مـعارض . . وبالتالى لم يكن عندى أي استعداد للتعاون مـعه . . وقد ظهر موقفى هذا منذ الجلسة الأولى . . فقد حدث احتـكاك معه . . إذ كنت أريد أن آخذ الإذن لأتكلم . . لكنه تجاهلنى بشكل جعلنى أنسـحب من الجلسة معلنا اعتراضى على طريقـة إدارة الدكتور رفعت المحجوب للجلـسة . . وبالفعل تم تسجيل هذا الانسحاب فـى مضبطة مجلس الشعب . . وهذا يمثـل إهانة لرئيس المجلس . . وخاصة أن الانـسحاب جـاء بسبب الاعتراض على طريقة إدارته للجلسة .

فى الحـقيقـة . . لقد قـمت بهذا التـصرف والانسـحاب من الجلـسة دون أن أدرك الخطورة التاريخية لما فـعلته . . وكانت هذه الواقعة بداية لعلاقـتى مع الدكتور رفعت المحجوب . . ومنذ تلك اللحظة حدث نوع من التـقارب بيننا . . فقد ذهبت إليه فى مكتبه مع إبراهيم شكرى الذى قـدمنى إليه . . وكانت المفاجأة أن الدكـتور المحجوب قال لى ملاحظة لم أكن ألتفت إليها من قبل . . وهي أننى أول قبطى معارض منتخب يدخل البرلمان المصـرى بعد مكرم عبيـد . . ولم أتوقع فى هذا اللقاء الأول أن تكون البداية بيننا هكذا . . فأنا نفسى لم تكن فى ذهنى مثل تلك المعلومة .

هذا انطباع عـام عن المجلس . . وجدت أنه لا بد أن أتحدث عنه قـبل الخوض فى أي شيء آخر خاصة علاقتى بأعضاء التحالف الإسلامى بشكل عام والإخوان المسلمين بشكل خاص أثناء الأداء البرلمانى تحت قبة مجلس الشعب .

وكانت البداية . . ترجع إلى ما قبل الجلسة الأولى من جلسات مجلس الشعب . . كان لابد أن يحدث عقد اجـتماع لأعضاء التحالف الإسلامى . . لأن الهـيئة البرلمانية لحـزب العمل الاشـتراكى فـى ذاك الوقت كانت تعنى أعـضـاء مجلس الشـعب من الإخوان المسلمين وحزب العمل وحزب الأحرار . . لقد كان هذا التحالف يضم ثلاثة أعضاء من حزب الأحرار واثنين وعشرين من حـزب العمل وسبعة وثلاثين عضواً من جـماعـة الإخـوان المسلمين . . كل هؤلاء هم أعـضـاء التحـالف الإسـلامى داخل المجلس . . ومن ثم فإن هذه المجـموعة البرلمانية بهـا حوالى سبعين عـضواً . . وكان يرأس المجموعة إبراهيم شكرى .

فى الليلة السـابقة لـعقـد الجلسة الأولى لمجلس الـشعب ذهبت إلى مـقر حـزب العمـل . . وذلك بصفـتى الأمين العام المسـاعد لحزب العـمل الاشتـراكى . . وهناك قابلـت الدكتور حلـمى مراد فقـام باصطحابـى معه إلى مـقر الإخـوان المسلمين فى التوفـيقية وسط القـاهرة . . حيث كان أيضًـا مقر جريدة الدعـوة لسان حال جمـاعة الإخوان المسلمين . . وكنت شديد الحرج . . ولم أتقـبل دعوة الدكتور حلمى مراد - رحمه الله - ببساطة ، لأنه لم يسبق لى أن تـعاملت مع جماعة الإخوان المسلمين من قبل . . كـذلك لا أستطيع أن أنكر أنه كـانت بداخلى الكثـير من الحواجـز النفسـية والذهنية والفكرية أيضًـا وذلك لأننى قبطى لم يسبق لى التـعامل مع قيادات إخـوانية

بهذا اللون . . باستثناء أحد قيادات الإخوان فى القـوصية كانت تجمعنى به علاقة من خلال جلسات سياسية كانـت تعقد فى منزل أحد السياسيين هناك . . وهي فى الواقع ندوة أو صـالون سيـاسى ليلى . . وقـد تعلمت من هذه الجلسـات كـثيـرًا وأن أزيل الحواجز مع هذه القيادة الإخوانية بالقـوصية . . لكن عندما كنت فى طريقى إلى مقر جماعـة الإخوان المسلمين بالقاهرة . . كان الأمـر مختلفًا تمامًا . . فـهناك سوف أجد كبار قيـادات الإخوان مثل مصطفى مشهـور ومأمون الهضيبى وسـيف الإسلام حسن البنا وغيرهم . . ومن ثم فإنه كانت بداخلى فى تلك اللحظات مشاعر مختلطة وتوتر شديد . . والذى اكـتشفت أنه انتابهم هم أيـضًا لحظة وصولى إلى المقر ومـشاهدتهم لى.

عندمـا دخلت مـع الدكـتـور حلمى مـراد فى دهاليـز مـقـر الإخـوان المسلمين بالتوفيقية. . شعرت بـنوع من القلق وعدم الارتياح وتوتر شديد . . كان مصدره ليس الخوف فقط بسبب ما كنت أسمـعه من قصص حول هذا المقر وما يدور بداخله ، ولا أيضًا مـا يدور فى عقلى من أفـكار مقلقة . . ولكـن لأننى كنت أشعـر أيضًا أن هذا المكان ليس مكانى . . خاصـة بعد المعركة الـتى خضتهـا مع الإخوان المسلمين بشكل عام وبالتحديد مع الدكـتور محمد السيد حـبيب حول القائمة الانتخـابية فى محافظة أسيـوط . . لذلك كان لدي شـعور قـوى بأننى مرفوض مـن قبل أعضـاء الجمـاعة الموجودين داخل المقر . . فلقـد سبق وأعلنوا رفضهم لى بشكل واضح وسـافر خلال معـركة تاريخيـة على رئاسة قائمـة التحالف فى أسـيوط . . وبالفـعل عندما دخلت إحدى قاعات المقر وجـدت أن جميع الحاضرين قد فوجئـوا بحضورى . . وظهر هذا بوضوح على وجوههم . . فازداد وتـأكد شعورى السابق كما تأكـد لى مدى رفضهم الشديد لى ، وكـانت عيونهم وكافة تعـبيرات وجوههم تنطق وتـقول : ما الذى أتى بجمال أسعد إلى هنا؟! ومن ثم ازداد توترى أكثر وأكثر . . خاصة فى ظل معلوماتى وقناعاتى وإحساسى الداخلى بأن هذا المقر هو مكان مقصـور فقط على أعضاء جماعة الإخـوان المسلمين . . ولا يجـوز لى أن أدخلـه . . ليس فـقط لأننى لست عـضـواً بجماعة الإخوان المسلمين . . بل ولأننى أيضًا مـسيحى لا يجوز له مطلقًا دخول هذا المكان ، وقد دار فى ذهنى العديد من الأسئلة للبـحث عن إجابات ومبررات لما قام به الدكـتور حلمـى مراد واصطحـابه لى إلى هذا المقـر . . ولماذا كـان إصراره الغـريب

والشديد لكى أحـضر مـعه إلى هذا المكان ؟ . . والآن وبعد مـرور كل هذه السنوات وحتى وفاته لم أسـأل الدكتور حلمى مراد عن السبـب . . ولكنه قد يكون أراد بهذه الخطوة أن يزيل حـاجـزًا قـويًا قـد نشـأ بينى وبين جـمـاعـة الإخـوان المسلمين . . ربما . . ؟! .

أعود إلى ما تم أثناء دخولى إلى مقر جماعة الإخوان المسلمين . . لقد لفت نظرى شيء هام جدًا . . وجدت هناك محـاضرة ليتعلم أعضاء مجلس الشـعب من جماعة الإخوان المسلمين كـيف يستطيعون أن يقـوموا بأداء ممارسة برلمانية بشكـل صحيح . . وتعريفهم الفرق بين الاستجـواب والسؤال وطلب الإحاطة . . وما إلى ذلك من أمور متعلقة بالأداء داخل المجلس . . بمعنى آخر فإنهم كانوا يقومون بإعداد أعضاء الجماعة ليصـبحوا نوابًا فـاعلين ومؤثرين داخل المجلس . . ولقـد أعجبت جـدًا بهذه الفكرة وأدركت فى تلك اللحظة كيف أن جـماعة الإخوان المسلمين تـقوم بممارسة السـياسة بشكل علمى مدروس . . وأعتقد أن هذا هو أحد المتغيرات السياسية التى طرأت على فكر جماعـة الإخوان المسلمين فى الفترة الأخـيرة ، فأصبحـوا يفكرون ويديرون دفة الأمور بشكل سـياسى . . فهم يدركون تمامًـا أنه ليس شرطًا أن تكون قيادة إخـوانية كبيرة من الناحية التنظيميـة لكي تمارس دورًا سياسيًا وبرلمانيًا بارزًا . . لأن هذا يحتاج إلى إعداد جيد ومدروس وهذا ما كانوا يفعلونه .

لم تطل بنا الجلسة التى كانت داخل مقر جماعة الإخوان المسلمين . . فأنا لم يكن بداخلى رغـبة للإطالة أو لفـتح باب الحديث ، وكـذلك كان أيضًـا أعضـاء جمـاعة الإخوان المسلمين ، الذين لم يظهر عليهم ما يدل على الترحيب بوجودى . . ومن ثم قضينا فترة وجيزة تحدثنا خلالها عن الجلسة الافتتاحية لمجلس الشعب وأهمية الممارسة البرلمانية القوية . . وسرعان ما خرجت بصحبة الدكتور حلمى مراد .

قضيت بقية الليل منفعلاً بما قد يحدث فى صباح اليوم التالى . . فهي المرة الأولى التى أجلس فيها تحت قبة مجلس الشعب . . وفى صباح اليوم التالى . . كانت الجلسة الافتتاحـية . . وبعدها كان هناك اجتمـاع للهيئة البرلمانية فى مـقر حزب العمل داخل مجلس الشـعب . . وكان جو التوتر لا يزال يؤثـر على تعاملى مع أعضاء التـحالف الإسلامى خـاصة جمـاعة الإخوان المسلمين . . وكـان الشيخ يوسف البدرى عـضوًا

بالتحالف عن حزب الأحرار . . لأول مرة كنت أسمعه يتحدث ، فوجدته يسخر من كلمـة "اشـتـراكى" . . ويعلن بصـراحـة أنه لا يوجـد شيء اسمـه حـزب العـمل الاشتـراكي . . وقد زاد هذا الكلام مـن توترى النفسى بصـفة انتـمائى لحزب الـعمل الاشتراكى . . ولكن لم يصدر منى أي رد فعل مباشر أو صريح . . فقط كنت أراقب مـا يجـرى وأدرس الوضع بشكل مـتـأنٍ ، حـتى أسـتطيع أن أتعـامل مع أعـضـاء التحالـف . . وخاصة أن ما كان يقـوله يوسف البدرى هو مجرد رأي شـخصى له ، وهو لم يكن يوما ما عضواً فى حزب العمل الاشتراكى . . لأنه حتى ذلك الوقت لم تكن كلمة «الاشتراكى» قد حذفت من اسم حزب العمل .

بالطبع لم تكن هذه الجلسـة هي الاجتماع الأخـير للهيئـة البرلمانية . . فقـد كانت الهيئة تعقد اجـتماعاتها قبل مناقشة مشروعـات القوانين أو الاتفاقيات . . وكانت كل هذه الاجتمـاعات تدور داخل مقر حـزب العمل الاشتراكى فى مـجلس الشعب . . وفى الجلسات الأولى لمجلس الشعب . . كـانت هناك اتفاقية خاصة بمنحـة مقدمة من بعض الدول الأجنبيـة . . وكنا نناقش بنود هذه الاتفاقـية فى حضـور إبراهيم شكرى ومأمون الهضيبى وباقى أعضـاء التحالف . . ووجدت يوسف البدرى يعلن رفضه هذه الاتفاقية ويطالب أن نعلن باسم التحالف الإسلامى رفضها أيضًا!!

فقلت له : لماذا نرفضها يا شيخ يوسف ؟!

فقال : إنها أموال حرام وأموال ربا ؟!

فـقلت له : يا شـيخ يوسف المنح المقـدمـة من الدول الأجنبـيـة لا تناقش بهـذا الأسلوب . . لأن أبسط رد سيـقال لك فـى هذه الحالة أنه إذا كـانت هذه الأمـوال حرامًا، فعليك بالأموال الحلال بديلاً لأموال هذه المنحة .

لكنه لم يقتنع ، ووقف أثناء جلسـة المجلس وأعلن رفضه لهذه المنحـة لأن أموالها حـرام (!!) . . فكان رد المنصة هو نفـس الرد الذى سبق وقلتـه أثناء مناقـشاتنا قـبل الجلسة . . إذ قـال الدكتور رفعت المحجـوب . . عليك بتوفير الأمـوال الحلال بديلاً لهذه المنحة ، ولم ينطق الشيخ يوسف البدرى بحرف واحد !

وفى الحقـيقة ، أنا لم أكن أقـصد تعجـيز يوسف البدرى أو غـيره . . لكن كنت

أقصد من كلامــى أثناء المناقشة ، أن أعطى لمناقشات الهيـئة البرلمانية للتحـالف صبغة سيـاسية ، لأنهم فى مثل هذه المواقف كـانوا ينظرون للأمور نظرة محـدودة وشديدة الضيق من خـلال رؤيتهم للجانب العـقدى الإسلامى كـما يرونه هم . . متـجاهلين المناخ الدولى والنظم والأعراف والقوانين الدولية التى تحكم الكثير من هذه القضايا . . وأن الكثير من دول العـالم ليس لها علاقة بالشـريعة الإسلاميـة ، فهناك قانون دولى يحكم العلاقات بين الدول . وكنت أرغب أيضًا من خلال هذا النوع من المناقشات ، أن أقوم ببناء نوع من العلاقة بين أعضاء التحالف بصفتهم أعضاء هيئة برلمانية واحدة، لكن الواقع كان عـلى العكس تمامًا . . لأن جمـاعة الإخوان المسلـمين كانوا يريدون دائما أن يكونوا مميزين ولهم صفـة سياسية خاصة بهم ومن ثم طرح سـياسى مختلف عن باقى أعضــاء التحالف . . وعن حزب العـمل بشكل خاص . . كل هذا رغم أن الشكل الظاهرى لم يكن يـنم عن هذا الخلاف . . لأن أعـضاء التـحالف كـانوا عند التصـويت يظهرون بموقف واحد داخل المجلس . . لكنهم أثناء المناقـشات التفصـيلية كانوا بلا شك يتحـدثون بخطاب سياسى يختلف عن خطاب حـزب العمل . . وكان هذا الخـلاف يتكرر بشكل دائم أثناء مناقـشة أي قـضيـة عامـة ، وكان هذا الخـلاف واضحًا وبارزًا بشكل لا يقـبل الجدال معى أنا بالتحديد ، لعدة أسـباب ، لعل أهمها أننى أنتمى فكريًا لليـسار المصرى وبالتحـديد الاتجاه الناصرى ، بالإضافـة إلى كونى قبطيًا . . فكانت لنا وجهات نظر مختلفة حول معظم القضايا .

ولعل أبرز هذه المواقف التى اخـتلفت فيها مع جـماعة الإخـوان المسلمين ، كانت عند طرح مشـروع قانون توظيف الأمـوال . . وكنت فى ذلك الوقت عضـوًا باللجنة الاقتـصادية فى مجلس الشـعب . . وكان رئيس هذه اللجنة المرحوم فـتح الله رفعت رئيس بنك التنمـية والائتمان الـزراعى فى ذاك الوقت والذى أعمل به أيضًا . . فـقد حدث شيء غريب جـدًا عند مناقشة هذا المشروع . . لقد كنا تسعـة أعضاء من اللجنة الاقتصادية بالإضـافة إلى عشرة وزراء . . وذلك لأهمية مـشروع هذا القانون فى نظر الحكومة . . ومن ثم كانت مناقـشة هذا القانون وطريقة الموافقة عليـه تتم بشكل غير طبيعى ، لم ولن يحدث فى تاريخ أي برلمان فى العالم كله ؟!

لقد كـان مجلس الوزراء مجتـمعًا فى مـقره الكائن أمام مـجلس الشعب . . وكنا

نحن كأعـضاء لجنة اقتصـادية مجتمـعين داخل مجلس الشعب . . وكـانت كل مادة ينتهى مـجلس الوزراء من إقرارها ترسل بالـيد إلى لجنة الشئـون الاقتصـادية بمجلس الشعب لمناقـشتهـا (؟!) . . لقد كانت مـهزلة كبـرى ؟! . . الأسوأ من كل هذا ، أن الدكتـور يسرى مصطفى وزير الاقتـصاد فى ذلك الوقت والذى كان حاضـراً معنا فى اللجنة الاقتصادية بصـفته المنوط به مناقشة مشروع القانون مع أعـضاء اللجنة لم يتفوه بكلمة ولم يتدخل بالحديث أو المناقشة على الإطلاق ، بل ظل صامتًا طوال الجلسة ، كأن المشروع لا يعنيه على الإطلاق ! بينما كان الذى يشارك بجدية وبشكل غير عادى هو الدكتور عادل عـز وزير البحث العلمى فى ذلك الوقت (؟!) . . وهنا تساءلت عن سر هذا التـصرف غـير الطبيـعى ، وعن علاقـة وزير البحث العلمى بمشـروع قانون اقتصـادى ؟! . . فعلمت أن الدكتور عادل عـز متخصص فى الاقـتصاد وليس له أي علاقـة بالبحث العـلمى أصلاً؟! . . وهذا بالطبع إن دلَّ على شيء ، فـإنما يدل على كيفية اختيار الوزراء فى مصر . . فقد يصبح رجل الاقتصاد وزيراً للبحث العلمى . . كما هو الحال أيضًا مع الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والبحث العلمى رغم أنه أستاذ للقانون ؟! . . بينما نجد وزير الاقتصاد د. يسرى مصطفى لا يستطيع مناقشة أخطر القوانين الاقـتصـادية التى تمس الشعب المصرى . . ولا يزال الـناس يعانون من هذا القانون حتى الآن . . وهناك الآلاف من ضـحايا شركات توظيف الأموال نتـيجة لهذا القانون المسلوق!

أردت فقط من خلال ما ذكرته عمـا يجرى داخل اللجنة الاقتصادية . . أن أسجل شهـادة للتاريخ عن كيـفية إدارة الأمـور الحيوية التى تمس رجل الشـارع العادى وتؤثر على مستقبله بطريقة تفتقر إلى أبسط قواعد الموضوعية والدقة .

نعود مـعًا إلى الحـديث عن الخلاف الذى نشـأ بينى وبين الإخوان المسلـمين حول مشـروع هذا القانون الخاص بشـركات توظيف الأموال . . لقـد كان موقف جمـاعة الإخوان المسلمـين ، بكل تأكيد ، منحـازاً لصالح شـركات توظيف الأمـوال ، ولقد وجدت أثناء مناقشـات الهيئة البرلمانيـة للتحالف ، أنه لم يكن أمامنا سـوى الانصياع لرأي الإخوان المسلمين والموافقـة على وجهة نظرهم ، ولقد كـانوا يصرون بشدة على عـدم التـعـرض بأي شيء ضـد شركـات توظيف الأمـوال أثناء مـناقشـة مـشـروع

القانون(؟!) . . وكنت الوحيد داخل التحالف الإسلامى ، أو حسب المسمى الصحيح والدقيق ، داخل الهيئة البرلمانية لحزب العمل الاشتراكى ، الذى اتفق كثيراً مع مشروع القانون وعارض شركات توظيف الأموال . . بل قمت بالتحدث داخل المجلس بشكل تفصـيلى عن هذه الشركات ، التى قـامت بنهب أموال الشعب المصـرى ، الذى كان ضحية لإعلانات شاركت فيها الحكومة ورئيس الوزراء شخصيّاً!!

لقد كان هذا الموقف أحد المواقف الكثيـرة والمتعددة ، التى توضح مدى الاختلاف الفكرى والسـياسى مع الإخـوان المسلمين . . لأنه نادراً ما اتفـقنا فى بعض القـضايا العامــة ، فلم نتفق سوى فى قضـايا الحرية والديمقراطيــة ، لكن فيما عــدا ذلك كان الخلاف قائمًا خاصة عندما يتطرق الحديث إلى إنجازات ثورة ٢٣ يوليو المجيدة .

نعود مـرة أخرى إلى مناقـشات مـشروع قانون توظيف الأمـوال . . فى أثناء هذه المناقشات ، وقف مأمون الهضيبى كممثل لفكر جماعة الإخوان المسلمين، وليس ممثلاً عن الهيئة البرلمانية لحزب العمل . . وقف يتحدث ويدافع دفـاعاً مستميتًا عن شركات توظيف الأموال بشكل تعــجبت له . . لأن هذا الكلام لا يمكن أن يقـال إزاء مشكلة جمـاهيرية خطيرة . . قام فـيها بعض الأشــخاص بالاستيـلاء على أموال الناس تحت عباءة الديـن ، ولـم يستطيعوا ردها . . لكن الهـضيبى طالب الحكومة أن تـترك الأمر لأصحــاب هذه الشركات لكي تسـدد الأموال بطريقتـها الخاصــة . . لأن الحكومة إذا استولت على أموال هذه الشركات فلن تستطيع سداد أموال المودعين ؟!

لم يعجبـنى هذا الرأي . . فطلبت الكلمة . . وقمت وتحدثت رافـضًا هذا الكلام تمامًا . . حـيث أن أصحـاب شركـات توظيف الأموال قـاموا بالاسـتيـلاء من خلال النصب والاحتـيال على أمـوال المواطنين بحجة أن الفـائدة سوف تصل إلى أكـثر من ٣٥٪ . . رغم أنه بالمنطق الاقتصادى والعلمى لا يوجد أي بنك أو أي جدوى اقتصادية لأي مشـروع استـثمارى مـهما كـان هذا المشروع يمكن أن يعطى عـائداً نسبـته ٣٥٪ للمســاهم ، بالإضافـة إلى العائد الذى من المفـروض أن يعود على صــاحب المشروع سـواء كــان شـركـة أو بنكًا . . بالإضــافـة إلى أنه ثبـت فى ذلك الوقت أن هؤلاء الأشخاص الذين يحرِّمــون البنوك ويصفون أرباحها بالربا، قد قـاموا بالمضاربة بأموال المودعين فى البـورصــات العالميـة ، حـتى إنهم خســروا مـلايين الدولارات فى لحظة

واحدة. هذا بالإضافة إلى السلوكيات الشخصية لأصحاب شركات توظيف الأموال ، التى كانت موضع انتقـاد من الرأي العام . . لأنهم كانوا يعيشون حـياة الترف والبذخ على حـساب أمـوال المودعين . . فكيف يحق لأحد بعـد كل هذا أن يقف تحت قـبة مجلس الشـعب أو أي مكان آخر ويدافع عن مثل هذه المشروعـات . . وقلت إذا كان هناك من يتشـدق بشركات الشريف على أسـاس أنها أكثر الشركـات اتزانًا . . فأنا لا أعترض على ذلك ولا أنكر أنها كانت متزنة . . لكن أتحدث عن المبدأ العام ، فإنه لا يوجد مشروع استثمـارى فى العالم يعطى فائدة قدرها ٣٥٪ أو ٤٠٪ بالإضافة إلى ما كان يسمى بكشوف البركة التى استخدمتها هذه الشركات للسيطرة على المسئولين وهذه قضيـة يعلمها الرأي العـام المصرى وتمثل وصمة عـار فى تاريخ الممارسة الاقتـصادية والسياسية والحكومة شريكة فى كل هذا ؟!

لم تكن هذه هي القضيـة البارزة فى الخلاف مع أعضاء جمـاعة الإخوان المسلمين داخل مجلس الشعب . . لقد كانت أكبر المفـارقات بينى وبين أعضاء جماعة الإخوان المسلمين حول تطبيق الـشريعة الإسلامية . . لقـد كان أعضاء الجمـاعة ينادون بتطبيق الشـريعة الإسلامـية وبشـكل جاء مـواكبًا لطـرح هذه الفكرة على المستـويين الفكرى والفقهى داخل الشارع المصرى بشكل عام . . فقمت فى إحدى الجلسات وسألت عن موقف الأقباط ومـا هو موقعهم عند تطبيق الشريعة الإسـلامية ، وقلت : نحن نعلم أن الكثـير من المنابع الفكريـة الإسلامـية مـوجودة على السـاحة الآن ، فـهناك فكر المودودى ، وابن تيميـة ، وسيد قطب إلخ. . هناك من يبدأ بتحريم سـير القبطى فى الشارع بجوار المسلم ، يفرض عليه السـير على جانب الطريق لأنه ليس من حقه ولا يملك أن يدخل فى مكان قـبل المسلم، وهناك أفكار تقـول أن الأقبـاط متسـاوون مع المسلمين طبقًا لقـاعدة لهم ما لنا وعليهم ما علـينا ، ثم تساءلت . . إذا كان هذا هو المطروح فى الفكر الإسـلامى الآن . . كـيف يتم الاتفاق بـين هؤلاء المتفـارقين لكي يكون هناك فكر إسـلامى متفق عليـه من الجميع أو على الأقل مـتفق عليـه من قبل الأغلبية . . ويتم فيه تحديد وضع المسيحـيين بالنسبة للمسلمين فى ظل تطبيق الشريعة الإسلامـية . . وكـيف يأمن المسيـحى الآن فى ظل وجود جـماعات إسـلاميـة تقتل المسيـحيين وتستـحل أموالهم ودماءهم وتكفـرهم وتعتدى على ممتلكاتهم وتسـرق ما لديهم باعـتـبار أن هذا حـلال وجهـاد فى سـبيل الـله ؟!! . . وهم فى نفس الوقت

يعملون على تطبيق الشريعة الإسلامية والوصول إلى الحكم . . فما هو موقف الأقباط من تلك الممارسات ؟!.

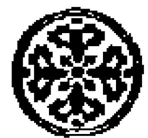
ثم أكملت كلامى قائلاً : إنها قضية مناخ طائفى لا بد أن تتم تهيئته أولاً . . وهذا لن يستطـيع أن يفعله وزير الداخليـة زكى بدر - وكان زكى بدر جالسـاً على مقـعده بالمجلس - لا هو ولا مائة زكى بدر آخر يستطيعون ذلك ، مـا دامت التربية السياسية والتربية الأسرية داخل المنزل على ما هي عليه الآن . . لأن الطفل أول شيء يفعله هو أن يسـأل عن أي شـخص يقـابله . . هل هو مـسلم أم مـسـيـحى؟! . . وهذه هي الخطورة، لذلك فإن العلاج يـبدأ من المنزل والمدرسة ووسائل الإعلام خـاصة الإذاعة والتليفـزيون . . ويجب أن نربى أطفالنا على المصـرية والوطنية وليس على الأرضـية الطائفية والفرز الطائفى .

لم يقم أحـد من أعضـاء جمـاعة الإخوان المـسلمين بالرد على ما قلتـه فى نفس الجلسة . . لكن فى اليـوم التالى . . فوجئـت بالدكتور محـمد السيد حـبيب القطب الإخوانى المعروف ، وصـاحب المعركة المشهورة مـعى فى أسيوط ، والذى رفض أن يرشح نفسه على القائمة التى أنا على رأسـها لأننى مسيحى؟! . . والذى هو فى نفس الوقت أصبح عضـواً بالهيئة البرلمانيـة للتحالف . . لقد فوجـئت به يقوم بالرد على ما قلته عن تطبيق الشريعة الإسلاميـة بقوله : نحن نؤمن أن الإخوة المسيحيين لهم ما لنا وعليهم ما علينا ولهم كل حقوق المواطنة . . بل إن الحاكم غير المسلم العادل خير من الحاكم المسلم الظالم ؟! . . وبالطبع كان هذا الرد ينطوى على رد فعل سياسى لما سبق وقلتـــه . . بغض النـظر عن الواقع الذى من المـمكن أن يكون إذا وصل الإخـــوان المسلمون أو غـيرهم من التيارات الإسـلامية الأخرى إلى الحكم . . وقد تم تـسجيل كلام الدكتور السـيد حبيب فى مضبطة مـجلس الشعب للتاريخ ليس إلا . . لأن هذا الكلام الذى قاله كان يتناقض تمامًا مع تصرفه منذ شهور قبل أن يتحدث عندما رفض الترشيح على قائمة التحالف لأن على رأسها جمال أسعد القبطى!

واختلفت أيـضًا مع جمـاعة الإخوان المسلـمين حول قضـية خصـخصة الـتعليم، والتعليم الخاص . . فلقد هاجمت خـصخصة التعليم من منطلق خطورة ذلك ، لأنه يمثل منحنى خطيراً يجعل مصر قسمين ، مما يكرس المناخ الطائفى ، المتأجج والمشتعل

بالفعل . . حيث أصـبح فى مصر نوعان من التـعليم فى مرحلة ما قبل الجـامعة . . أحدهما مـسيحى فى جانب والآخر إسلامى فى جـانب آخر . . وبالتالى هذه المدارس ستخرج أبناء مصر . . المسلمين كما هم والأقباط كما هم أيضًا . . لا يربط بينهما أي رباط وطنى مصـرى حقيقى . . وهذا كله سـيصب فى مستنقع تكريس الطـائفية . . وقد أعلنت فى مـجلس الشعب بكل وضوح أننى ضد التـعليم المصبوغ بصبـغة دينية طائفـية . . لأن التـعليم هو البوتقـة والمصنع الحقـيقى الذى ينـصهر فـيه المسلـمون والمسيحـيون ليخرج منه المواطن المصرى الحـقيقى الذى لا يعرف التـعصب وإنما يقبل الآخر ويتعايش معه .

* الموقف المتناقض المستمـر لجماعة الإخوان المسلمين يبدو واضحًـا جليّا فى كتاب جمال أسعد وأعتقد أنه لاحاجة للتعليق .

الفصل الرابع

الإخوان فى برلمان ٢٠٠٠

أثارت مشاركة جماعة الإخوان المسلمين المحظورة فى الانتـخابات التشريعية الكثير من الجدل فى الساحـة السياسية المصـرية ، بداية من الحرية النسبية التى سـمحت بها الدولة لهم مـقارنة بانتـخابات البـرلمانات السابقـة مروراً باسـتخـدامهم لهـذه الحرية للحصول على المزيد حيث أثبت الإخوان قدرة على الاستفادة بما أتيح لهم من هامش حرية للحـصول على ما يمكن الحصـول عليه فى تحرك مـتميز عن العـديد من القوى السياسية الأخرى على الساحة السياسية وأكد بدوره على ما تمارسه الجماعة من مناورة سياسية تقـوم على ترك المساحة دائمًا مفتوحة للتفـاوض والتعاون مع الجميع بداية من النظام والحزب الحـاكم وصولاً لكل القوى الأخـرى حتى الأشد مـعارضة للجمـاعة وشعاراتها .

وأعود لكتاب الإخوان الذى كـتب مقدمته المرشد العام للإخـوان المسلمين (محمد مهدى عـاكف)، وسأنقلها حرفيًـا لأن معانيها واضـحة فى تحديد المستـقبل للإخوان المسلمين :

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على سـيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، انتهى الفصل التشريعى الثامن لمجلس الشعب المصـرى ليؤكد للمجتمع المصرى حُكامًا ومحكومين ، وللعـالمين العربى والإسلامى أن الشـعار الذى رفعه الإخـوان المسلمون وهو «الإسلام هو الحل» لم يكن مغازلة للـمشاعر الإسلامية لدى الجمـاهير كما يردد البعض أو أنه شـعار غير قابل للتـحقيق كمـا زعم البعض الآخر ، فمـا قدمه نواب الإخوان فى الخمس سنوات الماضـية يؤكد أن مشروعنا فى إقـامة نظام حكم إسلامى قابل لـلتحقـيق ، فالهـدف لدى جمـاعة الإخـوان من مجلس الشـعب أو من باقى المجالس المنتخبة وحتى النقابات المهنية وكل مؤسسات المجتمع المدنى. . هو فى النهاية يصب فى إطار إقامة الدولة الإسلامية التى يتحقق فيها خير البلاد والعباد .

ولم لا؟!. . وفى إقامة المجتمع المسلم تحقيق المصلحة للجميع مسلمين وغير مسلمين ، وكم جاهدنا من أجل ذلك على مر سنوات الدعوة وفى ظل نظم الحكم المختلفة ، فكما قال الإمام الشهيد - حسن البنا : «نحن ندعو الناس للإسلام والحكومة جزء منه. . والحرية فريضة من فرائضه» ، ومن أجل ذلك فإن جماعة الإخوان المسلمين آلت على نفسها ألا تترك مجالاً إلا وتعمل فيه من أجل نشر الخير فى الأمة؛ لأن نشر الإسلام بكلياته وتفاصيله يضمن للأمة - إذا كان هو منهج حكمها - الاستقرار والتنمية والنهوض ، والرخاء والعزة والسيادة والسلام ، والأمن والطمأنينة . . والحق والعدل . . وهذا كله لن يتحقق إلا بشعار «الإسلام هو الحل» فهو الحل حقًا لكل مشاكلنا وهو الطريق لتحقيق كل ما نريد ونتمنى فى جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية والمجتمعية والتعليمية لمصلحة الوطن برجاله ونسائه أغنيائه وفقرائه الحكام فيه والمحكومين ، يقول تعالى : ﴿إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون﴾ (الأنبياء: ٩٢).

منهجنا إذًا واضح وطريقنا معلوم وأهدافنا محددة وغاياتنا حقيقية لا خيال فيها ، وممارستنا كإخوان فى شتى مجالات العمل المدنى والمجتمعى والشعبى ، السياسى والبرلمانى يشهد بها الجميع ويعرفها ولا ينكرها كل ذي بصيرة بين اتحادات الطلاب والنقابات المهنية ونوادى هيئات التدريس ومراكز الشباب والجمعيات الخيرية والمحليات والبرلمان ، وهى الممارسات التى ذاق الناس بعض ثمارها فلماذا لا تترك لها الفرصة لكى تعود من جديد وتنبعث بالخير للناس كافة ؟! يقول الله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾ (سبأ: ٢٨).

إن ممارسات نواب الإخوان المسلمين فى مجلس الشعب على مدار العشرين عامًا الماضية بدءًا من انتخابات ١٩٨٤ التى تحالف فيها الإخوان مع حزب الوفد، ومرورًا بانتخابات ١٩٨٧ التى شهدت ميلاد التحالف الإسلامى بين الإخوان وحزبي العمل والأحرار ، ثم انتخابات ١٩٩٥ التى أجريت بالفردى وحقق الإخوان فيها مقعدًا واحدًا وأخيرًا انتخابات ٢٠٠٠ التى كان من نتائجها - ولله الفضل والمنة وبسبب الإشراف القضائى عليها - أن فاز الإخوان بسبعة عشر مقعدًا فى البرلمان ، وكان لهم العديد من الممارسات والفاعليات والمشاركات المتعددة فى آليات عمل المجلس المختلفة

من تشريع ورقابة وقد شهـد بهذا الجميع ، وأنصفته وسائل الإعـلام وقوى مؤسسات المجتمع المدنى .

وها نحن اليوم نواصل المسـيرة ونستكمل ما بدأناه وندعو اللـه أن تكون انتخابات ٢٠٠٥ للفصل التشريعى التاسع أكثر ديمـقراطية وأوسع حرية لتأتى بأعداد جديدة من أبناء الأمة الشرفاء من الإخوان المسلمين وغيرهم ليقـوموا بتحمل المسئولية وليعود هذا الجهد إن شاء الله بالنفع على الأمة والوطـن (والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون).

محمد مهدى عاكف

المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين

القاهرة فى رمضان ١٤٢٦

أكتوبر ٢٠٠٥

وننقل أيضًا رؤية رئيس الكتلة البـرلمانية لنواب الإخوان المسلمين بالبـرلمان الدكتور محمد مرسى والذى سقط فى انتخابات ٢٠٠٥ :

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على سـيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، عندما قررت جماعة الإخوان المسلمين خوض الانتخابات سواء كانت برلمانية أو محلية أو تلك المتعلقـة بالنقابات المهنية لم يكن الهـدف هو خوض غمار التجـربة والوصول لمقاعد هذه الهيئـات بقدر ما كان الهدف هو ترسيخ مفهوم التـجربة الإسلامية ، وإن كان هذا المفهوم أمرًا مطلوبًا فى كل الهيـئات فإنه فى البرلمان أو مجلس الشعب ، أمر فى غاية الأهمية، وعندما قرر الإخوان خوض هذه التجربة وتحمل تكلفتها كان الهدف أسمى وأكبر من أية تكلـفة ، فالهدف هو طرح الرؤية الإسلامية وترسـيخ مفهوم أن الإسلام هو القادر على حل مشاكلنا وانتشالنا من واقعنا الأليم على مختلف الأصعدة السياسـية والاقتصاديـة والقومية والمحلية ، كـما كان الهدف هو جـعل شعارنا الذى اخترناه ليكون بصيص الأمل فى النفق المظلم وهو شعار «الإسلام هو الحل» أمرًا واقعًا وقابلاً للتطبيق.

ومن أجل ذلك بذل نواب الإخوان المسلمين السبعـة عشر كل جهد ممكن من أجل الوصول لهذا الهدف فكانت مشاركاتهم تحت قـبة البرلمان فاعلة ومؤثرة كما هي الحال خارج القبة ، وتشهـد مضابط مجلس الشعب ومحاضر لجـانه النوعية بما قدمه نواب الإخوان طيلة خمس سنوات مـهمة شهدت فيـها مصر كثيراً من المتـغيرات ، وتأثرت بكثيـر من الأمور على المسـتويين الداخلى والخارجى ، كـما شهـد العالم تغـيراً فى سياسـته وطريقه ، أما العالم العربـى فقد أضيفت إليه فـاجعة جديدة اسمهـا احتلال العراق بجوار فـاجعة الاحتلال الصهـيونى لفلسطين ، كل هذا أثر بلا شك فى المناخ السياسى داخل مصر وخارجها ، وكان الإخوان ونوابهم رقمًا مهمًا فيما يجرى ، ففى داخل البرلمان فجرنا كثـيراً من القضايا التى كان مسكوتًا عنها فى السيـاسة والاقتصاد والثقافة والتعليم ، سواء من خلال استخـدام الجوانب الرقابية التى كفلها لنا الدستور والقانون كنواب ، أو استـخدام الجوانب التشـريعية كحق أصيل للـنائب كانت تحاول الحكومات المتـعاقبـة طمسهـا ، كما كـان لنا جولات وجـولات فى القضايا العـربية والإسلاميـة سواء المتعلقة بأمن مصـر القومى أو التى تعد مصـر طرفًا أساسيًا فـيها ، فمصر هي القلب فى العالمين العربى والإسلامى مهما حاول المغرضون محو ذلك.

وفى خارج البرلمان كـانت لنا مساهمات لمسها أهالـينا فى دوائرنا ولا نكون مبالغين إن قلنا : إن القطر المصرى كله شعر بها ، ولم يكن هذا كله يتحقق إلا بشعارنا الذى اختـرناه طريقًا لنا ، ولم يكن لهذه الإنجـازات أن تستمر إلا من خـلال "الإسلام هو الحل" فهو شعار له مضمون ومعنى وأهمية لنا ولكل أبناء الشعب المصرى ، وانطلاقًا من هذا الشعار ومن خلال المسالك الدستورية للإصلاح والتغيير وجدنا أنه لا إصلاح حقيقـيًا دون أن نبدأ بالإصلاح السياسى، ووجدنا أيضًـا أن النظام البرلمانى هو أقرب النظم التى نقبلها كنظام عام لدولة إسلامية مدنية وبالتالى فإن صناديق الانتخابات هي الفيـصل والحكم، فنحن نريد للشعب الحـرية فى اختيـار من يمثله ، كمـا نتمنى من هؤلاء الأعضـاء بعد أن يضع الناس ثقتـهم فيهـم أن يكونوا على قدر المسئـولية وأن يقدموا مصالح وطنهم وشعبهم على مصالحهم الخاصة أو نظرتهم الحزبية الضيقة .

ونعود لنؤكـد أن البرلمان هو بوابة التـغيـير وهو طريق الإصلاح لبـاقى مؤسـسات

الدولة ، فـإن صلح البـرلمان صلحت باقى المـؤسسـات وذاق الشـعب ثمـار نضـاله واحتماله.

وفى هذا الكتاب لا نقدم لشعـبنا إنجازاتنا باعتبارها تفضلاً عليـهم وإنما نقدمها لهم كدليل عـرفان لمن وضع ثقـته ليس فـينا كأفـراد وإنما من وضع ثقته ومنـح صوته لـ "الإسلام هو الحل" .

د. محمد مرسى

رئيس الكتلة البرلمانية لنواب الإخوان المسلمين

فى برلمان ٢٠٠٠/ ٢٠٠٥

القاهرة فى غرة رمضان ١٤٢٦

٤أكتوبر ٢٠٠٥

* بعد رؤية الإخـوان أنفسهم عن نواب الإخـوان لعلنا نتساءل : مـاذا فعل نواب الكتلة ١٧ من الإخوان المسلمين خلال الخمس سنوات الماضية ؟

هذا السؤال رغم أنه تـبادر إلى ذهنى للإجابة عليـه من خلال تجـربتى الشخصـية كصحفية برلمانية عايشت حقيـقة الدور الذى قام به الإخوان ونشرته الصحافة تحت قبة البرلمان . . إلا أن ذات السؤال طرحه كتاب الإخوان . . فى عنوان "المعارك الرقابية" حيث حدد المعـارك الأولى بما ورد حول إصدار الكتب والمذيعات المحـجبات ثم ردوا على كافة الاتهامات بأنهم ضد الفن والإبداع بعنوان (اتهام باطل) ، حيث قالوا :

وأمام هذا الموقف الصـارم من نواب الإخوان ضد كل مـا من شأنه الضرر بتقـاليد المجتمع المصرى - خاصة ما يتعلق بالإسفاف - وجه كثير من الكتاب والمتابعين للشأن السيـاسى والثقـافى انتقـادات للإخوان بأنهم ضـد الفن والإبداع وأنهم اهتمـوا بهذه القضايا عن غيرها من الأمـور المهمة المتعلقة بالاقتصاد والمشاكل الحيـاتية والسياسية ، وما نورده فـى الصفحـات التاليـة هو خيـر رد على هذه الأقاويل التى بـخست دور الإخوان وحركتهم وتأثيرهـم فى العمل البرلمانى إلا أنه من الأفضل أن نورد هنا أيضًا

رد الدكتور مـحمد مرسى رئيس الكتلـة البرلمانية لنواب الإخوان حـول الاتهامات فى حوارات نشرها العديد مـن الصحف المصرية والعربية كالحيـاة والزمان اللتين تصدران من لندن ، والبيـان والخليج الإماراتيتين ، والشرق الأوسط ، ومن مـصر صحف : "الأسبوع ونهضـة مصر وآفاق عربية" ، وغيـرها من الصحف الأخرى ، حيث نفى الدكتـور مرسى الاتهـامات التى يطلقـها البـعض من أن نواب الكتلة يضـعون وزراء بعينهم فى بؤرة اهتمــامهم . . مؤكدًا أن نواب الإخوان تعـاملوا مع كل القضايا بدون استثناء ، وأنهم قدموا العديد من الاستجوابـات المهمة عن قضايا بعيدة كل البعد عن الثقافـة والفن والتعليم ، مثل استجواب انهـيار عمارة مدينة نصر، واسـتجواب قطار الصعيـد ، واستجواب شركة النقل والهـندسة ، واستجواب عن مدينة بور سـعيد ، واستجـواب عن بحيرة المنزلة ، ثم استجوابين عـن الدين العام ، والبطالة والزراعة ، بالإضافة لمشـروعات قوانين مهمـة جدًا ، منها : مشروع قـانون أتاح لطلاب الثانوية الأزهرية الالتحـاق بكلية الشرطة ، ومـشروع قانون لإنشـاء كلية للثروة السـمكية ، ومشروع قانون لإنشاء المحكمة الاقتصادية، وقوانين أخرى كثيرة .

وقال د. مرسى : ماذا يطلب منا ونحن نفـقد كل دورة نائبًا من نواب الكتلة، من خلال لعبة حكومية يشارك فيـها المجلس ؟! مشيرًا إلى أن الإخوان هم أحداً - وليس سواهم - الذين اعتـرضوا على عدم تنفيذ الأحـكام القضائية الخاصـة بعدم فتح باب الترشيح فى انتخابات نواب التجنيد ، رغم أنه لم يكن للإخوان فى هذا الموضوع ناقة ولا جمل . . مـؤكدًا أنهم من خلال هذه المواقف يبـرهنون على برنامجهم السـياسى والاقتصادى عمليًا ، كما أنهم يقدمون رؤية شاملة كل عام لعلاج أخطاء الحكومة من خلال رد الكتلة على بيان الحكومة.

وأشـار د. مـرسى إلى أنه لا يجب أن نتناسى أيضًـا أن نواب الإخوان يمثلون مـا يعادل ٤٪ تقـريبًا من نواب المجلس . . مـؤكدًا أنه يجب تقـييم آدائهم وفـقًا لمعـايير محددة ، منها : مدى استخدامهم للأدوات الرقابية البرلمانية المتاحة ، وحرصهم على حـضور جلسـات المجلس ، والتـفاعل مع مـا يعـرض وما ينـاقـش من مقـترحـات ومشـروعات ، ومدى قـيامهم بدورهم الرقـابى والتشريـعى داخل المجلس فى حدود

كونهم أقلية ، ومدى تعـاملهم مع القضايا الوطنية ، ومدى اهتمـامهم بمناقشة وإثارة القضايا الخارجية ذات البعد العربى والإسلامى ، مـثل الممارسات الصهيونية العدوانية المستمرة ضد الشعب الفلسطينى ، والاحتلال الأمريكى للعراق الشقيق ، وأخرى مثل توجـه فرنسـا لحظر الحـجاب على المسلمـات ، وغـيرها من القـضـايا المهمـة ، ثم مساهمـتهم فى تطوير أداء المجلس، واستخدام التـكنولوجيا الحديثة فى تسـهيل عمل النواب ، وتوفير أوقـاتهم ، مؤكدًا أيضًا أنه فى ضوء هذه المعـايير فإنهم - أي نواب الإخوان - قد استخدموا كل أدوات الرقـابة البرلمانية المتاحة أمام النواب . . من سؤال وطلب إحاطة واستجواب وطلب مناقشة وبيان عاجل واقتراح مشروع قانون . . حيث بلغ عدد الأسئلة وطلبات الإحاطة أكثر من ستة آلاف سؤال وطلب إحاطة واستجواب وبيان عاجل منذ عمل المجلس فى نوفمبر ٢٠٠٠م . . هذا من ناحية الكم .

أما من ناحية الكيف فقد استدل د. مرسى بالاستجوابات التى تمت مناقشتها خلال الفترات الـسابقة - موضحًـا أن هناك استجوابات أخـرى لم تناقش ، بعضها مـتعلق بقضايا اقتصادية ، مثل استجواب عن شركة الملاحات ، واستجواب عن فشل سياسة الأجور ، واستجـوابات أخرى عن الأزهر الشريف محاولات تدميـره ، كما أن هناك استـجوابًا عمـا جاء فى تقـرير المجلس القومى لحقـوق الإنسان . . مـؤكدًا أن بعض وسائل الإعلام وبعض الكتاب والمحللين - الذين لهم مواقف مـخالفة للجماعة - هم الذين يروجون هذا الكلام . . موضحًا أن الإخوان ليسوا ضد الإبداع ولا ضد الفن - إلا أن مـا أثاروه واعتـرضوا عليـه لم يكن إبداعًـا ولم يكن فنًا ، وهو مـا شهـد به الجميع، ونفى الدكتور مرسى أن يكون هدف نواب الإخوان من هذه الاستجوابات هو إحراج الحكومـة . . مشيراً إلى أنهم من خـلال هذه الآليات يحاولون محـاصرة بؤر الفساد بالقانون لإعطاء الفرصة لفعاليات العمل المدنى أن تعمل فى جو صحى.

ولمجلس الشعب رأي أيضًا :

قد يقـول البعض : إن هنـاك تحيزًا لنـواب الإخوان فى هذه الدراسـة وفى عرض الموضوعات . . إلا أنه وبالأرقام وبما جاء فى مضابط الجلسات وتقارير اللجان النوعية وهي موجـودة فى مكتبة مـجلس الشعب ومتـاح الاطلاع عليها وبما نشـرته الصحف

المصرية والعربية والأجنبية عن نشاط الإخوان فى البرلمان - اتهام لن يكون له وجود ، وما نورده ليس إلا جـزءًا من كل ، حيث استـخدم نواب الإخوان أكـثر من ٦ آلاف وسيلة رقابية خـلال الفصل التشريعى بمعدل ١٢٠٠ وسيلـة رقابية فى العام ، أي أن كل نائب استخدم ما يقرب من ٤٠٠ وسيلة رقابية .

وطبقًا لما جـاء فى التقرير التحليلى السنوى الرابع لأداء مـجلس الشعب فى دورته الرابعة ومن خـلال استخدام وسـيلة رقابية واحدة وهي الاسـتجواب باعتـبار أن هذه الدورة أكثر الدورات التى شهدت استجوابات فى تـاريخ الحياة النيابية (٥٣ استجوابًا) تفـوق النواب المسـتـقلون أيـضًـا على نواب المعـارضـة ، سـواء من حـيث تقـديم الاستجوابات ، أو من حيث موضوعاتها ، ثم مـن حيث مناقشتها، حيث قدموا ٣٨ استجوابًا مـنهم ١١ استجوابًا لنواب الإخوان ، والباقى مـوزعة على ٦ نواب ، بينما قدم نواب المعارضة ١٢ استجوابًا ، وكان من نـصيب حزب التجمع ٦ استجوابات ، يليه الوفـد ٤ استجـوابات ، وكلها لنائب واحـد هو محمـد عبد العـليم ، ثم تقدم الحزب الناصرى باستجوابين .

أما موضـوعات استجـوابات المستقلين فقـد تناولت قضايا الدين العـام ، والفساد بالجهـاز المصرفى ، وشركـات المحمول ، ومـشروعـات القمح والأغذية الفـاسدة ، ورغيف الخبز ، والقوانين السرية ، وتضارب القرارات الوزارية ، وإهدار مال عام فى شركة النصر للملاحات ، وحادث سقوط عـمارة مدينة نصر ، ومشروع فوسفات أبو طرطور ، والأسـرى المصريـين فى حربى ٥٦ و٦٧، وكـارثة الألغـام فى العلمين ، وتعذيب المواطنين بأقسام الشرطة ، بينما تناولت المعارضة قضايا الخصخصة ، وبحيرة البرلس ، وارتفـاع الأسعـار ، والفساد فى بعض الشـركات . . واتفق الفـريقان فى قضايا التأمينات وارتفاع الأسعار .

وجاءت نسبة مناقشة الاستجوابات حتى الآن ٣ : ١ لصالح المستقلين أيضًا، وربما يرى البعض أن زيادة أعداد المستقلين هي التى تضعهم فى المقدمة ، لأنهم حوالى ٤٠ نائبًـا ، فى حين أن نواب المعـارضة ٤١ نائبًـا ، إلا أن واقع بيـانات الاسـتجـوابات وطلبات الإحـاطة والأسئلة وحتى مـشروعات القـوانين يؤكد أن النواب المسـتقلين -

الذين استـخدموا هذه الآليـات - لا يتجاوزون ١٢ نائبًـا فى مشروعـات القوانين (٥ إخوان و ٧ اتجاهات مختلفة) ، و ١٣ نائبًـا فى الاستجوابات (٧ إخوان و ٦ اتجاهات مختلفة) ، والنسبة نفسها لا تختلف كثيرًا فى طلبات الإحاطة والبيانات العاجلة ، مما يجعل العدد فى النهاية متكافئًا.

ما سبق كـان عرضًا موضوعـيًا لأرقام ومعلومـات مجردة ذكرها التقـرير التحليلى الرابع لآداء النواب فى مجلس الشـعب وهو تقرير تصدره الأمانة العـامة للمجلس ، وإن كـان التقـرير لم يذكر لفـظ "نواب الإخوان" صـراحةً . . ثم كـانت هذه رؤية الإخوان عن أنفسهم إلا أن الحقـيقة كما عايشتها كانت تتـبلور حول عمليات التلميع المستمرة لهم .

لم يتوقف نواب الإخوان المسلمين عن عمليات التلميع أمام أبناء دوائرهم حتى ولو كانت بطلبات إحـاطة أو أسئلة لإثارة العناوين الساخنة فى محاولة لإحـداث فرقعات إعلامـية . . ورغم العديد من القضـايا والمشاكل الضخـمة التى يعانى منها المجـتمع المصرى إلا أنهم تركوا كل ما يمكن أن يعانى منه المواطن البسيط وتفرغوا دائمًا لمناقشة القضايا الفرعية فى كثير من الأحـداث لدرجة أن الدكتور سرور أبدى استياءه فى أكثر من موقف حـول ما يطرحه نواب الكتلة الإسلامـية والتى تدور معظمهـا حول نانسى عجرم وروبى وإيناس الدغيدى وملكات الجمال والفياجرا الإسرائيلية المضروبة والمطربة نيللى مقدسى اللبنانية .

وبنظرة شاملة على أعمال الكتلة الإسلامـية بمجلس الشعب خلال الخمس سنوات الماضية نجد أنهم اتخـذوا أسلوب المراحل والذى يشكل أسلوب الفكر الإخوانى حيث بدأ نواب الإخـوان مع بداية دور الانعـقـاد الأول عام ٢٠٠٠ بـالمرحلة الأولى والتى حاولوا فيـها الظهور بشكل علنى داخل الجلسات واللـجان ووسط جميع التجـمعات التى تضم نواب المجلس من مختلف الاتجاهات سـواء من المعارضة أو الحزب الوطنى أو المستقلين وانتقى نواب الإخوان مقاعدهم بين نواب الوفد والتجمع والناصرى وأمام المستقلين فى قلب كـتلة المعارضة مما يساعدهم على المشـاركة والاطلاع على أي نشاط برلمانى للمعارضة والمستقلين وتم اختيار الدكـتور محمد مرسى ممثلاً عن المجموعة ١٧

وأصبح المتحدث الرسمى باسمهم حين وصلت المجـموعة إلى ١٦ بعد فصل الدكتور جمال حشمت بحكم المحكمة الإدارية . . وترك للدكتور محمد مرسى مهمة الحديث داخل الجلسات . .

وكان من الملفت حرص نواب الإخوان على تجنب الصـدام المباشر مع الحكومة فى القضايا العامـة المثارة ، كما لم يهتم أي منهم بعـضوية اللجنة الدينية فى الوقت الذى استحوذت فيـه لجنة التعليم ولجنة الصحة على النسبة الأكبـر من الاهتمام وخاصة أن تلك اللجان تتيح مقابلة وزير التعليم والصحة مما يساعدهم فى تحقيق طلباتهم من نقل بين المدارس والتعيين ، وهي أحد الجسور الشعبية لأي عضو برلمانى .

ثم انتـقل نواب الإخـوان إلى مرحلة اتخـاذ أسلوب المقـاطعـة والاعتـراض ورفع الصوت أثناء المناقـشات التى تجرى داخل القاعة ومـحاولة ترسيخ قواعـد جديدة منها الانسحـاب من الجلسات والاعتصـام وتجميع التـوقيعات لرفض أو مناهضـة ما يطرح داخل المجلس سـواء من تلقـاء أنفسـهم أو وقوفًـا مع بعض المعـارضين أو من نواب الحزب الوطنى الذين حـاولوا استقطابهم وضمـهم لصفوفهم والتنسـيق معهم . . ثم بدأوا فى الإعلان عن أنفسهم من خلال إصدار بيانات صحفية يتم توزيعها سواء على الأعضاء أو على صحفيى مجلس الشعب . . حـملت فى البداية توقيع مجموعة ١٧ ثم تحولت إلى بيانات باسم الكتلة الإسلاميـة . . ثم جاءت مرحلة استخدام الأدوات الرقابيـة من أسئلة وطلبات إحاطة والتى تمـت بطريقة الجمع بمعنى أن يقدم أكـثر من نائب من الجمـاعة الإسلامـية طلباً واحداً وبـنفس المعنى . . ومنها آثار اختـيار ملكة جمال مصر نواب الجمـاعة وسارعوا إلى تقديم بيان عاجل قدمه دكـتور محمد مرسى المتحـدث الرسمى للكـتلة فتقـدم ببيـان عاجل لكل من رئيس مـجلس الوزراء وزراء الإعلام والسـياحة والثقـافة ، قال فـيه : إن هذه المسابقـة تتم منذ عدة سنوات رغم مخالفتها للدستور استناداً إلى أنها تخالف الشريعة الإسلامية وأن منظمى هذه المسابقة أعلنوا التـحدى لنواب الشـعب بعد أن حـذرنا من هذه المسابقـة فى الأعوام الماضـية وبالرغم من ذلك مـازالت تسمى وقـد سـاند بعض نواب الحزب الوطنى قـضيـة د. محمد مرسى وسجل محمد الغرباوى اعتـراضه على إقامة ذلك مستقبلاً ومساءلة كل

من وزير الثقافة والـسياحة بعد أن طرح عدة تساؤلات عن الفـائدة التى تعود لمصر ، ومن الغريب أيضًـا طلب الإحاطة الذى تقـدم به النائب محمـد حسين أحد أعـضاء الكتلة الإسلامية يستفسر فيه عن الأسباب التى دفعت حسن حامد رئيس مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتليـفزيون للسماح للمطربة اللبنانيـة نيللى مقدسى بإحيـاء حفل ليالى التليفزيون والغناء فى أسيوط على الرغم مما يميز كليباتها من جنوح للإثارة . . ويدفعنا ذلك للتساؤل: هل قدم محمد حـسين طلب الإحاطة دون مشاهدة لتلك الكليبات أم أنه يحرص على مشاهدة القنوات التى تقدم هذه النوعية من الكليبات ؟!

أما الصـدام المستمـر كان بسـبب المذيعات المحجـبات الممنوعات مـن الظهور على الشاشة على اعـتبار أن هذا الإجراء من وزير الإعلام مـعاد للشريعة الإسلامـية حيث قال : إن عـدد المذيعات المحـجبـات وصل إلى ٢٠ مذيعـة تعرضن لعقـوبات إدارية بإبعادهن عن عملهن .

كما دأب نواب الإخوان على انتقاد السياسة الإعلامية والتليفزيون المصرى من زاوية الاهتمـام بعرض المواد الإعـلامية السطحـية وتقليص المسـاحات المخصـصة للقـضايا الوطنية .

كما كانت من أهم القضايا التى تحركوا تجاهها سؤال د. محمد مرسى لوزير الثقافة حول ما أعلنته الوزارة من اعتزامها إنشاء مدرسة للرقص الحديث تكون تابعة لصندوق التنمية الثـقافية ، المثيـر فى السؤال الملىء بالمغالطات أنه استـغل اسم المدرسة للإيحاء بدلالات ليست لها علاقة بما سـيتم تدريسه فيها متسائلاً : هل سيتـم تعيين خريجيها فى الكباريهات والنوادى الليلية ،والأكثر إثارة أن د. مـحمد مرسى اتهم وزارة الثقافة بأنها تهتم بالقضايا الفـرعية متجاهلة مشاكلنا الرئيسـية مما يؤكد أن الهدف من السؤال الإخوانى هو إحداث فرقعات إعلامية حولهم من وقت لآخر بغض النظر عن مضمون السؤال أو النتائج التى سيسفر عنها أو إضاعة لوقت المجلس .

ويتبلور حرص الكتلة الإسلامية فى المجلس على تجنب الصدام المباشر مع الحكومة فى القضايا العامة المثارة ، وقد بدا ذلك واضـحًا ليس فقط فى نوعيات أخرى تقدموا بها والتى يطغى عليها المطالب المحلية والخدمية فى الدوائر الانتخابية لهؤلاء النواب ،

ويمكن أن تكتسب بعض القومية خاصة فى قضايا البيئة والتعليم ، ومنها ما قدم حول انتشار الفياجرا الإسرائيلية المضروبـة بالأسواق والذى أكدوا فيها أن لها أضرارًا تصيب الرجال بالعـقم ، ومنها أيضًا طلب إحاطة لوزير التـعليم العالى حول أسبـاب تجاهله لأحكام القضاء بإعادة انتخابات الاتحادات الطلابيـة بالجامعات وطلبات أخرى حول ما أسموه الأهداف التربوية والأخـلاقية والدينية فى سياسة الـوزارة لتعليم النشء وقدموا طلبات إحاطة للدكتور يوسف والى حول ما أسموه بأسراب الجراد ، حيث أشار مقدم طلب الإحاطة الإخوانى أن هناك جيوشًا وأسرابًا من الجـراد هاجمت موريتانيا مؤخرًا وهي تأتى من اليابس ، وقـال أنه تقدم بهذا الطلب نتيـجة لتحذير المنظمـات الدولية المهتمة والمتـابعة من احتمالات غزو هذه الأسراب للشمـال الإفريقى حيث الهدف من تقديم طلب الإحاطة هو الاطمئنان على كفاءة الأجهزة لمتابعة هذه الجيوش .

ولأن أفكار الإخوان تـتسم دائمًا بالـشكل التنظيمى المرحلى . . فكانت كـتلة ١٧ تتحول من مرحلة إلى أخرى خلال الفـصل التشريعى السابق ، حيث بدأت ومع دور الانعقاد الثـالث مرحلة إحراج الحكومة وإظهارها أنها ضـد كل ما هو إسلامى وبدأت فى تقديم مشـروعات قوانين ورغم علمهم مسـبقًا بأنه لن يتم الموافقـة عليها إلا أنهم تقدموا بها للحصول على مكاسب ورقـية "كما قالوا" توضع فى سجلات المجلس ، وعن طريقـها يسـتطيعـون الحصـول على مكاسب مـعنوية فى الشارع المصـرى وبين الناخـبين . . لكن من الملفت للنظر خـلال هذا الانعـقاد الرابـع أن بعض المسئـولين والنواب فى مـجلس الشـعب تورطوا فى دعم تـلك المجمـوعـة ومـسـاندتهم داخل المجلس، حيث ظهر لوبى جـديد من نواب المجلس من مختلف الاتجاهات مـعارضة وحزب وطنى ومستقلين يؤيدون كل ما يطرحـه نواب الكتلة الإسلامية والمساعدة على عرض طلبات الإحاطة ومـشروعات القوانين ، وخاصة القوانين التـى تتعلق بالشريعة الإسلامية والتى سبق وأن طرحت أثناء تواجد أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين فى برلمانات عام ١٩٨٤ و ١٩٨٧ والتى بـدأت بقانون تحريم الخـمور وعودة عـقوبة الجلد وقانون التـحاق طلبـة الأزهر بكلية الشـرطة ، ولنضرب مـثالاً لذلك بمشـروع قانون يقضى بتحريم الخمر مقدم من النائـب حسين محمد إبراهيم أحد نواب الإخوان بشأن تعديل مادتين فى قانون العقوبات خاصة بتحريم القمار وأوراق اليانصيب والخمر . .

ورغم أن لجنة الاقتراحات والشكاوى بها سيل من مـشروعات القوانين الذى يتقدم به نواب المجلس فالأمر يبدو عاديًا إلا أن قضية قانون تحريم الخمر اشتعل عندما دخل الأزهر الشريف طرفًـا فيه ، حيث صـدر بيان من لجنة البحوث الفـقهية فى مـجمع البحوث الإسلاميـة يدعو الحكومة المصرية إلى إصدار تشريع يمنع شرب الخـمر وبيعها وتداولها ، وذلك بعد أن أحـال الدكتور سرور رئيس مجـلس الشعب الموضوع لرأي المفتى لتحـديد الحكم الشرعى فى مشروع القانون المعـروض على المجلس وانتهى عند هذا الحد . . ثم عاد مرة أخرى وتم طرح مشروع القانون ومناقشته مرة أخرى فى لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلـس الشعب والتى انتهت بتحويل القانون للجنة التـشريعية لأخذ الرأي عليها بحضور المفتى لمعرفة رأيه الشرعى .

وهكذا تبـدو محصلـة دور الإخوان داخل مجلس الـشعب خلال خـمس سنوات لتكشف الأهداف الحقيقية التى تسعى المجموعة الإخوانية لتحقيقها وهي إحداث فرقعة اعلامية حولهم من وقت لآخر بغض النظر عن النتائج ولا الوقت الذى ستتم إضاعته فى مناقشة ما يطرح ووضعه على جدول أعمـال المجلس محاولين تسييس كافة الأمور الفرعية والقضايا التافهة دون طرح حقيقى للقضايا الحقيقية من أسعار وبطالة .




الباب الثالث

لماذا يكره الناس الحزب الوطنى ؟

نتساءل .....

- لماذا طفت كراهية الشعب للحزب الوطنى على السطح ؟
- هل بسبب الواقع الذى يعيشونه من انعدام الديمقراطية الحقيقية وانعدام العدالة الاجتماعية وغياب الإنصاف وازدياد الثراء الفاحش لطبقة بعينها ؟
- هل بسبب الصعوبات التى يقابلها الشعب ويعيش مرارتها على مدار الساعة من غلاء يكويه وفساد ومحسوبية واستغلال نفوذ؟

الفصل الأول

الحصاد المر لمجلس الشعب

خلال خـمس سنوات هي عمر الفـصل التشريعـى السابق كنت شاهد عـيان على أحوال نـواب مجلس الشـعب بكل طوائفه سـواء من الحزب الوطنى أو مـن أحزاب المعارضة أو من الكتلة ١٧ من الإخوان المسلمين .

وحتى نعرف حقيقةً لماذا يكره الشعب نواب الحزب الوطنى؛ تابعنا وقائع لم نشارك فيها إلا بالكتابة عنها . . فماذا فعل نواب الوطنى خلال الدورة السابقة؟

بداية أقول حفلت جلســات المجلس بطلبات إحاطة أو أسئلة تتـعلق بمشاكل مكانها المجالس الشـعبـية المحلية فى القـرى والمدن والمراكز وليس البـرلمان الذى يمثل السلطة التشريعيـة للدولة كلها. حيث وقف النواب ليستـهلكوا وقت المجلس فى طلب إقامة كوبرى على ترعة أو قـيام وزارة الأوقاف بفرش مسجد. . !!! رغم القـضايا والمشاكل الكبيرة العالقـة فى المجتمع المصرى . وعقد على مدى خمس سنوات، عـقد خلالها أكثر من خـمسمائة جلســة استغرقت مـا يزيد عن ألف ساعة مارس أعـضاء مجلس الشعب دورهم وشهـدت قاعته ولجانه العـديد من المناقشات وأقرت مـختلف القوانين وقدمت عـشرات الاستجـوابات كان نفس السيـناريو يتكرر وخاصةً سـيناريو الجلسة الختـاميـة إذ يلقى الدكتـور فتـحى سرور رئيس المجلس كلـمة يتناول فـيها بـالشرح والتحليل جميع القضايا التى ناقشها الأعـضاء خلال هذه الدورة موضحًا عدد ساعات الجلسات فى العام الماضى ، ويؤكد الدور الرقابى للمجلس من خلال مناقشته لطلبات الإجاطة والاسـتجـوابات ، ويتناول بعدها الدبلومـاسية الـبرلمانية ثم يشكـر الحكومة وجمـيع الأعضاء وممثلى الأحزاب . . بعـد ذلك يتحدث رئيس الوزراء شـاكرًا رئيس المجلس والنواب يليه «كمال الشاذلى» وزيـر شئون مجلس الشعب فى ذلك الوقت ، مؤكدًا على الأداء المتميز للمجلس ، ثم سـيتحدث ممثلو الأحزاب وعدد من الأعضاء ليؤكدوا جميعًا أنهـا دورة ناجحة بكل المقاييس . . وتفض الدورة البرلمانية ، ويذهب

الجميع مثل كل عام لقضاء عطلة الصـيف . . سيناريو محفوظ عن ظهر قلب ، لكن عيون الصحافة والمراقبة لها رؤية أخرى حول الحصاد الحقيقى لهذه الدورة البرلمانية .

نبدأ بنواب الصمت الذين لم يتـحدثوا خلال السنوات الماضية ، ووجهت بـسببهم انتقـادات عديدة إلى المنصة ، ولهم أيضًـا ، مما جعل الدكتور «سـرور» يحاول تلافى تلك الانتقادات بإتاحة الـكلمة لكافة الأعضاء - ٤٥٤ عضواً - ليـتحدثوا خلال الرد على بيان الحكومة ، حتى ظهر تعـبير دارج بين النواب عن تلك الجلسات ، التى فاق عددها العشرين جلسة ، هو تعبير «جلسات المكلمة»، وهي جلسات غالبًا لا يحضرها من النواب إلا عـدد قليل جدًا هـم المقربون للعـضو الـذى سيـدلى بدلوه ، وانتهـاز البعض فـرصة حـضور بعض الوزراء لإنجـاز طلباتهم ، المهم أن يتم تصـوير النائب المتحدث بكاميرات التليـفزيون للظهور على شاشته خلال المساحـة المخصصة لجلسات المجلس ، حتى أن أحد نواب الصعيد أثناء تلك الجلسات تقدم بشكوى لوزير الإعلام لعدم تصويره فى «جلسة المكلمة» .

وبرغم التحذيرات المستمرة من جـانب الدكتور سرور لنواب المجلس بعدم الوقوف أمام الوزراء خلال المناقشات الدائرة فى الجلســات إلا أن أحدًا لم يستجب ، مما جعل رئيس المجلس يتـخذ قراراً حـاسمًـا بأن طلب من جمـيع الوزراء عدم التوقـيع على طلبات النواب فى أثناء المناقشات ، بل اضطر إلى مـقاطعة رئيس الوزراء خلال إلقائه بيـان الحكومة حـتى يهدأ النواب ويمتنعـون عن الثرثرة والجـرى وراء الوزراء لتوقـيع الطلبات . .

ونقتبس هنا جمـلة من إحدى مضابط مجلس الشعب يقـول فيها رئيس المجلس : «ما يصـحش يا جمـاعة تعـملوا كدة ورئيس الحكومـة بيتكلـم والجلسة مذاعـة على الهواء . . ».

كان أول حـصاد لهذه الدورة الهروب الجـماعى للنواب من الجلسات عند مناقـشة أخطر القوانين ، منها «قانون العمل» ولنعد مرة أخـرى للمضبطة لنقتبس منها غضب الدكتور «سـرور» فى إحدى الجلسات المسائيـة وتهديده بإلغاء الجلسة، وصب غـضبه

على النائب «حـسـين مجـاور» زعـيم الأغـلبـيـة ، وسألـه : «أين نوابك يا زعـيم الأغلبية؟!. . أنا حذرت مراراً من التزويغ وقانون العمل مهم».

وإلى جانب النواب الذين اشتـهروا بالألقاب فى الدورات السابقـة . أضيف لهذه الدورة صفة جديدة للنواب بعد «النائب الصايع» و «نائب النقوط» و«نائب التأشيرات» و «نائب القروض» هي صفة «نواب الردح والشتائم» . فقد خرج علينا بعض الأعضاء بتصـرفات وعـبارات حادة تبـادلوها مع بعضـهم البعض فى أثناء المناقـشات ، وهي سلوكيات لا تتفق مع وقـار المجلس وكثيراً ما كنا نشهد هبوطًا واضـحًا فى لغة الحوار بين الأعضاء والحكومة ، واستـخدم الطرفان أسلوبًا لا يليق بأدب الحوار المطلوب من برلمان موقر مفـترض أنه يعكس صورة حضارية للمجتمع ، فـأصبح المناخ تحت القبة أشبه بما يحدث فى «خناقة» بأي مقهى شعـبى . . مثلاً نائب يقف محتجّا على زميله قائلاً له : «عاوز إيه يا خويا؟» فيقول له الثانى : «اتلم واقعد» لتضج القاعة بالصخب والضوضـاء والتلويح بالأيدى ، وتتطاير الألفاظ غـير اللائقة من هنا وهناك وتتـحول المناقشة إلى وصـلات من الردح بين النواب حتى أن الدكتور «سـرور» لقن نائبًا وفديًا درسًا فى فنون الممارسـة البرلمانية عندما حذره بالإحالـة إلى لجنة القيم لتكرار تجاوزاته ومخاطبة رئيس المجلس بأسلوب غير لائق .

بالإضافـة إلى هؤلاء ظهر فى هـذه الدورة نواب «عفا الـله عما سلف» . فـهناك أعضاء لجأوا إلى وسيلة توزيع المنشورات رغم أنها تحوى داخلها كلمات وألفاظ يعاقب عليهـا القانون . لكن بعد كل واقـعة يأتى العضو مـعتذراً عن مـخالفاته ويستـجيب المجلس عملاً بمبدأ «عفا الله عما سلف».

ومع أن تكلفة الجلسـة الواحدة من جلسـات البرلمان «تبنى مدرسـة» إلا أن الجلسة تضيع فى مـوضوعات من الممكن أن تنـتهى فى أمور المحليـات ، وبنظرة إلى جدول الأعمال نجد عددًا كبيراً من طلبات الإحاطة والأسئلة يتناول تفاصيل صغيرة ربما تكون محليـة . . ولا تعنى كثرة عدد طلبـات الإحاطة دليل قوة فى المجلس لأنها «تحـصيل حاصل» لا تقـدم جديداً ، بل نرى سلسلة الاستـجوابات الستـة التى قدمت فى هذه

الدورة كاستجـوابات هشة تنتهى بشكر الحكومة . . أو بهجوم المعـارضة على بعضهم البعض كما حدث فى استجواب «سيف محمود» ضد محافظ بورسعيد .

وبنظرة فاحـصة عن حصاد الدورة فى أكـثر اللجان انعـقاداً ، وهي لجنة الشكاوى التى يطلق عليهـا «لجنة الأحلام والرغبات» ويرأسـها المستشـار «محمد الجـويلى» نجد المصالح الشخـصية هي المسيطرة ، مثـلاً عضو عن إحدى دوائر الدقهليـة تقدم بثلاثة اقتراحات تدور كلها حول طلب تغطية ترع داخل المحافظة.

وننقل الحوار هنا كما تم داخل اللجنة :

سأل المسـتشار «محـمد الجويلى» مـقدم الاقتراح . . هل لـك صلة شخصيـة بهذا الاقتراح حـيث يتشابه اسم الترعة المطلوب تغطيـتها مع اسم مقدم الاقتـراح؟ فتلعثم النائب وحاول الإنكار فى البداية ثم قال : نعم . فكان رد رئيس اللجنة: «طيب قول كده من الأول».

وبعد مناقشة الاقتراح حاول النائب حذف علاقته بهذا الاقتراح من تسجيل اللجنة، وقال بتودد لرئيس اللجنة «بلاش ملكية خاصة».

نائب آخر تقـدم باقتـراح دعم بيت للزكاة ، وذلك بشـراء قطعة أرض فى الجـيزة بمقـابل رمـزى وطالب الحكومـة بأن تقـف مع بيت الزكـاة بدولة عـربيـة لأنه يقـيم مشروعات خيرية .

ولا تتسع المساحـة هنا لسرد أحلام وطلبات النواب التى تبـعث فى بعض الأحيان على الضحك والبكاء معًا لأنها صادرة من نواب الشعب .

من جانب آخر أكدت هذه الدورة اختفاء المعارضة من مجلس الشعب ، فقد سيطر عليها جو من عدم الاستقرار والعشوائية ، فبدأ بعضهم يفضح البعض ، بينما البعض الآخر يرى أن مهادنة الحكومة هي الأمثل .

مثـلاً نجد بالحزب الناصـرى تطاحنًا بين المنتخبـين الثلاثة «عبـد العظيم المغربى» و «حيـدر بغدادى» و «حمـدين صباحى» ، فكل منهم فى اتجـاه مضاد للآخـر . . أما

حزب الوفد الذى كان صاحب أكبر عــدد من النواب بين الأحزاب فنتيجة لمشاكل بين رئيس الحــزب والنواب تم فـصل كل من «مــحــمــد فــريد حــسنين» و«أيمن نور» ، واستمرت الأزمة مع عضوية «محمد عبد العليم» و«محمود الشاذلى».

وحزب الأحرار كان ممثله الوحيد «رجب حمــيدة» ، أما الإخوان فرغم أنهم ليسوا بحزب إلا أنهم يمثلون كتلة بدأت متماسكــة فى السنوات الماضية ، لكنها راحت تخبو ، فقد كــان صوتهم عاليًا دون أداء وخرج «جــمال حشمت» نائب البحــيرة وصاحب الأداء الهادئ . . بل إن طلباتهم كانت تدعــو إلى الدهشة فى بعض الأحيان . . على سبيل المثال أرسل نائب إخوانى خطابًا إلى الدكــتور «سرور« خلال أزمة العراق يطلب فيه تخــصيص إحدى جلسات المجلس لمناشدة الشــعب المصرى بصوم يوم أو اثنين مع الدعاء لنصرة العرب المسلمين . .

وقال النائب لرئيس المجلس إنه يــرى لنجاح هذه الفكرة أن يقوم زملاؤه الأعــضاء المتهــمون بإصدار شيكات بدون رصــيد أو بأي اتهام مالى آخــر برد المظالم إلى أهلها حتى يستجيب الله لدعاء المجلس ويقتنع الشعب بالنداء الذى سيوجهه إليهم المجلس، وذلك أســوة بقرار الكونجــرس الأمــريكى بمناشدة شــعب الولايات المتــحدة بالصــلاة والصوم والدعاء حتى ينقذ الله الجنود الأمريكان فى حربهم ضد العراق !

ولم تصل دورة على مــستــوى الدورات السابقــة للمــجلس إلى هذا المستــوى من الإصابة بلعنة طرد الأعــضاء واختفــاء مقولة «ســيد قرار» . . وكانت المفــاجأة الأولى انصياع المجلس - كما قيل بلجنة الشئون الدستورية به - لإرادة الجماهير وقبول حكم الطعن ضد «جمال حشمت» وأعيدت الانتــخابات لتأتى بمرشح الوفد . . وامتد الأمر لإبطال عضوية نائــبي عابدين «رجب حميدة» و«طلعت الــقواس» . . وتوالت تقارير محكمــة النقض حول الطعون الانتــخابية لتثــير لغطًا حول مــا سمي بقاعدة «الخــيار والفقوس» والتــى تشير إلى ازدواجية فى مــعاملة التقارير الواردة حــول الطعون والتى يقبل المجلس بعضــها ويرفض بعضهــا الآخر وبالتالى يطرد البعض ويحــتفظ للبعض الآخر بمقاعــدهم . . وهل ستنطبق على قرارات المجلس حــيث يشكك ملف الطعون الانتخابية فى صحة عضــوية النواب تحت القبة الملف الأكثر جدلاً ، فمن بين ١٠٠١٩

طعن وصلت إلى محكمــة النقض صدرت أحكام فى نحو خــمسمــائة منها ولا تزال الطعون منظورة أمــام دوائر النقض ، وبذلك يكون متوسط نصــيب النائب الواحد من الطعون عشرين طعنًا . . وذلك كان فى الفصل التشريعى السابق ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ .

وفى سابقــة هي الأولى من نوعها اســتخدمت مــحكمة أمن الدولة المادة ١١٨ من قانون العــقوبات فى حكمهــا بإسقاط عــضوية نائبي الفــيوم «بهاء المليــجى» و«حسين عــويس» ، وتوالت الأزمات ، وانضم «عــبــد الله طايل» رئيس اللجنة الاقــتصــادية السابق إلى زملائه من نواب القــروض وكذلك «فوزى السيد» وهذا التــوجه أثار حالة من البلبلة والاضطراب بين صفوف نــواب الأغلبية والمعارضة وخصــوصًا المطعون فى عضويتهم .

وكان لملف رفع الحصانة النصيب الأكبر فقد تم رفع الحصانة عن ٥٥ نائباً وبقي فى الأدراج أكثــر من ٩٥ طلبًا برفــعها عن النواب وخــاصة النواب الذين أطلقــوا عليهم «نواب الشيكات» . . أي المتهمين فى قضايا شــيكات بدون رصيد، وكان آخر طلبات رفع الحــصانة عن النائب «صــلاح حلمى» الذى كــان يشغل ســكرتير عــام محــافظة الفيــوم، إذ نسب إليه جــريمتا التــربح والإضرار العــمدى بأموال الدولة ، وتــضمنت مذكرة الإحــالة أن النائب كان يشغل وظيفــة عامة واستغل اخــتصاصاته الوظيــفية فى تحقيق ربح ومنفعة حيث استولى على أراض زراعــية . وبوصفه رئيسًا للجنة التصرف فى أملاك الــدولة بالفيــوم قام بتمــليك هذه الأراضى لجمــعيات شكــلها من أشــقائه وأقربائه، كما أثبتــت التحقيقات أنه قام بتحمــيل موازنة الدولة دون وجه حق - نحو مائة ألف جنيه لتركيب محول كهربى فى الأرض المخصصة لجمعية أقربائه بدعوى أنها مجمع سكنى .

كمــا فجــر الحصاد الأســود ملف الهاربين من التــجنيد أو الذين لم يؤدوا الخــدمة العسكرية الذين وصل عددهم إلى ١٥ عضــوًا ، وقد حاول بعض النواب تعديل المادة الخامسة من قانون مباشرة الحقوق السياسية للخروج من مأزق الهروب من التجنيد.

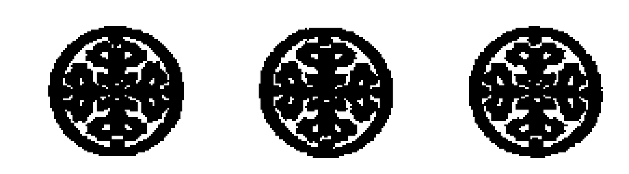
فقــد تقدم عضــو بتعديل تلك المادة والتى تنص عــلى أن يكون المرشح لخوض انتخابات المجلس قد أدى الخدمة العسكرية الإلزامية أو أعفى من أدائها.

وقال النائب فى المذكرة الإيضـاحية لمشروع القانـون أن نص المادة لم يشر إلى حالة من تخلف عن أداء الخـدمة العـسكرية وتمت مـحاكـمتـه وأغفلت المادة مـوقف هذه الحـالات مطالبًا بإجـراء تعديـلات تقضى بإعطاء الحق للـمتـخلفين عن أداء الخدمـة العسكرية بـالترشيح لعـضوية مجلس الشـعب بعد سن الخـامسة والثـلاثين بشرط أن يكونوا قد نالوا عقوبة التخلف عن التجنيد .

الغريب أن أحد هؤلاء دافع عن حق المواطنين المتـخلفين عن أداء الخدمة العسكرية فى الترشيح لعضوية المجلس وقـال لرئيس اللجنة : «يا سيادة الزميل ده حتى المحكوم عليه بالمؤبد يسـترد حقه فى ممارسـة العمل السياسى بعـد مرور فترة ، فلمـاذا يحرم المتخلف عن التجنيد من ذلك؟».

وكان رد رئيس اللجنة عليه : «والله برافو عليك . . كلامك مقنع».

بقى أن نقول : إن الميزانية المخصصة لمجلس الشعب وقيمتها ٧٢ مليون جنيه سنويًا أنفقت كلها على حصاد أسود عامًا بعد عام لتصل نفقات المجلس فى السنوات الخمس إلى ٣٦٠ مليون جنيه . .



الفصل الثانى

عصر نواب الهليبة

بعد نواب القـروض والشيكات والأراضى المسـروقة ظهر نواب الـطلبات مدفـوعة الثمن .

نواب تخـصصوا فى الحـصول على تراخـيص محطـات الوقود والمخابـز وعربات الكبدة وإلغاء المخالفات وإسقاط الديون ، وكله بثمنه .

ظهر نوع من النواب حولوا الحصانة من وسيلة لمحاربة الفساد إلى وسيلة للفساد.

والنواب (الهليبـة) هم طراز غريب من أعضـاء مجلس الشـعب طفوا على سطح الحياة السـياسية منذ سنوات . . حولوا النـيابة عن الأمة من رسالة سامـية إلى وسيلة للثـراء السريع ، حـولوا الحصـانة من أداة تكفل للنائب مـحاربة الفـساد إلى وسـيلة للتكسب بأي ثمن . . الهليبـة مصطلح شعبى يطلق على الذين يبـحثون عن الكسب السريع بأي وسيلة .

وللأسف أصبح الهليبـة يتصدرون شارع مجلس الشـعب . . أخبارهم طغت على أخبار النواب المحتـرمين . . وما أن يذكر اسم مجلس الشعب أمامـك حتى تقفز إلى خيـالك صـور . . نواب الكيف ونواب الشيكات ونواب التـأشيـرات وأخيـرًا نواب التجنيد . .

النائب الهليب هو الذى ينـفق الملايين من أجل الحصـول على مقـعد فى مـجلس الشعب ، ومع المقعد تأتى الحصانة ، التى تتحول لـعصا سحرية يلقيها النائب الهليب فى سوق البيزنس لتحصـد الملايين ، نواب التهليب تحولوا إلى ظاهرة مع بداية أعمال مجلس الشعب فـى عام ٩٥ ، والذى لم يكد ينهى أعماله حـتى كان نواب القروض الذين اتهموا فى القضية الشهيـرة قد عرفوا طريقهم إلى السجن ، لكن المجلس التالى الذى بدأ أعماله مع بداية الألفية الجديدة عام ٢٠٠٠ ، كان أتعس حظًا ، فمنذ اليوم الأول لبدء أعمـاله ولا يكاد يمر يوم إلا ويسمع الناس أخبارًا جـديدة عن فساد بعض

النواب الذين يتم التحقيق معهم أمام النيابة أو يحولون للمحاكم فى قضايا تفوح منها رائحة السياسة وتكشف إلى أي مـدى تورطت السيـاسة مع البيـزنس للإضرار بالمال العام ، وهكذا رأينا قـضية عبد الـله طايل رئيس بنك مصر اكسـتريور ورئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب والتى كشفت عن تورط عدد من رجال الأعمال المتمركزين فى لجنة الشـئون الاقتـصادية بمجلس الشـعب ، حيث تحولت تلك اللجـنة إلى تجمع لرجال الأعمال لتدعـيم صلات البيزنس فى المجالات التى يعملون فيـها ، قبلها كان ثلاثة من أعضاء اللجنة الاقتصادية المعـروفين بنواب القروض قد حكم عليهم بالسجن لمدد مختلفة وهم توفيق عـبده إسماعيل وخالد محمود ومـحمود عزام ، علاوة على النائب صادق عكاشـة وهو رجل أعمال يعمـل فى السياسة ، وقـد أدين بالتزوير فى معامـلات مالية أخرى . . ثم كانت فـضيحة نائب الفـيوم بهاء الدين إدريس ، وهو ضابط شرطة سـابق رشح نفسه على قوائم الفلاحين بالفـيوم وانضم إلى لجنة الزراعة بمجلس الشعـب ، وقد حكم عليه بالسـجن لمدة ١٥ عامًا ، وأسـقطت عضـويته فى قضية تزوير واسـتيلاء على أراضى الدولة ، كما كشفت تلك القـضية أن نوابًا آخرين استغلوا وجودهم فى مجلس الشعب وطالبوا جهات حكومية مختلفة منها هيئة الأبنية التعليمية بتعويضات وصلت إلى ١٦٢ مليـون جنيه باعتبارهم أصحاب الأرض المقامة عليهـا المنشآت الحكومـية ، حيث اسـتغل النائب حسين عـويس وجود وزير التـربية والتعليم فى إحدى جلسات مـجلس الشعب للتوقيع على موافقته بـصرف التعويضات الباهظة .

لكن النواب الذين تمت محاكـمتهم وإدانتهم ليسوا هم كل النواب الهلـيية ، فهناك هليية آخرون لم يتم رفع الحصانة عنهم أو محاكمتهم . . ربما لبراعتهم فى التحايل ، ومن أبرز هؤلاء النواب النائب الذى اسـتطاع تحت لافتـة مؤسسـة خيرية يمـتلكها أن يحصل على أرض من الدولة بـأسعار رمزية ومـعها ترخـيص يسمح له كاسـتثناء أن ينشئ عليها مشروعًا لبناء المدافن بالمخالفة للقانون . .

وهناك أيضًا الـنائب الذى اشترى قطعـة أرض مطلة على النيل لصالـح ابنه وأنشأ مركبًا سياحيًا ، ثم قام بردم جزء من النيل لاستكمال هذا المشروع .

ولنقترب من الصــورة أكثر لنلقى الضوء عليهم خـاصة نواب محطات البنزين ومن أشهرهم :النائبة عزة الكاشف عضو مـجلس الشعب عن محافظة دمياط ، ولها ملف كامل حـول محطات الوقود . . فلديها ١١ مـحطة باسم زوجها "محـمد الديب" ، ورغم مخالفات بعضـها إلا أنه لا أحد يستطيع الاقتراب منها لسبـب بسيط أنها عضو فى مجلس الشعب ، فيكفى أن نعرف أنها تمتلك محطة على إحدى الطرق الجديدة ، وصدر قـرار بهدم جـزء كبيـر من المحطة نتيـجة مخـالفة ، إلا أنه لم يسـتطيع أحد الاقتراب منها ، والمحطة قـائمة حاليّا رغم أن الأجهزة الرقابـية استطاعت هدم محطة قائمة بجوارها يمتلكها مواطن غلبان .

وهناك أيضًا النائب الصعـيدى الذى قام بالاتجار بتأشيـرات الحج ، حيث كان من حق عضـو مجلس الشعب أن يحـصل على قدر محـدد كل عام من موافـقات وزارة الأوقاف على رحـلات الحج والعمرة ، ولكن نتـيجة لافـتضاح أمـر الإتجار فى تلك التأشـيرات سحـبت هذه الميزة من أعضـاء مجلس الشعب ، وبشكل عـام سنجد أن بعض النواب اسـتغلوا ما أتاحـته لهم العـضوية من حقـوق ووسائل رقابيـة لتحـقيق مصالح شخـصية ، وهذا ما حدث من نائب تقدم بطلب إحـاطة عبارة عن طلب من أحد المواطنين لهدم عقار ، وقال النائب أن العقار به شـروخ كبيرة قد تعرضه للانهيار فى أي لحظة ، ولكن قرار الحـي كان بالتنكيس، وبما أن التنكيس عـملية مكلفة فـهو يطالب بالهدم ، وطلب النائب أن يوجه هذا الطلب إلى وزير التنمـية المحلية ، فتمت إحالته للجنة الإدارة المحلية بمجلس الشعب لمناقـشته ، والغريب أن النائب الذى تقدم بطلب الإحاطة نائب عن القليوبية والعقار الذى طلب هدمه فى محافظة الجيزة !

وهكذا تحولت رسالة النائب فى خدمة الشعب إلى وسـاطة مدفوعة الثمن ، ويقال أن بعض النواب لهم تسعيرة معينة ، كل حسب نفوذه وقوته ، ولو نظرنا إلى حقائب بعض النواب وهم معـروفون بالاسم سنجـدها تمتلئ بالطلبات وغـيرها . . بل وصل الأمر إلى أن أحد نواب منطقة شعبية حـدد تسعيرته لتعيينات أهل دائرته فى الوزارات والمصالح والشركات والبنوك ، وتحدد التسعيرة بحسب مكان التعيين ، وتبدأ من ألف جنيـه إلى عشـرة آلاف جنيه مـقابل التـعيين فى ثلاث قطاعـات "المالية والضـرائب

والبتــرول" ، وسنجد أيضًا أن بعض النواب تخـصصوا فى التوسط من أجل إسـقاط الفـوائد عمن تأخـروا فى سداد مـديونياتهم لدى بنك الائتـمان الزراعـى ، أو إعادة جدولة هذه المديونيـة ، ولكل تسعيـرته ، بالإضافة إلى نواب تخـصصوا فى إسـقاط غرامة التعدى على الأراضى الزراعية . .

أما نواب المخابز فـهم فئة أخرى عـرف عنهم أنهم قادرون على انتزاع مـوافقة من وزير التموين لإنشـاء مخبز ، بل إن الأمر يصل أحيـانًا لأن يلجأ إليهم بعض النواب ليحصلوا على تراخيص بإنشاء مـخابز نتيجة لعلاقتهم القوية بالجـهة صاحبة الحق فى الترخـيص وترجع أهمية تراخيص المخـابز إلى ربطها بحصـة من الدقيق المدعم الذى يتسرب معظمه إلى السوق السوداء.

وهكذا سنجد كثيراً من النواب تركوا وظيفتهم الأساسية ، وهي التشريع والمراقبة ، من أجل التسهيل وانتـزاع المزايا لبيعها للمواطنين ، وتحضر هنا واقـعة استغلال نائب لصفتـه النيابية وقيامـه بخرق كل القوانين التى تجرم البناء على الأراضى الزراعـية بعد قيامه بتقسيم قطع متفرقة من الأراضى الزراعية وبيعها كأراضى بناء .

أما الطامة الكبـرى فهي ما يحدث فى اللجنة التشريعـية بمجلس الشعب ، والمنوط بها رفع الحصـانة عن النائب الذى يرتكب ما يستدعى الـتحقيق معـه ، حيث يحاول بعض النواب الـذين تربطهم به مـصـالح خـاصـة الدفـاع عنـه ، ورفض طلب رفع الحصانة، ولعل أبرز مثال هو ما حدث أثناء نظر حالات نواب التجنيد ، حيث حاول البـعض منع تطبيق تفـسـير المحكمـة الدستـورية العليـا رغم أنهم ليسـوا من النواب المطلوبين أو الهـاربين من التجنيد . . واتضـح بعد ذلك أن الذين حاولوا منـع تطبيق القانون هم بعض النواب الذين يعملون فى المحاماة والذين يـتولون نظر قضايا خاصة لنواب آخرين أمام المحاكم .

وعلى رأس النواب الهلبية أيضًا أولئك الذين استغلوا الحصانة لكتابة شيكات بدون رصيد واغتصبوا ملايين الجنيهات دون وجه حق . .

ظاهرة النواب الهلبية تدفع إلى طرح العديد من التساؤلات :

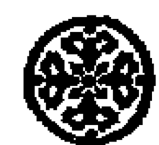
هل من حق النائب الاستفادة من صفته النيابية فى عمله الخاص ؟ وهل تمت مراجعة أو متابعة للتعاملات المالية والصفقات التجارية التى يبرمها النواب ؟ وهل يراقب المجلس معاملات وأنشطة نوابه خلال فترة عضويتهم للبرلمان ؟ خاصة أن الحصانة تحولت فى أيدى بعض النواب من ميزة تكفل للنائب محاربة الفساد إلى صاروخ يدخل به هو نفسه وبأقصى سرعة لعالم الفساد .

المستشار عدلى حسين محافظ القليوبية يرد على تلك التساؤلات بقوله : إن القوانين والدستور يمنع أن يتعامل عضو مجلس الشعب بأي تعاملات مادية مع الدولة خلال فترة نيابته فى البرلمان ، حتى ولو كانت تلك المعاملات باسم أحد أقرباء النائب، لأن ذلك يعد تواطؤًا واضحًا وتكون الشبهة قائمة . . والمفترض فى اليوم التالى لقسم النائب تحت القبة أن يفصل بين أملاكه وأعماله وبين تعاملاته مع الدولة. . ويحكى المستشار عدلى حسين قصة مواطن كان يؤجر محلين واحد باسمه وآخر باسم زوجته وكان يديرهما لعجلات الأطفال وبعد أن تم انتخابه فى مجلس الشعب وخلال الأسبوع الأول من دخوله القبة قام ببناء دور آخر على المحلين وفتح طاقة وأقام سلمًا داخليًا وقلب محل العجلات إلى كازينو . . وعندما اعترض رئيس الحي وصدر قرار الإزالة لم يستطع لأنه يملك الحصانة وأنه عضو مجلس الشعب ، فأتى إليَّ لمحاولة الحصول على ترخيص بالمخالفة القانونية ، ولكن أصدرت أمرى بالإزالة الفورية وفسخ العقد لاختلاف النشاط . .

أما المستشار محمد موسى رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب فيؤكد أن القانون أوقف التعامل المادى بين النائب والحكومة لأن النائب هو مواطن ، ولكن طالما دخل المجلس لا يتعامل بأي أمور مالية أو مادية ، وإذا حدث ذلك فيسأل النائب ويسأل أيضًا من أعطاه هذه الميزة من الحكومة ، وقد يعرض على لجنة القيم عندما يصل الأمر إلى المجلس ، وتتدرج العقوبات من حرمان من حضور الجلسات أو لوم أو إسقاط عضوية كما حصل مع نائب التأشيرات . . ولكن إذا استطاع نائب الحصول على امتيازات خاصة كوحدة صحية أو رصف طرق أو . . . الخ . . تعود تلك الامتيازات على أبناء دائرته فلا يعنى ذلك حصوله على امتيازات أو استثناءات خاصة

له . . ثم يضيف رئيس اللجنة التشريعيــة : نحن لا نراقب العضو إلا إذا كان خارجًا على المألوف ، ووصل عنه أقاويل معينة . .

يوجد بالمجلس نواب شرفاء لا يستغلون الحصانة ، ولكن لكثرة نواب الهليبة طغوا على أولئك النواب ، ولهـذا نتـساءل : هل يقـدم النواب مع بداية دخـولهم المجلس إقرارات ذمة مالية ؟ ثم بعد الانتهاء من الدورة البـرلمانية هل يتقدمون مرة أخرى بتلك الإقرارات ؟

الفصل الثالث

استجوابات النواب للمسئولين

"نفخ فى قربة مقطوعة"!

فصل تشـريعى تلو الآخر ، وتصريحـات وردية يطلقها المسـئولون بلا توقف رغم أنها لا صلة لها بالواقع ، لتظل الملفات الساخنة مفتوحـة ، و"يبقى الوضع على ما هو عليه" هو المبدأ السائد تحت قبة البرلمان .

هناك قضايا ملحـة أثارها نواب الشعب من خلال الرقابة البـرلمانية سواء عن طريق الاستـجوابات أو الأسئلة والبـيانات العاجـلة ، ويبدو الأمر كـأنه مشتـعل من خلال الكلمات الرنانة وجلسات البحث والنقاش المستمرة ودعوة الوزير أو المسئول المختص، ويتم الرد وتكتب الصحـافة وتنقل كاميـرات التليفزيون ، كل هذا لينتـهى الأمر بالرد والوعود لحل المشـكلة ، وينتهى الفصـل التشريعى الذى يصل إلـى خمس سنوات ، ولَيبدأ فصل جديد وتنتهى خمس سنوات أخرى ، والحال كما هو كل عام !!

هناك العديد من النماذج أصبحت أمرًا مكررًا فى كافة الفصول التشريعية مثل قضية الدروس الخصـوصية الذى يشيـع طوفانه وينتشر كـالورم الخبيث فى المجـتمع ، وتم تقديم أكثر من مائة سؤال وطلب إحاطة واستجواب حول هذه القضية خلال السنوات الماضيـة ، وفى كل مرة يظهـر الوزير المختص ليـعلن أنه بصدد إنهـاء المشكلة ويطلق الوعود لانتهاء الظاهرة ، لكن مع زيادة الوعود تزداد الأزمة تضخمًا واستفحالاً .

أيضًا فى أكثر من أربـع وعشرين جلسة لمجلس الشعب تمت مناقشـة مشروع قانون التأمين الصحى ، وفى هذه الجلسات طرحت العديد من التساؤلات التى تدور جميعها حول العائد من تطبيق القانون المقترح وجدواه ومسـاحة تطبيقه ، وحضر وزير الصحة الأسبق مـعظم تلك الجلسات ، ووعد بخروج القـانون للنور ليعيش مـلايين البسطاء تحت مظلة تأمين صحى حقيقية ، وخرج الوزير من الوزارة والموقف كما هو ، وتولى

د. محمد عوض تاج الدين الوزارة وحضر إلى لجنة الصحة بمجلس الشعب ، وأطلق هو الآخر الوعود ، ثم خرج من الوزارة ولا يزال الموقف محلك سر .

ومن الأمثلة الصارخة مشروع فوسفات أبو طرطور حيث تعاقب على أزمة المشروع أربعة وزراء صناعة بـدءًا من المهندس محمد عبـد الوهاب ثم د. إبراهيم فوزى و د. على الصعيدى و د. مصطفى الرفاعى ، ومع كل وزير يتـقدم أعضاء مجلس الشعب بعشـرات طلبات الإحاطة والأسئلة وفى كـل مرة يرد الوزير بوعود ، فمـثلاً المهندس محـمد عبد الوهاب قـال فى ذلك الوقت : إن الدراسات أثبـتت وجود احتيـاطيات ضخمة من خام الفوسفات وسيبدأ الإنتاج بطاقة تصل إلى أربعة ملايين ونصف المليون طن سنويًا تقـدر قيمـتهـا بحوالى مائـة مليون دولار ، والمخطط زيادة طاقـة المشروع لتصبح مصر مصدرة للفوسفـات على المستوى العالمى ، وقال أيضًا : إنه سيساهم فى تصنيع الأسمدة الفوسفاتية الضرورية للزراعة بالإضافة إلى مراكز إشعاع حضارى .

أما د. إبراهيم فوزى فـقد اصطحب نواب الشعب والشـورى لزيارة المشروع وأكد أنه مشروع قومى ولا يضـيره الهجوم على المشروع ، وأنه لا توجد نـسبة شوائب فى خام الفوسفات ولا يمثل ذلك عقبة فى إنتاجه .

أما د. مصطفى الرفاعى فقال أمام لجنة الصناعة فى مجلس الشعب: "آسف" وإنه يجب محاسبة المسئولين عن أخطائـهم ، وهذا أمر خارج عن اختصاصى ولن أنشغل بذلك ، المهم هو أن نعرف ما يمكن فعله خلال المرحلة الـقادمة وهذا أجدى للمشروع ولمصـر وطالب بعدم البكاء على اللـبن المسكوب والخروج من المأزق بطريقـة علمـية سليمـة ، ثم جاء د. على الصـعيدى ليكرر التـصريحات ولتـقدم الأسـئلة وطلبات الإحاطة وخرج جميع هؤلاء الوزراء .

وما زال الملف مفتوحًا .

ومن الوعـود البراقـة التى أطلقـها الوزراء ولم تتـحـقق إلى الآن ما تبلور خـلال مجموعة من الأسئلة موجهة إلى د. مـحمود حمدى زقزوق وزير الأوقاف حول عدم حرص الحكومة عـلى المظهر اللائق للأئمة والدعاة وعـدم تحسين أوضاعهم الوظيـفية

أسوة ببعض الجـهات الأخرى وعدم صرف بدل لهم للمـعاونة فى ارتداء الملابس التى تليق برجل الدين ، أكـد الوزير حرص الحكومـة ممثلة فى وزارة الأوقاف على توفـير جميع المقـومات اللازمة لتمكين الأئمة العـاملين بالمساجد التابعة لهـا ، ولهذا أعدت الوزارة برنامجًا لتـدريب جميع أئمة المساجد على اسـتخدام الكمبيوتـر وصرف جهاز كمبيوتر لكل إمام ، وانتهى الفصل التشريعى ومازال الدعاة محلك سر .

الكارثة الكبرى التى تحل على مجلس الشعب كل دورة برلمانية هي الأسئلة وطلبات الإحاطة حول فـساد المحليات التى بدأت منذ أربعة وأربعين عامًـا ومشاكلها مسـتمرة تتجدد ولا تنـتهى جسدتها المقـولة الشهيرة لـ "د. زكـريا عزمى" رئيس ديوان رئيس الجمهورية وعضو مجلس الشعب حين قال فى الفصل التشريعى ١٩٩٥-٢٠٠٠ : إن الفساد فـى المحليات قد وصل إلى الرُّكَب . . ثم عدل مـقولته فى الفصل التـشريعى التالى ٢٠٠٠- ٢٠٠٥ بأن الفساد فى المحليات وصل للرقبة .

وكل عام نـسمع وعودًا عن قـانون المحليات ، وتـنعقد اللـجان وتبحث وتـسمع وينتهى الأمر ويبقى الحال كما هو .

.. وتظل أزمة البطالة متمسكة بمبدأ "ليـبق الحال على ما هو عليه" فهي أزمة كل يوم وكل شهر وكل سنة ، فمع بداية الفصل التشريعى السابق أي منذ عام ٢٠٠٠ أي منذ أكثر من خمس سنوات وأعـضاء مجلس الشعب يتقدمون ويستـخدمون وسائل الرقابة البرلمانيـة للحديث عن البطالة وكل عـام يهل علينا المسئولون بـالأمل فى الغد ، لكن الغـد يأتى بزيادة المعاناة حـيث أصبح الكلام فى أزمـة البطالة والوعـود لحلها كـلامًا مكررًا ومـعـادًا وسينـاريو يتم فى كل دورة برلمانيـة دون أي دلائل على انفـراج هذه الأزمة .

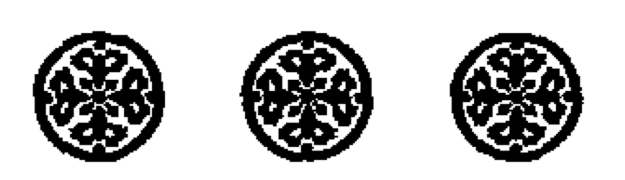
ومن القضايا الخطـيرة التى تناولها بعض نواب الشعب من خـلال طلبات الإحاطة وتمت مناقشتها بلجنة الصحة بمجلس الشـعب هي دخول بعض الأسمدة المشعة للبلاد عن طريق ميناء دمياط والتعامل معهـا بدون ضوابط علمية آمنة خلال النقل والتخزين والاستعمال مما يشكل خطرًا جسيمًا على صحة المواطنين والبيئة . . وأكد مقدم السؤال د. إسمـاعيل دعدع أن هيئـة الرقابة على الصادرات هي البـاب الخلفى لدخول السلع

المخالفة للمواصـفات الصحية الآمنة للبلاد ، وعند حضور المسـئولين نجد أنهم أكدوا بأن الأمر آمن ولا وجود لمخالفات ووعدوا بإعـادة النظر فى تشكيل اللجان المتخصصة التى تقوم بتســجيل الأسمدة التى يسمح بدخـولها مصر ، وانتهى الأمر ومـعه انتهت الوعود .

وما زالت تتسرب شحنات أسمدة مشعة إلى البلاد .

ويعد مشروع قانون الحفاظ على تراث السينما أبرز مثال للوعود البراقة للمسئولين، فمـنذ عام ٢٠٠٠ طالب النواب بتـشريع يحـافظ على أصول الأفـلام المصرية وبـعد عـامين أعدت وزارة الثـقافـة مـشروع القـانون ثم أثيـرت زوبعة إهدار وبيع الأفـلام السينمائية المصـرية وتقدم عدد من النواب بأسئلة وطلبات إحاطة حـول سرقة الأفلام وبيعها . فـما كان من المسئولين إلا إطلاق الوعود الزائفة لخـروج القانون للنور ليحد من إهدار التراث المصرى السينمائى ، ولكن كان هناك أياد خفية منعت صدور القانون رغم وجوده ودراسته فـهو لا يزال حبيس الأدراج وكأن ما صــدر من وعود هو مجرد تهدئة للأجواء .

هذه نماذج بسيطة لما يحدث لوســائل الرقابة البرلمانية وما يواجهـها من وعود تنتهى إلى لا شىء وكأنهـا مسكن مؤقت ، وكان الأنفـع أن يعلن الوزير أي وزير عن رؤيته بصراحـة وشفافـية وما سـيفعله تجـاه المشكلات التى يثيـرها نواب المجلس فى ضوء استراتيجـية عامة وبحلول جذرية لا تعتـمد على مسكنات لعبور الأزمـة ، كما يجدر بكل نائب من نواب الشعب متابعـة ما يعد به المسئول ليعرف الحقـيقة ولا ينتهى الأمر كما لو كان "نفخًا فى قربة مقطوعة" .



خاتمة
الباب الثالث

طرحنا تساؤلاً .. لماذا يكره الناس الحزب الوطنى ..؟

ولأننى شاهــدة عيان على مــدى خمس سنوات لبــرلمان الأمل (عام ٢٠٠٠) كــما أطلق عليه لما أفرزه من تشكيلة جديــدة كانت أملاً لتغيير وجه مصــر إلى الأفضل غير أننا واجهنا واقعًا مختلفًا كما طرحنا خلال الفصول التى سبقت كنماذج مبسطة جداً لما كان يحدث تحت قــبة البرلمان من بعض نواب الشعب واستغــلال الحصانة ودهس كل القيم والمبادئ تحت أقــدامهم لأنهم فقط (أعضاء مــجلس الشعب) فظهر نواب الردح ونواب الصمــت ونواب التأشيــرات ونواب الشيكات ونواب الــهروب من التجنــيد ثم نواب سميحــة وكان من الملفت للنظر أن أصحاب تلك الفضائح ليــسوا إلا أعضاء فى الحــزب الوطنى، الذين مــارسوا البلطجــة واشــتروا الذمم واســتــغلوا حاجــة المواطن الفقير. . فكان المواطن المصرى هو أول ضحــية لفساد بعض نواب الحزب الوطنى . . فهل عــرفنا لماذا يكره الناس الحزب الوطنــى؟ الذى دفع بأعضائه ليــعيــثوا فى الأرض فســاداً و يغترفوا من أمــوال الشعب كمــا يشاءون دون حساب . وبــنظرة بسيطة على "جراج" السيارات فى ساحة مجلس الشــعب سنرى كيف يبدأ عضو مجلس الشعب بسيارة بسيطة فى أول عام لنيابته لينتهى الفــصل التشريعى وقد استحالت إلى سيارات فارهة من المرسيدس إلى الجيب . . .

الباب الرابع

هل يمكن أن يكون "الإخوان" جزءاً من نسيج النظام السياسى ؟

- نعم .. "الإخوان المسلمين" يمثلون جزءاً من النسيج الاجتماعى والسياسى على مستوى القاعدة الشعبية .
- نعم .. "الإخـوان المسلمين" يعـدون أحـدث قـوة سـيـاسـيـة فى البرلمان المصرى الحالى .
- لهـذا نتـسـاءل : هل يمكـن أن يكون الإخـوان جـزءاً من الـنظام السياسى ؟

الفصل الأول

تجربة انتخابات ٢٠٠٥

والرد على السؤال !!

أثبتت انتخابات ٢٠٠٥ كل ما يقال عن القدرات التنظيمية للجماعة مقارنة بالقوى السياسية الأخرى - فيما عدا الحزب الوطنى - خاصة فى ظل ما تتعرض له من ضغوط وتقييد أمنى واعتقالات ، ورغم ذلك جاءت ترشيحات الجماعة وعدد الدوائر التى نافست فيها ونتائج الانتخابات لترسخ مكانة الجماعة فى الترتيب الثانى بعد الحزب الوطنى والترتيب الأول بين قوى المعارضة .

ولكن كما أثبتت الانتخابات تلك الجوانب أدت بدورها إلى اهتزاز صور أخرى عن الجماعة وخاصة حجم التأييد المطلق لها ولشعاراتها الدينية ، والحديث المطلق عن القدرة التعبوية لتلك الشعارات جماهيريًا ، فإنجاز الجماعة لم يكن إنجازًا بالمطلق ولكنه إنجاز فى ظل ما سبق قوله من عوامل ممثلة فى القيود التى تتعرض لها الجماعة من جانب وضعف القوى السياسية الأخرى فيما عدا الحزب الوطنى من جانب آخر . وهنا تصبح النتائج التى تحققت مرجحة بسبب تخفيف النظام من قيوده على الجماعة المحظورة وسماحه لها بالوجود ليس فقط على صفحات الجرائد وعبر التغطية الإعلامية ولكن عبر التواجد فى الشوارع والقيام بمسيرات غير مسبوقة ورفع شعاراتهم بشكل علنى وإدارة حوار عنها والإعلان عن رفض الشعارات حتى من قبل قادة الحزب الوطنى والشخصيات الرسمية فى الدولة دون إصدار أوامر بإزالة تلك اللافتات أو التوقف عن ترديد الشعار .

فالنظام استطاع أن يحول الجماعة ، ودون أن يكون طرفًا مباشرًا فى اللعبة السياسية حولها ، حتى لا يفسر موقفه بأنه اعتراف رسمى بالجماعة ، إلى طرف عادى فى محاولة للانتقال من الأسطورة إلى الواقع وإظهار الحجم الحقيقى للجماعة، وبهذا وإذا كانت تصريحات الجماعة أكدت أنه فى انتخابات نزيهة يمكن أن تحصل

على ١٢٠ مقعـدًا من المجلس المكون من ٤٥٤ عضو بنسبة ٢٦,٤٪ وأنها سـتحصل فى ظل الانتخابات والآليـات القائمة على ٦٠ مقعدًا على الأقل بنـسبة ١٣,٢٪ فإن إجراء الانتخابات فى ظل اعتراف قادة الجماعـة بتخفيف القيود عليهم وعلى تحركاتهم وعدم اعتقال أي من أعضائها خلال الانتـخابات والفترة السابقة عليها ، بل والإفراج عن عدد من قادة وأعضاء الجماعة المقبـوض عليهم فى الفترة السابقة للانتخابات كلها مـثلت فرصـة ليؤكـد النظام على حـجم الإخوان وكـافـة القوى الأخـرى فى النظام السياسى .

ولكن على الرغم من إيجابية التـعامل بأسلوب المكاشفة والمواجهة فـإن التجربة لم تكن كاملة وشابهـا قصور نتج من الرغبة فى أن يكون التـخفيف على الجماعة مـقيدًا بحيث يحقق هدفه فى تحديد حـجم الجماعة كقوة سياسية بكل مـا تدعيه حول حجم الدعم الجماهيرى لها ولكن دون أن يقود هذا التخـفيف إلى إعطاء أي فرصة للجماعة لتأكيد قبول النظام بها وإعطائها الشرعية الرسمية . هذه الرغبة المتناقضة فى ذاتها أدت لتناقض واضح ظهر فى تصريحات المسئـولين الرسميين من الحزب الوطنى من جانب وتغطية وسائل الإعـلام القومية من جانب آخر ، وفى حين جاءت تـصريحات تؤكد على قوة الجماعة فـى الواقع المصرى وضرورة التعامل معها كـقوة قائمة ، وحرصت على الحديث عن الجـماعة وتغطيتـها إعلامـيًا . فإن التصـريحات وتغطيات إعلامـية أخرى تمسكت بالحظر القـانونى ورفض التعامل معـها حتى لا يعد اعتـرافًا بشرعيـتها منتقدة الاتجاه الأول ومؤكدة على الخطأ القانونى الذى وقع فيه .

واستطاعت الجمـاعة استغلال هذا التخـبط لصالحها وساهمت بدورها فى تصـعيد الجدل الذى دار حـولها وحول شعـارها عبر تصريحـات أخرى من قادتها تؤكـد مرة أخرى على لسان عصـام العريان بعد الجولة الأولى من الانتخابات الأخـيرة على النية فى التراجع عن الشعار المستخدم «الإسلام هو الحل» والتـفكير فى استخدام شعار آخر للجولات التالية من الانتـخابات ثم يعود محمد حبـيب نائب المرشد العام لينفى تلك الأنباء ، إلى جانب الرد بنفس الأسلوب والطريقة لتفنيد الآراء المنتقدة لشعار الجماعة ورموزها فى جـدل قاد بدوره إلى توسـيع مساحـة الجدل عن الجمـاعة لتتـحول إلى

القضيــة الأساسية فى مقالات العــديد من كبار الكتاب والبرامج الحوارية المـهمة سواء استضــافت ممثلين عنها أو لا . فالجـماعة بشعــاراتها ورموزها أصبحــت هي الحاضر الغائب فى كافة الحوارات بشكل مباشر أو غــير مباشر ، وأصبحت الموضوع الأساسى لموسم الانتخابات وهذا ما يطرح بأن الدولة قد وقع اختيارها عليهم كقوى وطنية ذات ميول إسلامية ، أو كما قــال بعض المفكرين المعاصرين : بأن ممارسة الإخوان البرلمانية تعد خطوة للإصلاح السـياسى فى مصر ، أو كمــا قال أحدهم[1]: لن تنتهى قـضية التطرف ولا مشكلة المفكرين إلا بعودة الإخــوان المسلمين ، فلا يفل الحديد إلا الحديد وبضدها تتميز الأشياء .

لا أحد يشكــك فى المستوى الثـقافى والتـعليمى والتنويرى لمجـموعــات الإخوان المسلمين ، وخـير مـثال ما لمـسناه فى النخبـة التى مثلتـهم فى مجلس الشـعب وهم مجموعة ٨٨ ، فالاستمارات الخاصة بعضويتهم للبرلمان تؤكد على أنه لا يوجد جاهل واحد بينهم حتى من يمثلون طائفـة العمال والفلاحين . . فهم نخبـة مميزة من الأطباء وأساتذة الجامعة والحاصلين على ليسانس الحقوق . .

.. وتختلف الأراء حول التصور بأن الإخوان يسعــون إلى التغيير الانقلابى ورغم أنهم ينفوا ذلك بشدة إلا أنهم يسعون بلا شك إلى التغــيير السلمى بمعنى القفز على الحكم فى إطار ديمقراطى مشروع .

ولكن التــاريخ والجغرافـيا أكــدا أن هدف الإخوان هو تنفـيذ مخططهم الـتاريخى التســلطى الصارم رغم عــملية التجـميل بالدخــول فى إطار ديمقراطى ورغــم الغلاف الخارجى الإسلامى للجماعة . . فـالإخوان لم يأتوا بجديد ، فهم يدعون إلى العمل بدين قائم موجود ، وفى رأيهم أن نظم الإســلام هي أنسب وأفضل النظم للحياة لأنه دين سماوى يصلح لكل زمان ومكان وهذا صحيح وحقيقى ونحن معهم ، ولكن هل حقًا هذا كل ما يريده الإخوان المسلمون؟!!

خلال الفــترات الماضــية وخــاصة فى برلمان الفــصل التشريـعى السابق وممارسـتهم البرلمانية كــان أداؤهم يتميز بوجه عام بأســلوب هادئ متزن بالإضافة إلى ثقافـة عالية ووجوه سمحــة . ولكن بعدما أفرزته انتخابات ٢٠٠٥ من وجوه فــإن الأمور تغيرت

ولنرجع لما كشفـه الدكتور رفعت السـعيد رئيس حزب التجـمع عن نماذج خطيرة من دعاية الإخوان المسلمين الانتخابية تعكس مـا يوجد تحت الغلاف الخارجى للجماعة . وذلك بعد أن قـام أحد مرشحى الجمـاعة فى بلبيس بمحافـظة الشرقية بتـوزيع كتاب تضمن دعاية انتخـابية فجة ويحمل أفكاراً متطرفـة، الكتاب بعنوان «احذروا المحاربين الجدد للإسلام . . أحفـاد قارون» وقام حزب التجمع بإصـدار كتاب بعنوان «الإسلام دين الحق . . هداية للعالمين وليس بضاعة انتخابية» للرد على مرشح الإخوان .

وأشار د. رفعت السعيد إلى أن الكتاب «٨٨ صفحة» ويوزع مجاناً وبكميات هائلة يتقدم متستراً بآيات كريمة وأحاديث شريفة بعـد أن يدس فيها سموماً مخيفة . . وأكد د. رفعت قائلاً : "إن مرشح الإخوان المسلمين يدافع عن حـركة طالبان فى الصفحة الثامنة . . بل هو يعتبر أن كل من يتحدث عن الإرهاب محارب للإسلام فيقول «كل دعاة الإسـلام إرهابيون فى نظرهم» ويقول «اجـتمع منذ عـدة سنوات وزراء الداخلية العرب واتفـقوا فيـما بينهم على محـاربة الإرهاب والتطرف وإن شئت فقل مـحاربة الإسلام» كما أن الكتـاب - حسب تأكيدات د. رفعت السعـيد - لا يتورع فى الدفاع عن شركـات توظيف الأموال لأن غالبـيتها ذات اتجـاه إسلامى وحتى لا تقـوم بشراء القطاع العام حينما يتم بيعه ويدخل بدلاً منه رأس مـال اليهود والصليبيين وهذا تحديداً ذكر فـى ص٢١ . . ويواصل د. رفعت السـعيـد كشف العـبث الخطير فى الدعـاية الانتخابية التى يتبعها مرشـحو جماعة الإخوان المسلمين - ويقول : إن المرشح المدعو أمير محـمد بسام النجار مرشح الإخوان يهـاجم ثورة يوليو هجوماً شديداً مسـتخدماً ألفاظاً واتهامات غير مقبولة وغيـر عاقلة ويقول الكتاب: «حينما جاء عبد الناصر إلى مصر أول ما تفـتقت قريحته هو ومن معـه وضع أعداء الثورة الذين هم أهل الحق فى السجون» وذكر ذلك فى ص ١٧ ، وينسى أن أعداء ثورة يوليـو لم يكونوا جميعاً من «أهل الحق» بل كان فيهم إقطاعـيون وعملاء للاستعمار ورجـال القصر الملكى ، فهل هؤلاء أيضاً من أهل الحق ؟! صحيح أن لثورة يوليو أخطـاء وتجاوزات ضد خصومها السياسيين لكن ذلك كله لا يعنى أن كل خصومها من «أهل الحق» ويستطرد د. رفعت السعـيد مؤكداً أن مـرشح الإخوان يتحدث عـن وفاة عبد الناصـر قائلاً : «إنه هلاك

لفرعون مـصر الجديد» وذكر ذلك فى ص ١٧ ، وأيضاً كـيف ولماذا قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ فإن السيد المرشح الإخوانى - والكلام للدكتور رفعت السعيد - يجيب قائلاً : "إن أمريكا أرادت بعد الحرب العالميـة الثانية أن تسيطر على العالم ، وفى هذه الأثناء كانت الدول العربيـة تموج بحركات شعبية تـسعى للتغيير ونيل الحـرية والاستقلال. . فكان على أمـريكا أن تبـحث وسط الشعـوب عن أفـراد ينادون بالاستـقلال وجـلاء المستعمر وفى نفس الوقت يريدون الحكم والتسلط ويبـغون الشهرة والعلو والفساد فى الأرض وهؤلاء كانوا فى مصـر ضباط ثورة يوليو التى تفضل سيـادته وأسماها «ثورة يوليو الأمـريكية» . . أمـا لماذا قام الأمـريكيون بهـذه الثورة فى مصـر فلأن "حـركة الإخوان المسلمين ازداد ظهور قـوتها وبأس أفرادها" وهكذا كان من الضرورى اخـتيار زعيم شعبى تصنع منه أمـريكا بطلاً. . يأخذ الحكم وتكون له الكلمة الأولى فى بلده . . والأخيرة مع أمريكا وكـان الشخص المختار هو جمال عـبد الناصر وتم ذكر ذلك فى ص ٤٥ ، أما لماذا جمال عبد الناصـر بالذات ؟ فإن إجابة السيد المرشح الإخوانى تأتى مثيـرة للدهشة والغضب معًا . . «لأن جـمال عبد الناصر تربى فى حـارة اليهود وأبوه كان ساعى بريد» . . ويواصل د. رفـعت السعيد هجومـه على مرشح الإخوان المسلمين مؤكدًا : إن المرشح الإخـوانى قدم تحليلاً غريباً ويقول: "قـديمًا كانت الكلية الحربية لا يدخلها إلا عِلْية القوم وأولاد الباشوات . . إلا أنه سمح لجمال عبد الناصر ورفاقه بدخـولها وهؤلاء هم الذين كونوا فيـما بعد ما يسمى: «بالضـباط الأحرار» ، وهكذا فإن أمير الـنجار مرشح الإخوان يرى أن الضباط الأحرار وعـلى رأسهم جمال عبد الناصر كانوا عملاء لأمريكا منذ كانوا طلابًا فى المدارس الثانوية . . ناسيًا أنه قال : إن أمريكـا بدأ اهتمامـها بالبـحث عن عمـلاء بعد الحـرب العالميـة الثانيـة أي بعد دخولهم الكلية الحربية بحوالى عشر سنوات وناسيًا أيضًا أن كثيرًا من الضباط الإخوان ومنهم الضابط الإخوانى الشهـير محمود لبيب وعبد المنعم عـبد الرؤوف وفؤاد جاسر وغيرهم دخلوا الكلية الحربية فى ذات الفتـرة ونسى أيضًا أن جماعة الإخوان قد أيدت وبشدة ثورة يوليـو عندما قـامت بل وزعمت أيضًا أنهـا هي التى صنعتـها . . فكيف تستقيم هذه الأقوال ؟!

ويشير د. رفعت السعيـد إلى أن تجاوز مرشح الإخوان يصل إلى مداه عندما يزعم

أن عبـد الناصر كان خـلال حرب فلسطين على اتصال بـاليهود يحـادثونه ويحادثهم ويرسلون له الهدايا ولم يكن عبد الناصر مـقتنعًا أبدًا بحرب اليهود وذلك فى ص ٤٦ ثم يقول المرشح فى كتـابه: «لقد جنت الأمة العربيـة من هؤلاء الحكام تخلفًا فى كل شىء وإهدارًا لكل قـيمـة وكانت ولايتـهم بداية حـرب جديدة على الإسـلام بدأت بتوليـتهم وقيامـهم على أمر البلاد وهم أخون الناس لبـلادهم» وتم ذكر ذلك فى ص ٤٩ . . . وفى النهاية يؤكد د. رفعت السعيد بـعد كل هذا وغيره من السخافات التى تضمنتها الدعاية الانتخابيـة للمرشح الإخوانى فإننا لا نملك إلا أن نقول: «عيب» وما هكذا يكون التعـامل مع أبطال مصر ومع تاريخـها . . ولعل هذا يثبت صحـة رفضنا لفكرة تسييس الدين واستخدام الشعارات الدينية .

ومن جـهة أخـرى بدأ ظهور نواب الإخـوان ٨٨ فى مجلس الشـعب (٢٠٠٥ - ٢٠١٠) بمظهر مخـتلف عما ظهر به نواب الكتلة ١٧ فى الفصل التـشريعى السابق ، حيث ترى وأنت تحت قبة البرلمان كتلة الإخـوان وكأنهم الوجه الآخر للسلطة ، حيث بدأت الأقنعة تـتساقط، والصـورة الجديدة لهم والتى حـاولوا أن يظهروا بها كـتنظيم معـتدل ينعم بتوازن مع السلطة ومـع كل التيارات الأخرى تهـتز ، وما حـدث خلال شهرين فقط «يناير وفبراير» هما بداية الفصـل التشريعى الحالى حتى كتابة هذا الكتاب نرى المواقف اختلفت والأصـوات ارتفعت والأقنعة سـقطت مما يدل على الحال الذى يمكن أن يسقط فـيه المجـتمع المصرى، أقـول هذا ليس حبًا فـى الحزب الوطنى الذى يظهر هو أيضاً بأسلوب همـجى متدنى فى التعامل السيـاسى وتحت القبة . . [هذا ما رصـدته خلال الشـهر الثـانى للدورة البرلمانـية ودفـعنى إلى كتـابة تحقـيق بمجلة روز اليـوسف فى العدد رقم (٤٠٤٥) تحت عنوان "الـردح على طريقة النواب الموقـرين" جاء فيه:

هل يدرك هؤلاء النواب صدى لغة الحوار بينهم أثناء جلسات مجلس الشعب على المتابعين والمهـتمين ؟ لا مجال للإجـابة بنعم . . إذ لو أن الإجابة كذلك ، فـإننا أمام كارثة لا تقل خطورة عن كارثة العبارة ، وبالتالى فالأفضل اعتماد الإجابة بلا ، على أساس أنها مصيبة ، والمصـيبة فى كل الأحوال أخف من الكارثة ، إن لغة الحوار بين

النواب تتدنى إلى أقصى مـدى ، حتى إنها تفوقت على لغـة الشوارع ، لا فرق الآن بين النواب ومدمنى وقفـة النواصى عندما يتكلم الفريقان ، لدرجة أن الدكـتور فتحى سرور يكرر طلبـه فى كل جلسة بأن تحذف العبـارات التهكمية والألفـاظ الجارحة من المضبطة ، الطلب المكرر يكاد يتحول إلى ثابت من ثوابت أقدم وأهم برلمان فى الشرق الأوسط ، لماذا استجـدت هذه العادة القبيـحـة على المجلس . . وهل زيادة قـوة تيار الإخـوان سبب فى هذا المستوى الركيـك الفاضح ؟!

أرسى النواب الموقرون لبرلمان المسـتقبل فواصلاً ساخنة وتراشقـاً بالألفاظ والمقاطعة والاستهزاء والسخرية ، وتبادل الاتـهامات لتكون المرة الأولى فى المجالس النيابية التى تنتقل فيهـا الاتهامات وتتدنى الألفاظ التى كانت محـصورة فى الكواليس أو فى البهو الفرعونى إلى الجلسـة العلنية التى تنتهى دائمًا بتـدخل أولاد الحلال لتنهى المهازل بين أعضاء المجلس أو بينهم وبين مسئـولى الحكومة بشطب تلك الألفاظ من المضبطة وهو طلب أصـبح فى حكم العادة ينادى به الدكـتور فـتحى سـرور رئيس المجلس فى كل جلسة ، مما يؤكد تدنى لغـة الحوار تحت قبة البرلمان ، حتى إن الدكـتور سرور الرجل الذى تميز دائمًا ، وخـلال ٥١ عامًا بالهدوء والصـبر بدأ يخرج فى كثيـر من الأحيان عن هدوئه فى محاولة للسيطرة على حالة الانفلات التى تحدث تحت قبة البرلمان ، بل وصل الأمر إلى محاولة رجاء النواب بالالتزام ، لأن هذا مـجلس محترم كما قال فى إحدى الجلسات .

تتصاعد حدة الأزمات والتراشق بالألفاظ داخل المجلس بصورة لافتة للانتباه وداعية للتدخل ، فـعلى مدار الأسبوع الأخـير[1] شهـدت الجلسات هبوطًا واضحًـا فى لغة الحوار بين الأعضاء والحكومة واسـتخدم الطرفان أسلوباً لا يليق بأدب الحوار المطلوب من برلمان موقر وأعضاء موقرين .

وطوال ثلاثة أيام بست جلســات استغرقت أكـثر من عشـرين ساعة ، ناقش فيـها المجلس "كارثة العبـارة وطلبات إحاطة وأسئلة حول قـرار رفع رسوم تراخيص البناء وقانون مد عامين للمجالس المحلية" لم نسـمع إلا السباب والتهكمات والتحفزات بين جميع الأطراف سواء معارضة أو أغلبية ، الكل يتسابق إلى التراشق بالألفاظ .

فماذا حـدث ؟ وما الضوابط التى تنظم ما يجب أن يقـال وما يجب ألا يقال تحت قبـة البرلمان ، لأنه أصبـحت هناك ضرورة لبحث كـيفية ضـبط النواب الذين انفلت عيارهم .

خلال الأسبوع الماضى تحت قبة البرلمان حدث بين رئيس لجنة المحليات ماهر الدربى والذى كان يقف على المنصة كمقرر للجنة المحليات لمناقشة قانون مد العمل بالمحليات وبين النائب رجب حميدة ، والذى اعترض على القانون ، تراشق حاد فى الألفاظ ، حيث قـال رجب حميدة: إن الحكومـة خائفة من إجـراء انتخابات المحليات فـانفعل رئيس اللجنة وقال : «اقعد يا حـبيبى» . فرد حميدة: «يا بتاع التـشريعية اسمع!» . ارتفع صوت ماهر الدربى وقال : "تعال نزعق . . قابلنى برة" ورد حميدة : «أنا لن أنزلق لهذا الأسلوب ، وأشكرك على هذه القيم الرفيعة والألفاظ» .

عندما وقف الدكـتور عبد الأحد جـمال الدين زعيم الأغلبية يـدافع عن قانون مد المحليات قـال : الحكومة مستعدة تدخل الانـتخابات . صـفق نواب الإخوان بشكل غريب ، وقالوا : «قـول تانى . . أعد» . وتعالت الأصوات وقـالوا : «قول يا ثومة تانى» . كـما وقف نائب إخـوانى يعتـرض على أسـباب التـقدم بمشـروع قانون مـد المحليات على وجـه السرعة قـائلاً : "إن ترزية القوانين جـاهزون" . فقال الدكـتور سرور : «ما أنت ترزى قـوانين ، فطالما تشرع فيطلق عليك اسم ترزى كـما فى اللغة الفرنسية».

كمـا حاول نواب الأغلبية الـتشويش على المعارضـة ، وكلما وقف أحد يتـحدث يقولون اقـعدوا وكأنـهم فى مباراة كـرة قدم حتى إن الدكـتورة زينب رضـوان وكيلة المجلس شاركت فى هذا الأسلوب ، ممـا دفع الدكـتور سرور بالتهـديد قائلاً : لو لم تهدأ الأغلبية سأرفع الجلسة .

بالإضافـة إلى أن بعض النواب الجـدد منهم النائب شيـرين أحمد فـؤاد الذى ظل متحفزاً دائماً داخل القاعـة للرد على أي نائب يهاجم الحكومة ، مما دفع بزملائه لشده من ملابسه ليهـدأ ، كما حاول النائب محيي القطان أن يجـد لنفسه دوراً وسط حالة الانفعال والغلوشة على كل ما يقال ، مما دفع بنائب إخوانى ليصيح بصوت جهورى:

«أنت عارف اللى حاول يعمل زيك بقى خارج المجلس الآن».

النائب عبد الفتاح عمر - مساعد وزير الداخلية ومفتش مباحث أمن الدولة - كان له النصيب الأكبر من شطب كلماته من المضــبطة ، كانت الواقعة الأولى عندما وقف محتــجًا على الحكومة ، وقال : «الحمد لـله أخيرًا الصعايدة أخذوا حـاجة» . وسأل النواب عما يقصد فقال : «أخذوا حقهم من الموت ، واحنا صعايدة لا نأخذ فدية ولا فلوس احنا حاناخد بالتار» . مما دفع د. سرور لشطب كلماته من المضبطة ، فضحك متهكمًا وقال : اشطب . . اشطب يا عبد العليم - يقصد النائب الوفدى عبد العليم.

الواقعة الثـانية عندما اعتـرض على الإخوان الذين رفضوا القـانون وقالوا : «اللى بتعـملوه ده أسلوب إرهابى . . يا قتلـة . . يا قتلة». الجمـيع صاحـوا وحدث هرج ومرج ، فقرر فـتحى سرور شطب الكلمات من المضبطة ، ولم تفلـح المحاولة فسارع الدكتور سرور ملزمًا النائب بالاعتـذار حتى تهدأ ثورة الإخوان الذين صاحوا : «أنت فاكر نفسك لسة فى مباحث أمن الدولة؟!».

الخلافات التى تحدث داخل الأحزاب انتقلت مؤخـرًا إلى القاعة حيث وقف محمد عبد العليم داود يرفض موافقة محمود أباظة - رئيس الهيئة البرلمانية فى الوفد - على تعديل القانون واعتبره دعوة للفساد وأضاف : «أنا وفدى غصب عن الحاقدين».

وحدث تراشق بالألفـاظ بين عبـد الرحيم الغول وأكـرم الشاعـر النائب الإخوانى عندما قال الأول : إن نواب الوطنى جاءوا بكلمـة الشعب ، فرد عليه الإخوانى : إن الحزب الوطنى فشل فى الانـتخابات البرلمانية وسـيفشل فى انتخابات أخـرى . فهاج نواب الوطنى وتم شطب تلك الجمل .

من الألفاظ الغـريبة ما تلفظ به بعض نواب الإخـوان عندما قرر سرور التـصويت على القانون ، حـيث هاجوا ، واتهم البـعض الدكتـور سرور بصوت عـال : «انتوا طبختوا الموضوع». !

كما اتهم النائب الإخوانى حسين إبراهيم نواب الحزب الوطنى بأنهم فشلة وجهلة، فثار نواب الوطنى وطالبوا بحذف الاتهامات من المضبطة .

وكاد النائبان حسنين الشورى ومحسن القطان يشتبكان بالأيدى لولا تدخل الأعضاء بينهما ومنعهما من الاسترسال فى المواجهة .

كمـا تدخل الدكتور سـرور محاولاً فض الاشـتباك بين وزير النقل والنائب كـمال أحمد الذى اتهم وزير النقل بالفـساد وقال : إنه قبل توليه الوزارة كان يـستورد أغذية فاسدة من اليونان ، فقاطع الدكتور النائب وطالبه بعدم خلط الأوراق وأن يقوم بتقديم استجواب للحكومة إذا كانت لديه مستندات تؤكد صحة اتهاماته للوزير . وأكد سرور أن المجلس ليس مكانًا للعبارات المرسلة ، وانفعل الوزير ، وانفعل كمال أحمد قائلاً: منصور وزير فاشل ، مما دفـع الدكتور مفيـد شهاب وزير الشئون القـانونية والمجالس النيابيـة أن يطالب باسم الحكومة بحذف عبـارات الاتهام من المضبطة ، فـما كان من أحد نواب المعـارضة إلا أن رفع صوته قائلاً : «مـفيد لا يفـيد إلا مفيـد». وضحك مجمـوعة من النواب من حوله كأنها نكتـة ، لكنها كانت نكتة سخـيفة عن رجل له مكانته العلمية المحترمة .

عندمـا وقف وزير الإسكان للرد على طلبـات الإحاطة والأسـئلة حول قـرار رفع رسوم التراخيص والمبانى بدأ حديثه بقوله : «الحكومة مدمنة للأخطاء» ، مما دفع نواب المعارضة لـلتهكم والتصفـيق وقالوا : «قول تانى والنبى سمـعنا» فكرر تلك الجملة . فضجـت القاعة بالتصـفيق والضحك . مما دفع الدكتـور سرور بالمبادرة وتسـاءل عما يقصده وطالبه بتوضيح هذا الحديث ، لكن الـوزير كأنه انتبه لما قاله وبدأ يسترسل فى شرح آخر ليست له صلة بالجملة التى بدأ بها حديثه .

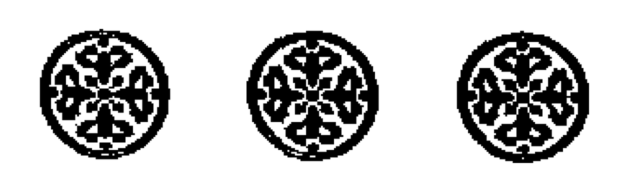
يتميـز المجلس بأسلوب غريب فى طلب الكلمة من المنصة ، فـمعظم النواب ليس لهم مطلب فى الحيـاة سوى الحديث لتسـمع وسائل الإعلام وليس المهم مـا يقوله ، وهذا ما حدث من نائب وقف يتسول الكلمـة من الدكتور سرور قائلاً: «لو لم تعطنى الكلمة أعطينى أوضـة أبات فيها عشـان مش قادر أروح لدائرتى دون أن أتكلم» فكان رد الدكتور مليئًا بالسخرية : «إعطاؤك أوضة أسهل من إعطائك الكلمة» . !

النائب فارس الجعفرى الذى كان من المنتظر أن يتحدث بعد أحد زملائه من النواب قال له : "خـلاص بقى يا بتاع الوادى الجـديد ، اقعد أنا عـايز أتكلم " ، المهم أنهم

يتحـدثون وليس المهم أي شيء آخـر ، حتى أن نواب الأغلبـية بعد أن تحـدثوا بدأوا يتســربون واحدًا وراء الآخر ، وعندمـا جاء التصـويت على القانون، وجد الدكـتور سرور أن الأغلبية ليـست موجودة ، مما دفعه إلى دعوة الهيئـة البرلمانية للوطنى لدعوة نوابها .

لم تشهـد قاعة مجلس الشعـب أسلوبًا متدنيًا كـما شهدته فى الجلسـات الماضية، فمثـلاً النائب الذى وقف يقول : من يوم ما حضر نظيف والعـملية نظفت لأنه أقسم أن يراعى مصالح الأغنياء ، وتم شطب تلك الجمل من المضبطة .

عندما سألت نائبًا عن لـغة الحوار المتدنى قال: إن هناك متغـيراً جديداً وهو ظهور تنظيم قـوى من كتلة "الإخوان المسلمـين" مما يحفز الأعـضاء بعضـهم على بعض ، وكأننا أصبحنا فى صراع فكرى متعـصب ، بالإضافة إلى النوعية الجديدة التى جاءت للمجلس دون خـبرة سيـاسية حقـيقية ، لأن الانتـخابات لم تفرز الأفـضل ، وجاء للبرلمان من ليـست له علاقة بالعمل السـياسى الذى يحتاج إلى المواءمـة ، وعندما لا ندرك ذلك ينفلت العـيار وتتـحول المناقـشات والخـلافات الفكرية إلى أسـاليب غـير مقبولة.



الخاتمــة

وأعيد طـرح السؤال . . هل يمكن أن يكون "الإخوان المسلمون" جـزءًا من نسيج الدولة الشرعى ؟!

قبل الاجتهاد فى الإجـابة على السؤال لا بد أن أسأل عن حجم الإخوان المسلمين على مستوى الجماهير ؟!.

الأمر المؤكـد أن الحزب الوطنى لم يتـعلم شيـئًا . . فـقد ولد فى أحضـان سلطة عمياء، ولذا خـرج أعمى مثلها . فقد تخصص فى صناعـة الفاسدين وأهدى للشارع المصرى نماذج حزبية لها من الملفات السوداء ما يندى لها الجبين ، ولكن ظلوا لسنوات كقيـادات مما أدى إلى إصابة الشباب باليأس والإحـباط والبعد عن السياسـة حتى كان رصيـد الحزب الوطنى فى الشارع المـصرى «صفر» ، بـل أصبح الانتمـاء للحزب فى الانتخابات السـابقة سبة لما اشتهـر عن معظم نواب الحزب الوطنى بالفساد واسـتغلال الضعـفاء والفقـراء من المواطنين المصريين ، بالإضافـة إلى فراغ الشارع السـياسى من الأحزاب نتيجة الانشقاقات التى حدثت داخل تلك الأحزاب ابتداء من حزب التجمع إلى حزب الغد حيث أصبحت لافتات تحمل أسماء ولم تعد قادرة على تحريك الشارع وهذا كان واضـحًا فى انتـخابات ٢٠٠٥ حـيث أكدت الدولة أن عـدد المقيـدين فى الانتخابات هم ٣١ مليونًا و٨٩٠ ألفًا و ١٠٦ ناخب، ولـم يخرج منهم للإدلاء بصوته سوى ٩ مـلايين و٩٨٣ ألفًا و ٣٧ ناخبًـا بنسبة حـضور ٢٨,٥٪ حسب تصـريحات المستشـار محمود أبو الليل وزير العـدل ، وهذا معناه أن مجلس الشعب ينتـخبه ربع المقيدين فى الجداول الانتـخابية ، وإذا كان المقيدون يمثلون عشر تعـداد مصر . . فهي كارثة بكل المقاييس لأننا أمام مجلس يمثل أقلية على المستوى الشعبى . .

كل هذا كان مناخًا مناسبًا لإعادة الإخوان المسلمين إلى السـاحة السياسية ليس حبًا فيهم ولكن عنادًا فى الحزب الوطنى ونتيجة للسمعة السيئة.

لقد كتب الإمام «حسن البنا» مؤسس الجماعة:

«والإخوان المسلمـون كما عرف الناس وكـما أعلنوا عن أنفسـهم مرارًا : جمعـية للخدمة العامة ودعوة إصلاحية تجديدية تقوم على قواعد الإسلام وتعاليمه».

وعمادًا لدعـوة لتنجح وتظهر . . تبليغ واضح دائم يقرع بهـا أسماع الناس ويصل بهـا إلى قلوبهم وألبابهم وتلك مـرحلة يظن الإخـوان المسلمون أنهم وصلوا بهـا فى المحيط الشعبـى إلى حد من النجاح ملموس مشهـود وبقى عليهم بعد ذلك أن يصلوا بهذه الدعوة الكريمة إلى المحيط الرسمى وأقرب طريق إليه «منبر البرلمان».

«فكان لزامًا على الإخـوان أن يزجوا بخطبـائهم ودعاتهم إلى هذا المنبـر لتعلو من فوقه كلمة دعوتهم وتصل إلى آذان ممثلى الأمة فى هذا النطاق الرسمى المحدود بعد أن انتشرت فوصلت إلى الأمة نفسها فى نطاقها الشعبى العام».

«وإذن فهو موقف طبيعى لا غبار عليـه فليس منبر البرلمان وقف على دعاة السياسة الحزبية على اختلاف ألوانها ولكنه منبر يعـبر عن رغبات الشعب أو يؤدى إلى توجيهه توجيهًا صالحاً ونافعًا». . .

وبهذا رأى مؤسس جماعة الإخوان أن وجودهم تحت قـبة البرلمان يعبر عن رغبات الشعب ، ورغم أننا قـد نقبل وجود الإخوان فى المجـتمع وأن لهم حقًا فى التـمثيل البرلمانى بمعنـى أن تمثيلهم فى البرلمان مـقبول ولكن احـتمال حـصولهم على أغلبـية مخيف ويهـدد النظام السياسى ، واستشهـد برؤية للزميل الأستاذ كرم جبـر فى مقالة «الإسلام والسياسة»:

نعم الإسـلام «دين ودولة» لا خـلاف على ذلك ، ولكنه ليس «ديـنًا وسيـاسـة» والفرق شـاسع بين الاثنين . الحـالة الأولى معناها أن يقـرر الدستـور أن الإسلام هو مصدر التـشريع وأنه الدين الرسمى للدولة ، وأن القـوانين يجب أن تتسق مع أحكام الشريعة ولا تخـتلف معها . . أما فى الحالة الـثانية فيحاول البـعض أن يستغل الدين لتحقيق أهداف سـياسية ، وهنا تكمن الخطورة إذا أرادت فئة من فـئات المجتمع دون غيرها أن تحتكر الإسلام لصالحها ، وتجـعله مظلة لكل أعمالها حتى لو كانت شاذة أو خارجة عن المصلحة العـامة للمجتمع. . فهذا معناه توظيف الإسـلام لتحقيق مطامع سياسية بعيدة تماماً عن مقاصد الدين الحنيف وأحكامه .

غالبًا مـا تبدأ الفتن الكبرى فى المجتـمعات الإسلاميـة عندما يدب هذا الخلاف . . فيكون الصراع باسم الإسلام ، والقتل باسم الإسلام ، والمظالم باسم الإسلام ، رغم أن الإسلام بريء تمامًا من ذلك ، لأن تعاليمـه تؤصل مبادئ الحكمة والموعظة الحسنة والتراحم والتسامح . . وليس الصراعات المذهبية والعنف والقتل وإراقة دماء الأبرياء.

صـراعات الطوائف الإسـلاميـة مع بعضـهـا البعض هي أكـثر عنفًـا وقسـوة من صراعـاتهم مع الأعداء . . وانظروا ما يـحدث فى العراق من عـمليات قتل مـروعة بالسيف والرصاص والقنابل والصـواريخ ، رؤوس يتم تفتيتهـا بالرصاص ورقاب يتم قطعهـا بالسيف ، وقنابل تحرق السـيارات بمن فيهـا من البشر فتـتحول إلى ما يشـبه الأفران ، وجثث يتم إلقاؤهـا فى أماكن القمامة فتأكلهـا القطط والكلاب وتعبث بها الحشرات وتصـوروا أن ذلك يحدث للإنسان الذى كرمـه الله أعظم تكريم ، والسبب هو الأطمـاع السيـاسيـة التى تزين لرجال الديـن أن يجلسوا على مـقاعـد السلطة ، فيفسدوا الدين ويفسدوا السياسة .

خطورة الأمر - أيضًـا - أن السياسة فـيها اختلاف كـبير ، وفيـها تداول للسلطة وحزب يحكم وحزب يذهب . . وإضفاء قدسية دينية على هذه الأمور الدنيوية يضفى قداسة على بشـر عاديين يخطئون ويصيـبون ، ولكنهم يسبغون عـلى أنفسهم هالات مقدسة .

من هذا المنظور يجب ألا تختلط المعايير ، ويتسلل أصحاب الدعاوى الكاذبة الذين يحاولون توظيف أحكام الدين لتـحقيق مطامعهم فى الحكم ، فـيرتكبون باسم الدين جرائم ينهى عنها الدين .

نعم الإخوان جزء من نسيج الدولة الاجتماعى ولكن من الصعوبة تصور أن يكونوا جزءًا من النظام السياسى شكلاً ومضمونًا حيث يمثل فكر الإخوان خطورة على النظام السياسى القائم لإصرارهم على تديين السياسة وتسييس الدين ، وهو الأمر الذى يهدد فكرة المواطنة ويسرع بشق المجتمع طائفيًا لأن فكر الإخوان له خصائص معينة وضعها مؤسـسها حسـن البنا ، ولم تستطع الجمـاعة إلى الآن تجاوز تلك الخـصائص التى لا تناسب المجتمع مختلط الديانات، فجـماعة الإخوان المسلمين «الجدد» الذين يحاولون

تقديم أنفسهم للمجتمع المصرى والعربى بل لأمريكا وللأوروبيين كبديل لما يوجد على الساحة العـربية ويبشرون بالفـضيلة واحترام الحـريات والتعددية والتكافل الاجـتماعى وحجم الصراعات الداخليـة بينهم كبير . . يرفعون شعـارات لها بريق وسحر يخطف الأعين ولكن لا يوجـد دليل واحد على أنهم يـقدمـون حلولاً تفصـيلية للمـشكلات المعلقة فوق رؤوسهم والتى تضمن حقوق المواطنة واستقرار النسيج الاجتماعى للوطن كل ما يقولون يدخل فى باب العموميات التى لم تختبر على الأرض والتى لا ينصفهم فيهـا التاريخ ولا الجغرافيـا كما قلنا من قبل فالتـاريخ شاهد على موقفـهم من قضايا الحريات والتـعددية والمرأة وحـقوق المواطنة ويقـولون أننا لم نأخذ الفـرصة لاختـبار التـزامنا بالديمقراطيـة والحريات عندمـا نصل إلى الحكم ولكن شـعوبنا لم تعـد تطبق المراوغات الخادعة . .

فما هو الحل . .

لقد أصبح التغيير والإصـلاح شعاراً سائداً لا رجعة عنه ويخطئ من يظن أن الأمر «هوجة» أو زوبعـة فى فنجان ثم يبقى الوضع على مـا هو عليه . . الأمر جـد خطير . . فمـاذا بعد حصـار لمواطن مصرى مـقهور بمناورات قلة قليلـة تحكم وتتسلط . . تسرى فيـها الفساد أو تعـد بأحلام هلامية غيـر واضحة المعالم . . مـاذا بعد . . وما الذى يفعله الشعب الكادح الفقيـر . . وهل يرتمى فى أحضان الإخوان المسلمين الذين يعـدون بالحرية وبـالديمقراطيـة بشـرط واحد أن يكونـوا الخلفاء ونحن الـرعايا لتـعم الفوضى ونعود لعصر العبيد . . ؟

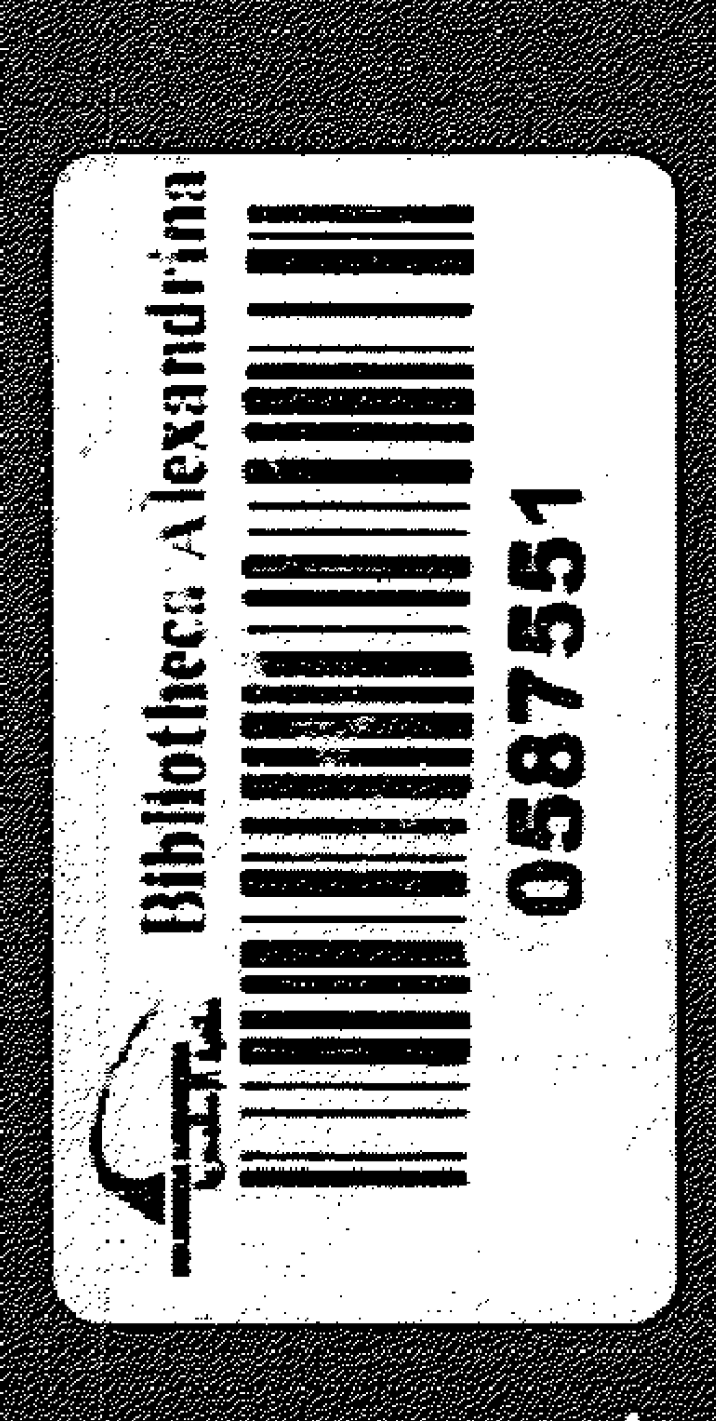
الحل فى قيادة وطنية جـريئة يكون شعارها الحقيـقى «لا سياسة فى الدين ولا دين فى السياسة» تحترم الديمقـراطية وتزرع الرأي العام المستنير فتحصد اختـيارات صحيحة تتوخى المصلحة العامة وتحمى مقدرات الوطن . نعم نحتاج إلى وجود الإخوان ولكن كجمـعية مدنية تدعو إلى مكـارم الأخلاق وتؤدى واجباً اجتمـاعيّا . ولكن إذا أرادوا المشاركة فى النظام السياسى فعليهم أن يحلو مشكلتـهم القانونية والدستورية ليتحولوا إلى حزب سياسى دون أن يفترضوا لأنفـسهم الأفضلية باستخدام الدين الذى هو حق الجميع سواء فى الأحزاب أو خارج الأحزاب .

الفهرس

هم . والإخوان

إن فاشية الإخوان هي الوجه الآخر لديكتاتورية الحزب الوطنى .. فهم فولة و انقسمت نصفين .. وجهان لعملة واحدة .. لا يفل الحديد إلا الحديد .. لقد سد الحزب الوطنى كل الطرق أمام المعارضة السياسية المدنية .. قص ريشها .. وكسر أجنحتها .. رفضها .. خنقها .. سحلها .. سخر منها .. و في الوقت نفسه لم ينتبه إلى قوى الإخوان التحتية التى تتسرب مثل النمل فى عروق المجتمع المصرى مستغلة مشاعره الدينية ، مستغلة انشغال الحزب الحاكم بصراعاته الداخلية و الأهلية بين حرس قديم مصر على خنق التغيير و حرس جديد يريد نصيبه من الثروة و السلطة . و فى الوقت نفسه كانت كتل أصحاب المصالح ترشو و تخرب و تفسد و تدمر العلاقة بين الشعب المصرى و رئاسة البلاد .. و فى ظل مناخ اجتماعى مضطرب ، كان شعار الإسلام هو الحل شعاراً مغرياً لمساحة شاسعة من السواد الأعظم .. و بتنظيم سرى هائل و دقيق يتسم بمرونة يعكسها تصلب الحزب الوطنى ، كان من السهل على الإخوان أن يصلوا إلى ما وصلوا إليه .. إن الشعب المصاب بسرطان الحزب الوطنى لن يؤلمه أن يصاب بسرطان آخر أشد اسمه الإخوان المسلمون :

وكان هذا الطرح العام حافزاً للبحث عن حقيقة .. هم و هؤلاء ..



هلا للنشر والتوزيع